



مَنْهَاكَ الْهَدَاةُ

إِلَى

مَعْدَلِ الصَّلَاةِ

لِلإمام المحدث

أبي الحسن الصغير محمد السادة الثاني الحلي

الطبعة ١١٨٧ هـ

وهو من روافد

مَعْدَلِ الصَّلَاةِ

لِلإمام الفقيه

مجتهد بن علي البرقي الرومي الحلي

الطبعة ١٢٨١ هـ

ترجمه

د. ابوسهل محمد سعد شيرازي

ترجمة و تكميل

عبد الشريفا الاقريعي

تقديم

شيخ الحديث فضل الرحمن الكنتشي





مِنْهَا الْمَدَاءُ - مَعْدِنُ الْإِصْلَافِ



مِنْهَا الْهُدَاةُ

إِلَى

مَعْدِنِ الصَّلَاةِ

لِلإمام المحدث

أبي الحسن الصغير بن محمد الصادق السندي الحنفي

المتوفى سنة ١١٨٧ هـ

وهو شرح على

مَعْدِنِ الصَّلَاةِ

لِلإمام الفقيه

محمد بن بدر علي البزركلي الرومي الحنفي

المتوفى سنة ٩٨١ هـ

رابعه

د. أبو سهل محمد سعد شيخ رحمت الله

ورئاسة تحقيق

عبد الله نانا الأمريكي

قديم

شيخ الحديث فضل الرحمن الأعظمي

مكتبة إسماعيل

مكتبة إسماعيل للنشر والتوزيع  
بريطانيا -

حقوق الطبع محفوظة

عنوان الكتاب: منهل الهداة إلى معدن الصلاة

وهو شرح على معدن الصلاة

تأليف: أبو الحسن الصغير بن محمد الصادق السندي الحنفي

تحقيق: عبد الله نانا الأمريكي

ISBN: 978-1-915350-11-4

قياس الكتاب: ١٧ x ٢٤

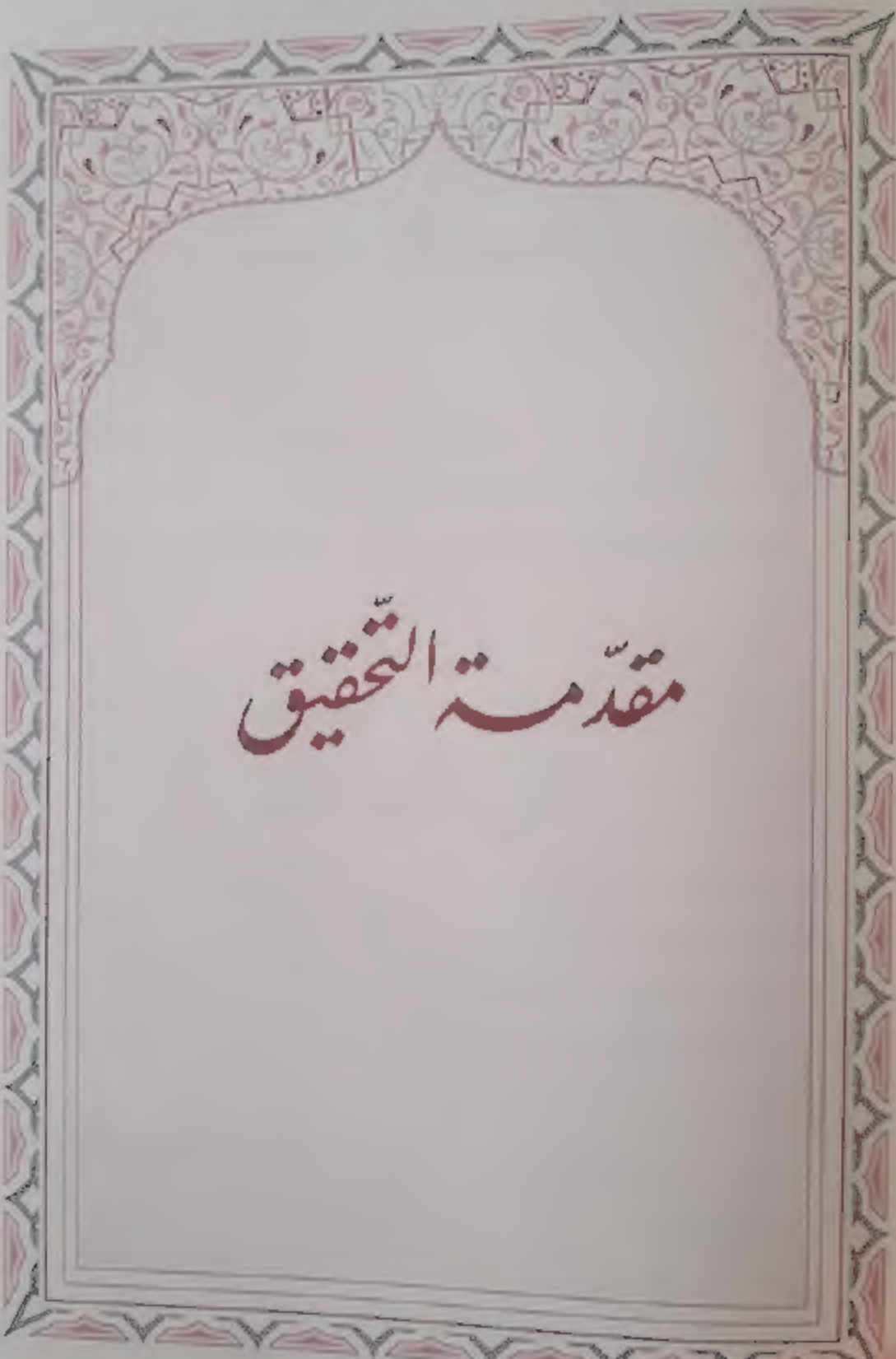
الطبعة الأولى

١٤٤٢ هـ / ٢٠٢٢ م

+44 7557 668690 www.ismaeelbooks.com

ismaeelbooks@hotmail.com

ismaeelbooksuk ismaeelbooks



# مقدمة التحقيق





## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذه كلمات عن كتاب «معارج الصلاة» للبركوي، و«شرح» للسندي الصغير رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى، وتُحْتَضَرُ عن تعديل الأركان.

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ.

### أَتَابَعْتُ:

فكتاب «معارج الصلاة» للشيخ العلامة مُحَمَّدُ الْأَفَنْدِي الرُّومِي - الْمُتَوَفَّى رَحِمَهُ اللهُ (٩٨١ هـ) - مِنْ أَهَمِّ الْكُتُبِ لِلْعُلَمَاءِ وَعَامَّةِ الْمُسْلِمِينَ، خُصُوصًا فِي هَذَا الزَّمَانِ؛ لِأَنَّ الْمُسْلِمِينَ - عُلَمَاءَهُمْ وَعَامَتُهُمْ - لَا يَهْتَمُّونَ بِتَعْدِيلِ الْأَرْكَانِ؛ خُصُوصًا فِي الْقَوْمَةِ بَيْنَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، وَفِي الْجِلْسَةِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ؛ لِأَنَّهُمْ يَتْرَكُونَ الْأَوْرَادَ الْوَارِدَةَ الثَّابِتَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَيَسْتَعْجِلُونَ حَتَّى لَا يُؤَدُّوا الْأَطْمِئْتَانَ الْوَاجِبَ فِي الْقَوْمَةِ وَالْجِلْسَةِ؛ فَتَكُونُ صَلَاتُهُمْ وَاجِبَةً الْإِعَادَةِ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِخَلَادِ بْنِ رَافِعٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فِي الْحَدِيثِ الْمَشْهُورِ: «ارْجِعْ قُصْلًا؛ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ» (١).

وَالسُّنَّةُ شَرِيعَةٌ لِتَكْمِيلِ الْوَاجِبِ؛ فَتَرْكُ السُّنَّةِ يَكُونُ سَبَبًا لِتَرْكِ الْوَاجِبِ، كَمَا هُوَ مُشَاهَدٌ فِي النَّاسِ.

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» [رقم ٦٢٥١].

فالعلاج يكون باهتمام الأذكار الثابتة كقوله **﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾** في القومة : «اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ مِلَّةُ السَّمَاوَاتِ وَمِلَّةُ الْأَرْضِ، وَمِلَّةُ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ» ، رواه مسلم في «صحيحه»<sup>(١)</sup> وغيره ، وثبت في «الترمذي» في كتاب (الدعوات)<sup>(٢)</sup> : «أَنَّ النَّبِيَّ **﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾** قَرَأَ هَذَا الدُّعَاءَ فِي الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ» ، وقال عنه الترمذي : «حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ» . ولا يُمكنُ تغليله ، كما يُحاوله بعضُ الناس .

وفي الجلسة بين السجدين : «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ، وَارْحَمْنِي ، وَعَافِنِي ، وَاهْدِنِي ، وَارْزُقْنِي» ، كما رواه الترمذي<sup>(٣)</sup> ، وأبو ذؤاد<sup>(٤)</sup> ، والحاكم<sup>(٥)</sup> وصححه .

قال الشيخ العلامة محمد أنور شاه الكشميري رحمه الله في «أماليه» : «قُلْتُ : وَيَنْبَغِي الْإِغْتِنَاءُ بِهَا لِلْحَتْفِ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ لَا يَأْتِي فِيهِمَا التَّقْصِيرُ ؛ لِمَكَانِ تِلْكَ الْأَذْكَارِ الْمَوْضُوعَةِ فِيهَا ، بِخِلَافِ الْقُومَةِ وَالْجُلُوسَةِ ؛ فَإِنَّ التَّقْصِيرَ يَأْتِي فِيهِمَا كَثِيرًا ، وَلِذَا أَقُولُ بِإِغْتِنَاءِ الْأَذْكَارِ فِيهِمَا أَيْضًا» .

ويقول الشيخ العلامة ابن عابدين رحمه الله في «رد المحتار»<sup>(٦)</sup> : «وَالْحَاصِلُ : أَنَّ الْأَصَحَّ رِوَايَةً وَدِرَايَةً : وَجُوبُ تَغْدِيلِ الْأَرْكَانِ .

(١) [رقم / ٤٧١] .

(٢) من : «الجامع» [رقم / ٣٤٢٣] .

(٣) في «الجامع» [رقم / ٢٨٤] .

(٤) في «سننه» [رقم / ٨٥٠] .

(٥) في «المستدرک» [١ / ٤٠٥] .

(٦) [١ / ٤٦٤ ، ٤٦٥] .

وَأَمَّا الْقُومَةُ وَالْجُلُوسَةُ وَتَغْدِيلُهُمَا : فَالْمَشْهُورُ فِي الْمَذْهَبِ : الشُّبَّةُ ، وَرُويَ وَجُوبُهَا ، وَهُوَ الْمُوَافِقُ لِلْأَدْلَةِ ، وَعَلَيْهِ الْكَمَالُ وَمَنْ بَعْدَهُ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ .

وقد عَلِمْتُ قَوْلَ تَلْمِيزِهِ [ابن أمير حاج] : «إِنَّهُ الصَّوَابُ» .

وقال أبو يوسف بقرضية الكل ، واختاره في «المجمع» العيني ، وزواها الطحاوي عن أئمتنا الثلاثة ، وقال في «الفيض» : «إِنَّهُ الْأَخْوَطُ» اهـ .

وهو مذهب مالِك ، والشافعي ، وأحمد رحمه الله .

وللعامة البركوي رسالة سماها : «**مَعَالِمُ الصَّلَاةِ**» ، أَوْضَحَ الْمَسْأَلَةَ فِيهَا غَايَةَ الْإِبْضَاحِ ، وَبَسَطَ فِيهَا أَدْلَةَ الْوُجُوبِ ، وَذَكَرَ مَا يَتَرْتَّبُ عَلَى تَرْكِ ذَلِكَ مِنَ الْآفَاتِ ، وَأَوْصَلَهَا إِلَى ثَلَاثِينَ آفَةً ، وَمِنَ الْمُكَرُّهَاتِ الْحَاصِلَةِ فِي صَلَاةِ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ، وَأَوْصَلَهَا إِلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثِ مِئَةٍ وَخَمْسِينَ مَكْرُوهًا ؛ فَيَنْبَغِي مُرَاجَعَتُهَا وَمُطَالَعَتُهَا .

هذا الشيخ محمد الأفتدي كان من الصوفية ، وكان من أهل الزهد والصلاح والتقوى ، كما في «طرب الأمثال» للإمام اللكنوي<sup>(١)</sup> ص ٣٠٢ / مع القوائد (١) . فكتب رحمه الله هذا الكتاب نصيحة للمسلمين ، ولصيانة صلواتهم من الفساد والكراهة .

وقد تَوَجَّهَ الْعُلَمَاءُ الْكِبَارُ لِشَرْحِ هَذَا الْكِتَابِ ؛ لِحَاجَةِ الْمُسْلِمِينَ إِلَى إِصْلَاحِ صَلَوَاتِهِمْ ، وَمِنْهُمْ الْعَلَامَةُ الْبَارِعُ الشَّيْخُ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ صَادِقُ السَّنْدِيِّ الصَّغِيرِ ، وَسَمَّاهُ : «**مَعَالِمُ الصَّلَاةِ**»<sup>(٢)</sup> .

(١) كذا يُوقَفُ بِالشُّكُونِ - خَطَأً وَنُطْقًا - عَلَى كَلِمَتِي : «الْهُدَاةُ» وَ«الْصَّلَاةُ» ؛ مِنْ أَجْلِ الشُّجْعَةِ فِي الْكَلَامِ ، مَعَ رَسْمِ النَّاءِ الْمَرْبُوطَةِ «ة» : هاء «هـ» . وَيَنْظُرُ فِي ذَلِكَ : «الْمَطَالَعُ النَّصْرِيَّةُ لِلْمَطَالَعِ الْبُصْرِيَّةِ فِي الْأَصُولِ الْخَطْبِيَّةِ» لِأَبِي الْوَفَاءِ الْهُورَيْبِيِّ [ص / ١٠٦ ، ٢٩١] .



وأخونا في الله عبد الله نانا الأمريكي - المخرج من مدرستنا مدرسة  
عربية إسلامية بأزادول من جنوب أفريقيا - بصدد طبع هذا الكتاب ، ويكون  
هذا من أعماله الصالحة إن شاء الله تعالى ، وترجو من كرم الله المنان أن  
يتقبل هذا العمل ، ويوفق العلماء والمسلمين باعتناء هذا الكتاب والعمل  
بما فيه .

خدمتي لهذا الكتاب :

وجدت له كتاب معتدل الصلاة ثلاث نسخ مطبوعة :

إحداها : مطبوعة من باكستان .

والثانية : مطبوعة من الهند .

والثالثة : من المملكة السعودية .

وقد ترجمتها إلى اللغة الأوردية - اللغة الهندية والباكستانية - لتكون  
الاستفادة منها عامة للمسلمين .

وقد طبع هذا الكتاب من الهند والباكستان بفضل الله تعالى ، ثم  
وجدت بعد ذلك كتابا نافعاً للشيخ علي بن محمد سلطان الهروي المكي  
المشهور بملا علي القاري رحمه الله ، الذي بلغ إلى رتبة المجديّة على رأس  
الألف ، كما قال الإمام عبد الحّي اللكهنوي رحمه الله في « الفوائد البهية »  
( ص ١٩ ) ، وتوفي رحمه الله سنة ( ١٠١٤ هـ ) ، وقد استفاد القاري رحمه الله  
من « معارج القاري » للبركوي ، وإن لم يذكر اسمه ، وهذا مما لا يُمدح

وأنا ترجمت هذا الكتاب - أيضاً - إلى الأوردية ، ونشر هذا الكتاب من  
باكستان ، وقد بينت فيها أن القاري رحمه الله أخذ ببعض عبارات « معارج القاري »  
بغيرها ولم يذكر اسمه نعم ، زاد فيه بعض المباحث من متابعة الإمام وغيره .

يقول القاري رحمه الله - بعد الحمد لله والصلاة والسلام على النبي ﷺ - :  
« أما بعد : فبقول المحتاج إلى ربه الباري علي ابن سلطان القاري : لما رأيت عامة  
الناس من الجهلاء - بل أكثر العلماء والفضلاء ، بل من يدهي الشيخة وترغم أنه  
من الأولياء والأضياء - أهملوا أمر عبادة الصلاة على ما يجب عليهم إكمالها ،  
وتتبعين لهم إكمالها ، لا سيما في ركعتي الركوع والسجود وما يتبعهما من القومة  
والجلسة والقعود ، وصارت القضية من عموم البلوى لهذا البلاء في كل مكان  
وزمان من الخلاء والملاء ، وجرت العبادّة تجري العادة بمن له القطانة والبلادة ،  
واقترت العامة بالخاصة ، ولم يدروا - بحملهم الطامة - ألا يجوز الاقتداء بأفعال  
علماء هذا الزمان ، بل يحسن الاقتداء بأقوالهم بناء على الضرورة في هذا الشأن ،  
فساد العالم مرتب على فساد العالم من بني آدم ، فاضلوا عن طريق الأقوام إلا  
القليل ، وأضلوا كثيراً عن سوا السبيل ، حيث تركوا طريق السلف الصالح من  
الاحتياط في العبادات ، وحق عليهم ما ثبت في الآيات : ﴿ فخلف من بعدهم خلف  
أضاعوا الصلوة واتبعوا الشهوات ﴾ ( ص ١٥٩ ) ، ﴿ ألا من تاب وقيل تملا صليحا  
فأولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات ﴾ ( الفرقان : ٤٧ ) .

لما رأيت هذا لَمَحَ في الخاطر القاتر ، ولَمَحَ في البال القاصر : أن أئمة إخوان  
الزمان وأقران الأوان ، بناء على أن الدين هو النصيحة الناشئة من الإيمان وكمال  
الإحسان وتام الإنفاق ، إلخ .

فانظر - أيها القارئ - كيف يشكو العلماء والعوام أنهم لا يهتمون إلى تعديل  
الأركان ، فاضلوا وأضلوا ، الله يحفظنا من هذا الهوان والخسران والنقصان بقضيه  
وكرمه ، ويوفقنا لأداء سنن النبي ﷺ في القيام ، والركوع ، والسجود ، والقومة ،  
والجلسة ، والقعود ، في كل زمان ومكان .

(١) يُنظر : « تعديل أركان الصلاة » لعلي القاري مع الترجمة الأوردية [ ص ١٠ ] .



ثم وَجَدْنَا بعده علماء الهند - كَثُرَ اللهُ أَمْنَالَهُمْ - يَشْكُونَ الْمُصَلِّينَ الْمُصَلِّينَ :  
أَنَّهُمْ لَا يُصَلُّونَ الصَّلَوَاتِ بِالْأَطْمِئْنَانِ ، مع أَنَّهُ أَمَرَ يَقِينِي مُعْتَادٌ ، وَلَا شَكَّ فِي ثُبُوتِهِ ،  
وَلَا يُمَكِّنُ الْإِنْكَارَ مِنْهُ ، وَالنَّاسُ فِي هَذَا الزَّمَانِ عَنْهُ غَافِلُونَ ، وَاللهُ الْمُسْتَعَانُ وَعَلَيْهِ  
التَّكْلَانِ . قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ حَسَنُ الدِّيُونَدِيِّ رَحِمَهُ اللهُ ، كَمَا ذَكَرَهُ الْعَلَّامَةُ شَيْبَرُ  
أَخَذَ الْعُثْمَانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ تَلْمِيزَهُ فِي « فَتْحِ الْمُطْلَمِ » مَرْحُومِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ ١٨٨/٢١ ، طبع  
إسلامي كتب خاتمه بنوري ناون كراچي .

وَذَكَرَ قَوْلَ الْعَلَّامَةِ الشُّوْكَانِيِّ أَيْضًا : « إِنَّ سُبَّةَ الْأَذْكَارِ نَبَتْ بِالْأَحَادِيثِ  
الصَّحِيحَةِ ، وَقَدْ تَرَكَ النَّاسُ هَذِهِ السُّبَّةَ الثَّابِتَةَ بِالْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ ، مُحَدِّثُهُمْ ،  
وَقَبِيحُهُمْ ، وَمُجْتَنِبُهُمْ ، وَمُقَلِّدُهُمْ ، فَلَيْتَ شِعْرِي ، مَا الَّذِي عَوَّلُوا عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ ؟ !  
وَاللهُ الْمُسْتَعَانُ » . تَبْلِ الْأَوْتَارِ ٢١٣/٢١ .

وَقَالَ شَيْخُنَا مُحَمَّدٌ زَكْرِيَّا الْكَانْدَهْلَوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ : « نَعَمْ ، مُطْلَقُ الطُّمَأْنِينَةِ وَالْتِمَكُّنِ  
وَالْمُكُوتِ ، بِقَدْرِ يُعْتَدُّ بِهِ فِي الرُّكُوعِ وَالرُّفْعِ مِنْهُ وَالسَّجْدَتَيْنِ ، وَالْجُلُوسِ  
بَيْنَهُمَا : أَمْرٌ مَعْرُوفٌ مُعْتَادٌ مُتَحْتَمٌ ، لَا يُمَكِّنُ إِنْكَارَ تَأْكِيدِهِ وَتَحْتِمِهِ ، وَالنَّاسُ  
عَنْهُ غَافِلُونَ فِي هَذَا الزَّمَانِ ، وَاللهُ الْمُسْتَعَانُ ، وَعَلَيْهِ التَّكْلَانِ » . « فَتْحِ الْمُطْلَمِ »  
[ ٨٨ / ٢ ] .

وَالشَّيْخُ عَلَّامَةُ مُحَمَّدٌ زَكْرِيَّا الْكَانْدَهْلَوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي كِتَابِهِ الْمَشْهُورِ « فَضَائِلُ  
الصَّلَاةِ » ، فِي بَابِ ( الْخُشُوعِ وَالْخُضُوعِ ) بِذِكْرِ حَدِيثِ إِسْنَادِهِ : رُوِيَ عَنْ أَنَسٍ رَحِمَهُ اللهُ  
قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : « مَنْ صَلَّى الصَّلَاةَ لَوْفَتِهَا ، وَأَسْبَغَ لَهَا وَضُوءَهَا ، وَأَتَمَّ  
لَهَا قِيَامَهَا وَخُشُوعَهَا وَرُكُوعَهَا وَسُجُودَهَا ، خَرَجَتْ وَهِيَ بِبَيْضَاءٍ مُسْفِرَةٍ ، تَقُولُ :  
حَفِظَكَ اللهُ كَمَا حَفِظْتَنِي ، وَمَنْ صَلَّى الصَّلَاةَ لِفَتْرِ وَفَتِهَا ، فَلَمْ يُسَبِّغْ لَهَا وَضُوءَهَا ،  
وَلَمْ يَتِمَّ لَهَا خُشُوعَهَا وَلَا رُكُوعَهَا وَلَا سُجُودَهَا ، خَرَجَتْ وَهِيَ سَوْدَاءٌ مُظْلِمَةٌ ،  
تَقُولُ : ضَيَّعَكَ اللهُ كَمَا ضَيَّعْتَنِي ، حَتَّى إِذَا كَانَتْ حَيْثُ شَاءَ اللهُ لَفَتْ كَمَا يُلَفُّ

الثُّوبُ الْخَلِيقُ ، ثُمَّ ضَرَبَ بِهَا وَجْهَهُ » ، رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي « الْأَوْسَطِ » ١١١ ، ثُمَّ ذَكَرَ  
الشَّيْخُ تَخْرِيجَهُ بِالتَّفْصِيلِ .

ثُمَّ كَتَبَ فِي فَائِدَةِ الْحَدِيثِ مَا تَعْرِيبُهُ هَكَذَا : « الَّذِينَ يُؤَدُّونَ الصَّلَاةَ بِكَمَالِهَا  
وَحُقُوفِهَا هُمْ سَعْدَاءُ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ الَّتِي هِيَ أَقَمُّ عِبَادَةِ اللهِ تَعَالَى تَدْعُو لَهُمْ :  
« حَفِظَكَ اللهُ كَمَا حَفِظْتَنِي » ، لَكِنَّ عَامَّةَ الْمُصَلِّينَ يُصَلُّونَ الصَّلَوَاتِ الشَّرْعِيَّةَ ؛  
إِذَا رَكَعُوا يَذْهَبُونَ مِنَ الرُّكُوعِ إِلَى السُّجُودِ ؛ يَدُونُ آدَاءَ الْأَطْمِئْنَانِ فِي الْقَوْمَةِ ، وَإِذَا  
رَفَعُوا رُءُوسَهُمْ مِنَ السَّجْدَةِ الْأُولَى لَا يَرْفَعُونَ رُءُوسَهُمْ كَامِلَةً ، حَتَّى يَرْجِعُوا إِلَى  
السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ بِالْإِسْتِغْثَالِ ، كَالْغُرَابِ يَنْقُرُ ! فَالْنَّبِيُّ ﷺ بَيَّنَّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ : أَنَّ  
هَذِهِ الصَّلَاةَ تَلْعَنُ الْمُصَلِّيَ وَتَدْعُو عَلَيْهِ ، وَتَقُولُ : « ضَيَّعَكَ اللهُ كَمَا ضَيَّعْتَنِي » .  
فَلِمَاذَا الْيَوْمَ الْمُصَلِّونَ يَتَكُونُ ، وَيَشْكُونَ أَنَّهُمْ يَهْلِكُونَ ، وَآخَرُونَ يُقْتَلُونَ  
وَتُؤَخَذُ أَمْوَالُهُمْ . . . إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ ؟ كُلُّ ذَلِكَ نَتِيجَةُ دُعَاءِ صَلَاتِهِمْ عَلَيْهِمْ » . اهـ .

اقْرَأْ - أَيُّهَا الْقَارِئُ - هَذَا الْحَدِيثَ مَرَّةً أُخْرَى ، لَا تَجِدُ فِيهِ ذِكْرَ الْقَوْمَةِ  
وَالْجَلْسَةِ ، فِيهِ فَقَطْ ذِكْرُ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَالْخُشُوعِ ، لَكِنَّ الشَّيْخَ رَحِمَهُ اللهُ يَذْكُرُ  
تَفْصِيلَ الْمُصَلِّينَ فِي الْقَوْمَةِ وَالْجَلْسَةِ ؛ لِأَنَّ حُكْمَ الْقَوْمَةِ وَالْجَلْسَةِ كَحُكْمِ الرُّكُوعِ  
وَالسُّجُودِ فِي الْأَطْمِئْنَانِ الْوَاجِبِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ خَلَادَ بْنَ زَافِعٍ رَحِمَهُ اللهُ - حِينَ  
أَخَفَّ بِصَلَاتِهِ وَصَلَّى كَالْبَدَوِيِّ - بِالْأَطْمِئْنَانِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَالْقَوْمَةِ  
وَالْجَلْسَةِ ؛ كَمَا هُوَ مَشْهُورٌ فِي كُتُبِ الْحَدِيثِ ، وَذَكَرَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ هَذِهِ  
الْقِصَّةَ فِي « صَحِيحِهِ » أَرْبَعَ مَرَّاتٍ ، وَكَانَتْ صَلَاةُ النَّبِيِّ ﷺ هَكَذَا ، كَمَا يَقُولُ  
الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ رَحِمَهُ اللهُ : « كَانَ رُكُوعُ النَّبِيِّ ﷺ وَسُجُودُهُ وَبَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ ، وَإِذَا  
رَفَعَ مِنَ الرُّكُوعِ - مَا خَلَا الْقِيَامَ وَالْقَوْمَةَ - قَرِيبًا مِنَ السَّوَاءِ » (١) .

(١) [ رقم / ٣٠٩٥ ] .

(٢) أخرجه البخاري في « صحيحه » [ رقم / ٧٩٢ ] .



وهذا لا يُمكن إلا بقراءة الأذكار الواردة في القومة والجلسة ؛ مثل : « رُبَّنَا  
لَكَ الْحَمْدُ ، مِلءَ السَّمَاوَاتِ وَمِلءَ الْأَرْضِ وَمِلءَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ » (١) ،  
وفي القومة مثل : « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ، وَارْحَمْنِي ، وَعَافِنِي ، وَاهْدِنِي ، وَارْزُقْنِي » (٢) ،  
وذلك في الجلسة بين السجدة بين .

وجاء في « الترمذي » في كتاب ( الدعوات ) (٣) : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ هَذَا  
الدُّعَاءَ : « مِلءَ السَّمَاوَاتِ وَمِلءَ الْأَرْضِ ... » فِي الْقَوْمَةِ فِي الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ ،  
وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ : « حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ » .

وكذا جاء في « سنن الدارقطني » أيضاً ، من حديث علي بن عيسى بن مسند  
صحيح : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ فِي الْقَوْمَةِ فِي الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ : « مِلءَ السَّمَاوَاتِ وَمِلءَ  
الْأَرْضِ ... » (٤) .

فالتقصير في القومة والجلسة لا يتعدي غالباً إلا بإداء الأوراد المسنونة ؛  
لأنَّ السُّنَنَ شَرَعَتْ لِتَكْمِيلِ الْوَاجِبَاتِ ، وَلَا تَضْلُعُ الْوَاجِبَاتُ لِتَكْمِيلِ  
الْفَرَائِضِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ الشَّيْخُ الْكَشْمِيرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ - كَمَا ذَكَرْتُ قَبْلَ ذَلِكَ - :  
« قُلْتُ : وَيَتَّبِعِي الْاِغْتِنَاءَ بِهَا لِلْحَقِيقَةِ أَيْضاً ؛ لِأَنَّ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ لَا يَأْتِي  
فِيهِمَا التَّقْصِيرُ ؛ لِمَكَانِ تِلْكَ الْأَذْكَارِ الْمَوْضُوعَةِ فِيهَا ، بِخِلَافِ الْقَوْمَةِ  
وَالْجِلْسَةِ ؛ فَإِنَّ التَّقْصِيرَ يَأْتِي فِيهِمَا كَثِيراً ، وَلِذَا أَقُولُ بِاِغْتِنَاءِ الْأَذْكَارِ فِيهَا  
أَيْضاً » (٥) .

(١) أخرجه مسلم في « صحيحه » [رقم / ٤٧١] .

(٢) مضمون تخريج .

(٣) [رقم / ٣٤٢٢] .

(٤) [٣٨٢ / ١] .

(٥) يُنْظَرُ : « قَبْضُ الْبَارِي » [٣٠٩ / ٢] .

وَأَنَا أَقُولُ : تَرَكَ الدُّخْرُ الْمَسْنُونُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ، وَكَذَا فِي الْقَوْمَةِ  
وَالْجِلْسَةِ ، لَيْسَ بِشَيْءٍ بَسِيطٍ ؛ بَلْ أَمْرٌ خَطِيرٌ ، فَالْتَّنَةُ لَاتُهَاً وَلَا تُسْتَهَانُ وَلَا تُتْرَكُ ،  
فهذا النور والبركة والصلاح والفلاح موجود في كُلِّ شَيْءٍ وَلَوْ كَانَتْ غَيْرَ مُؤَكَّدَةٍ ،  
وَلَكِنْ تَرَى أَنَّ الْحَقِيقَةَ يَكْتُبُونَ فِي كُتُبِ الْفَقْهِ : أَنَّ الْأَذْكَارَ الْوَارِدَةَ فِي الْحَدِيثِ مَسْنُونَةٌ  
فِي السُّنَنِ وَالنَّوَافِلِ فِي الْقَوْمَةِ وَالْجِلْسَةِ ، وَلَكِنْ تَرَكُوهَا أَجْمَعُونَ إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ .

وقد ذكر الشيخ محمد زكريا رَحِمَهُ اللَّهُ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي فَصَائِلِ  
الصَّلَاةِ - قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « إِنَّ أَوَّلَ مَا يُحَاسَبُ بِهِ الْعَبْدُ يَوْمَ  
الْقِيَامَةِ مِنْ عَمَلِهِ : صَلَاتُهُ ؛ فَإِنْ صَلَحَتْ فَقَدْ أَفْلَحَ وَأَنْجَحَ ، وَإِنْ فَسَدَتْ فَقَدْ خَابَ  
وْخَسِرَ ، فَإِنْ انْتَقَصَ مِنْ فَرِيضَتِهِ شَيْءٌ ، قَالَ الرَّبُّ ﷻ : انْظُرُوا هَلْ لِعَبْدِي مِنْ  
تَطَوُّعٍ ؛ فَيَكْمَلْ بِهَا مَا انْتَقَصَ مِنَ الْفَرِيضَةِ ، ثُمَّ يَكُونُ سَائِرُ عَمَلِهِ عَلَى ذَلِكَ » (١) .

وعن عبد الله بن قُرَظٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَوَّلُ مَا يُحَاسَبُ بِهِ الْعَبْدُ  
يَوْمَ الْقِيَامَةِ : الصَّلَاةُ ؛ فَإِنْ صَلَحَتْ صَلَحَ سَائِرُ عَمَلِهِ ، وَإِنْ فَسَدَتْ فَسَدَ سَائِرُ عَمَلِهِ » (٢) .

وَكَتَبَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى عَمَّالِهِ : « إِنَّ أَحَمَّ أَمْرِكُمْ عِنْدِي : الصَّلَاةُ ؛  
فَمَنْ حَفِظَهَا وَحَافِظَ عَلَيْهَا ، حَفِظَ دِينَهُ ، وَمَنْ ضَيَّعَهَا ، فَهُوَ لِمَا سِوَاهَا أَضْيَعٌ » (٣) .

فَلَا زِمَ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ وَمُسْلِمَةٍ : الْمُوَظَّعَةُ عَلَى الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَةِ ، وَتَأْدِيتُهَا  
عَلَى الطَّرِيقَةِ الصَّحِيحَةِ الْمَسْنُونَةِ ؛ بِالْخُشُوعِ وَالْخُضُوعِ ، وَإِدَاءِ الْأَذْكَارِ الْوَارِدَةِ  
فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَالْقَوْمَةِ وَالْجِلْسَةِ ، وَإِدَاءِ الصَّلَوَاتِ .

(١) أخرجه الترمذي في « الجامع » [رقم / ٤١٣] ، والنسائي في « سننه » [رقم / ٤٦٥] .

وابن ماجه في « سننه » [رقم / ١٤٢٥] ، وغيرهم ، وهذا لفظ الترمذي .

(٢) أخرجه الطبراني في « الأوسط » ، كما في « الترغيب والترهيب » للمندري [٢٤٥ / ١] .

(٣) أخرجه مالك في « الموطأ » [٦ / ١] .



وَقَدْ أَفْعَى - نَعَالَى - إِثْبَانِي وَكُلُّ مُسْلِمٍ وَمُسْلِمَةٍ لِيَعَا يُحِبُّ وَيَرْضَى .  
وَأَذْعُرُ اللَّهَ - نَعَالَى - أَنْ يَتَقَبَّلَ خِدْمَةَ الْمُصْطَفَى ، وَالشَّارِحِ ، وَخِدْمَةَ مَنْ  
يَسْرَعُ فِي تَنْشِيرِ هَذَا الْكِتَابِ ، مِنَ الْمُحَقِّقِ ، وَالْمُحَسِّنِ ، وَالنَّاشِرِ ، وَغَيْرِهِمْ .  
آمِينَ يَا رَبُّ الْعَالَمِينَ .  
وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى خَاتَمِ النَّبِيِّينَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ لِلْعَالَمِينَ ،  
وَالْيَهُ وَأَصْحَابِهِ أَجْمَعِينَ .  
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ .

وَكُتِبَتْ

فَضْلُ الرَّحْمَنِ الْأَعْظَمِيِّ  
آزَادُولِ جَنُوبِ أَفْرِيقِيَا  
١٧ صَفَرِ ١٤٤٣ هـ  
٢٠٢١/٩ م

ترجمة المؤلف

المبحث الأول

الحركة العلمية في السند وأسماء بعض العلماء



## ترجمة المؤلف

الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى آيَاتِهِ ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ خَاتَمِ أَنْبِيَائِهِ ،  
وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَائِرِ خِمَّةِ دِينِهِ وَمُقَهَّمَاتِهِ .

## التحقيق الأول

الحركة العلمانية في الهند

فقد نبغ في السُّنْد - وهي من بلاد باكستان اليوم - علماء بارعون، فلهم جهودٌ وخدمات مشكورة منذ أن أشرق عليه نورُ الإسلام في سائر أدوار التاريخ، فقد كان منهم الفلاسفة، وحُفَاظُ الحديث ورواته، والمفسِّرون، وعلماء اللغة العربية، ولمسحطينهم في كل فرع من العلوم الشرعية، كما قدَّر عليها علماء الإسلام الأقوياء في السُّنْد.

وقد تعرّض المؤرّخون بالنصائيف في تاريخه ضمن تاريخ الهند، ولم يعملوا  
عنه؛ فقد صنف أبو الحسن علي بن محمد المدائني (ت ٢٥٥هـ) كتاب «تاريخ  
لهند»، وأحمد بن محمد بن أبي زكريا (ت ٢٦٩هـ) «تاريخ الهند» في فوج  
السند في كتابه «فتوح سمرقند»، كما ذكر سمرقند (ت ٦٢٢هـ) في «تاريخ  
أحوال الرجال» مسبوياً في بلاد الهند، ونذكر من جاء بعدهم

$\frac{1}{2} \times \frac{1}{2} = \frac{1}{4}$

سید : ہرگز نہیں میں اس کا نام لے رہا ہوں

۳۱ وینڈم پھر وہ ایک مہینہ سو

مجلس شورای ملی - تهران

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

بازار و معر و حرمین و ملازمت و راس خسته و غیره

~~~~~

\_\_\_\_\_

[illegible]

میر حسن بیگ کی خدمت میں حضور اکرم ﷺ نے یہ مہذب مرقی

و حضرت عیسیٰ، مسیح در مرقی و قہ ابو جعفر محمد بن ابراہیم

مستشفى نه سكرى ۱۳۲۲ هـ ۱۰۰۰ من حصه مشاج (بمده ۱۰۰۰ نفطى) (ت ۳۸۵ هـ).

۱۔ حبیب المصطفیٰ

۲. نسخ (مسلم) محمد بن مسعود بن شعبة بندي، صاحب کتاب

( )

[illegible]

1003-116

١١١١ (١١١١)

٥ - والمحدث الفقيه الشيخ رحمت الله الشندي صاحب كتاب الماسك

وَحُبابُ الْمَسَالِكِ: (ت ٩٩٣ / ٩٩٤ هـ)

٦ - والمُحدثُ الشهر أبو الحسن الكبير شارح الكتب الستة (١) و (٢) مسد

أحمد (ت ١١٣٩هـ)

٧- والشيخ أبو الطيب التندي صاحب «فرة الأسفار» في حاشية الدر

المختار، ومحمشي، جامع الترمذي، (ت ١١٤٥هـ).

٨ - والعلامة محمد معين بن محمد أمين الندي صاحب "دراسات

الليب : (ت ١١٦١ هـ)

٩- والشيخ محمد حياة السُّنْدِي صاحب انجمنه الأمام، وانجمنه

المُحِبِّينَ، وَهُوَ الْإِيقَافُ عَلَى سَبَبِ الْاِخْتِلَافِ (ت ١١٦٤هـ)

١٠ - والعلامة القاضي محمد أكرم الصربوري صاحب إيمان الطر على

### شرح نغية المكر

١١- والعلامة الكبير محمد هاشم التوي صاحب انصاف الكثيره

الشهيرة (ت ١١٧٤هـ).

١٢ - والعلامة عبد اللطيف بن محمد هاشم السندي صاحب "ذئب ذبائبان"

الدراسات عن المذاهب الأربعة المتناسبات (ت ١١٨٩هـ).

١٣ - والمُحَدَّثُ الفقيه بلا مدافعة الإمام محمد عابد السُّنْدِي صاحب

في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥ هـ

... ..

الذُّهْرُ



ومن هؤلاء علماء سنندين متفوقين نذكر منهم،  
في شهر ربيع الأول سنة ١٢٨٦ هـ حدثت بمصر  
مؤتمر، حضره يومئذ في بقية شاي عشر في الحرم  
شيخ أبو الحسن من محمد صادق السندي الصغير القشيري  
الحلي (ت ١٢٨٦ هـ)، صاحب المصنفات على شرح نهج  
والمراد به مؤلفه ١٠٠٠ وغير ذلك من الكتب والرسائل، هي  
صدد ذكره

## المبحث الثاني

التعريف بشخصية شيخ أبي الحسن الصغير

کتابخانه عمومی

تاریخ ۱۳۰۲

— 100 —

۱۰۰

والله اعلم

[illegible]

تعريف: شعبة من شعب الخوارزمية

هو أبو الحسن بن محمد بن عبد الله بن علي بن الحسين بن  
طريقة، المعروف به أبي الحسن الصغير؛ وقد ضُمَّ إلى كُتبه «الصغير» هضماً  
للفرس، وليَمْتَاز به عن كُتبه شيخه : أبي الحسن الكبير محمد بن عبد الهادي  
السُّنْدِي (ت ١١٣٩) ١٣٩ هـ

وقد وقع في اسمه اختلاف شديد؛ لأنه اشتهر بكنيته في الأوساط العلمية، ولم يُصرِّح بنفسه على اسمه في موضع واحد قط، وبالتالي ذكره كثير من مترجميه مثل: الميزجاجي، والأهدل، وابن عابدين، وآخرين بكنيته: «أبو الحسن بن محمد صادق السُّنْدِي المدني»، وكذا حرَّره في إجازته لشاكر العقَّاد، وغيره<sup>(١)</sup>.

(٢) ينظر : نزعة رياض الإجازة المستطابة ، للمزجاجي [ ص / ٢٦٠ ] ، و« النص اليمني » للأهدل [ ص / ١٨٦ ، ٢٠١ - ٢٠٢ ] ، و« عقود الألفي بأسانيد العوالي » لابن عابدين [ ص / ١٥٤ - ١٥٥ ] .







٤ - أبو الحسن بن محمد بن صادق السُّنْدِي : كذا ذكره الشيخ محسن  
يحيى الترمذي في «البيان الجني» في سياق أسانيد «صحيح مسلم» للشيخ  
الغني المجددي (ت ١٢٩٦هـ)، والشيخ محمد عابد في «حضر الشارد» و  
لترمذي «ويرويه شبحنا العلامة عن الحافظ الحجة الشيخ عابد الأنصاري، عن  
عمه العلامة الشيخ محمد حسين السُّنْدِي، عن الشيخ أبي الحسن بن محمد  
صادق السُّنْدِي، عن الشيخ محمد حياة السُّنْدِي...»<sup>(١)</sup>.

وقال بعد أسطر : «وأبو الحسن الذي روى عنه عمه لعله غير أبي الحسن  
الذي يعرف بالـ صغير» : فإني وجدت بخط الشيخ عابد : أبو الحسن الصغير  
تلميذ الشيخ محمد حياة السُّنْدِي اسمه : الشيخ محمد بن الشيخ جمال الدين بن  
الشيخ عبد الواسع، فليُحْفَظ، والله أعلم»<sup>(٢)</sup>.

كما قال الترمذي : لأنه أدخل هنا لفظة : «بن» بين «محمد» و«صادق»  
فالمشهور من شيوخ محمد حسين بن محمد مراد السُّنْدِي (ت ١٢١١هـ) ومن  
تلاميذ الشيخ محمد حياة السُّنْدِي (ت ١٢٦٣هـ) هو : «أبو الحسن الصغير»  
السُّنْدِي المُحَدَّث المشهور المعروف<sup>(٣)</sup>، لا غير، ولا يُنْكِر أحد أنه هو المراد في  
السُّنْد المذكور.

• [٨٣/٣]، ومقدمة «دراسات الليب» لعبد الرشيد النعماني [ص/٥٦]، ومقدمة «إنباء الأنبا»  
في حياة الأنبا [ص/١]، ومقدمة «هجرة النظر» [ص/٥] كلاهما للشيخ غلام مصطفى  
القاسمي رَحِمَهُ اللهُ، والإعلام تصحيح الأعلام» لمحمد بن عبد الله الرشيد [ص/١٣١]،  
و«معجم المعاجم» [١٤٧/٢]، و«البنود المضية» للكملاني [٢٥١/٦].

(١) «البيان الجني» [ص/٧٣-٧٤].

(٢) «البيان الجني» [ص/٧٣-٧٤].

(٣) كما ذكره غير واحد، سيأتي ذكرهم في ترجمة محمد حسين السُّنْدِي في تراجم تلامذة أبي  
الحسن الصغير.



أما ما وجدته له هي بخط شيخ محمد عبد السُّنْدِي، وحده يقف لديه  
سائد بكداش فقد «وحدثني في آخر «حضر الشارد» شيخ محمد عبد... من  
تُسَمِّحُهُ التي هي بخطه، وقد صرح فائدة على علاقه لأحب كتب فيها بخطه  
يبي...» ذكره.

فهو - وإن كتب هذا نقل على كتاب سائد بصير شيخ محمد عبد  
السُّنْدِي - قول عريش، محال، متباين لجميع فتر حمله وفتر حمي أبيه، ومعه  
أهل بندهما ومعاصريهما، كما...

ومع هذا، لم يذكره شيخ محمد عبد السُّنْدِي يقف به لاسه قط في  
موضع آخر، حتى ذكره في ترجمه شيوخه، «أبو الحسن بن محمد صادق»  
[ص/٢٨١] والله تعالى أعلم.

### القول الزاج في اسم أبي الحسن الصغير.

لا يختلف فيه أحد أن أهل السُّنْد أعلم به من غيره، واتفق رأيهم على أن  
اسمه : «غلام حسين» وهي حجة قوية جداً، لم أقف على من جاعه من أهل  
السُّنْد، لكنني لم أجد عند غيرهم أيضاً، فلا صبر فيه، لأنه يُنْكِر أن يكون سُمِّه  
كذلك في بدء الأمر، وقف عليه أهل السُّنْد، وأنه يضع عليه غيرهم سبب عدم  
ذكره، أو ذكر كُتِبَتْه مكن لاسه، لأن في سمة سمة «علاء» معنى بعد...  
غير الله تعالى، وهذا خلاف صنعه لشريف كما سيأتي أنه يعمل على ترويض  
الفقهية الموافقة للحديث، وتفرّد عن الحجة في بعض النسخ، فيؤثر مع  
الحق - عنده - حيث دار.

(١) «الإمام عابد الأنصاري السُّنْدِي» لسائد بكداش [ص/١٠].



فمن الغريب أن يرضى شخص - منهجه وفكره كذا - على مثل هذا الاسم . . .  
 محمد حياة السني فقامت المنهج، فيمكن أن يكون ثقبه، ويؤيد هذا الاحتمال . . .  
 قال للكرامي (ت ١٢٠٠هـ) في «سبعة المرجان» في ترجمة شيخه محمد حياة السني  
 (ت ١١٦٣هـ): «ولما جئت من المدينة المشرفة إلى مكة المعظمة - زادهما الله -  
 وكرمة - كتب الشيخ محمد حياة - تغمده الله بغفرانه - إليّ مكتوباً، ونقص من سري  
 لفظة: «غلام»، وكتب: «السيد علي» مما ورد في الحديث من النهي عن نسبة العود  
 إلى غير الله، فسكت لوضوح البرهان، وتحيرت في جبر القصاص حتى طمرت بالحبر  
 واستدللت بالحديث الذي ورد في هذا الباب، فقد روى البخاري عن أبي هريرة -  
 قال: «... لا يقل أحدكم عبيدي أمي، ويقل: فتاتي وفتاتي وغلامي» .

وروى مسلم عنه ربيعة: أن رسول الله ﷺ قال: «لا تقولن أحدكم عبيدي  
 وأمي، كلكنم عبيد الله، وكلن نساكنكم إماء الله، ولكن يقل: غلامي، وجاريتي، وفي  
 وفتاتي». فكتبت الحديثين إلى الشيخ رحمه الله وحررت أن «الغلام» معناه في الأصل  
 الولد إلى أن يشب ويطلق مجازاً على العبد. قال الشيخ ابن الفارض رحمه الله تعالى

ويشأ كما شاء اقتراحي على المعنى أرى المملك مملكي والزمان غلامي  
 ولو أريد معنى الغلام في اسمي بمعنى الولد: يصح المعنى؛ لانتسابي إلى  
 بيت السادة، وإن أراد واضح الاسم بالغلام معنى العبد: فللمتكلم أن يلفظ  
 بالاسم على إرادة معنى الولد، ولكل امرئ ما نوى. فقرح الشيخ بالجواب  
 واستحسنه وقال: يا بشرى هذا غلام، وكتب اسمي على الوجه المرام.

- (١) «صحيح البخاري» [كتاب العتق، باب كراهية التطاول على الرقيق، وقوله: عدي أو  
 أمي، رقم ٢٥٥٢] وصدر الحديث: «لا يقل أحدكم أطعم ربك وضي ربك» .
- (٢) «صحيح مسلم» [كتاب الألقاب من الأدب وغيرها، باب حكم إطلاق لفظ العبد  
 والأمة والمولى والسيد، رقم: ٢٢٤٩] .
- (٣) «سبعة المرجان» للكرامي [ص ١٧٩] .

## ملخص البحث

اسم

«علام حسين»، لكن يظهر أنه لم يستحسنه، بل بكرهه؛ شذوذاً من لشرك،  
 ويدل عليه أنه لم يذكر اسمه قط في كتبه، بل يكتفي بكتبه، أو كرهه شيخه محمد  
 حياة السني، ويدل عليه أن شيخه محمد حياة السني كرهه في حق تلميذه  
 «علام عبي» السكرمي كما ذكر

ويمكن أنه غيره وبدله عنه أو شيخه محمد بن أبي نوحه المذكور، كما ثبت  
 عن شيخه، لكن يرد عليه أن محمد بن أبي نوحه ذكره، بل يفتخر به، فمدا  
 أحق ذكره!

على كل حال يستدل أن ثمة كما تهمه، ويذكره بكتابة، لأن في اسم  
 «علام حسين» ما فيه، وفي (محمد) شذوذاً من تقوي

## نسبة التقشبيدي

هذه نسبة إلى طريقة نقشبندية كما هو معلوم، صرح عنه في بداية كتبه  
 «الإفاضة المدية في إرادة الحرثية» . . .

المطوع

- (١) بطر «لأندلس رحمة الله» في بحث (وصف حقه) [ص ١٩١] لاير  
 محمد بن عبد الصمد (ت ١١٩٢هـ) روى صاحب في ترجمته محنته كبير



فمن لعرب أن يرعى شخص - منهجه ويكره كذا - على مثل هذا الاسم، فكتب  
محمد حبة شندي قد نزل المهج، فيذكر أنه من تلقية، ويؤيد هذا الاحتمال - الأحسن -  
قد سكرامي (ت ١٢٠٠ هـ) في «سبحه المرجان» في ترجمة شبيهه محمد حبة شندي  
(ت ١١٦٣ هـ) «ولمّا حنّت من المدينة المشرفة إلى مكة المعظمة - رادها الله شرو  
وكرمه - كتب شيخ محمد حبة - نعمته الله بغفرانه - إليّ مكتوباً، ويقص من سمي  
لفظة «علام» وكتب «السيد علي» مما ورد في الحديث من النهي عن نسبة لعدم  
إلى غير الله، فكثرت نصوص لرهده، وتحيّرت في جبر القصاص حتى ظفرت بالحواس.  
ومستندت بالحديث الذي ورد في هذا السب، فقد روى البخاري عن أبي هريرة رضي  
عن الله أن لا يقل أحدكم غيبي أمي، وتقبل فتاوي وفتاوي وغلامي» (١).

وروي مسلم عنه رحمه الله أن رسول الله ﷺ قال: «لا يقل أحدكم عندني  
وأمتي، كنكته عيدين، وكلّ نسائك إماماً لله، ولكن ليقل: غلامي، وجاري، وفتاوي.  
وقدتي» فكثرت الحديث إلى الشيخ رحمه الله وحرّرت أن «الغلام» معناه في الأصل  
الولد، أي أن يثبت ويطلق محرراً على العبد. قال الشيخ ابن الفارض رحمه الله تعالى:  
ونش كمشه اقتراحي على المعنى أرى الملك ملكي والزمان غلامي  
ونو أريد معنى العلاء في اسمي بمعنى الولد: يصح المعنى؛ لانتسابي إلى  
بيت السادة، وإن أراد واضح الاسم بالعلام معنى العبد: فللمتكلم أن يتلفظ  
بالاسم على إرادة معنى الولد، وكل امرئ ما نوى. فقرح الشيخ بالجواب  
وستانسه وقد: يا بشرى هذا علام، وكتب اسمي على الوجه المرام (٢).

(١) صحيح البخاري [كتاب العتق، باب كراهية التطاول على الرقيق، وقوله: عندني أو  
أمتي، رقم ٢٥٥٢] وصدر الحديث «لا يقل أحدكم أظنم ربك وضئ ربك...»  
(٢) صحيح مسلم [كتاب الألقاب من الأدب وغيرها، باب حكم إطلاق لفظة العبد  
والأمة والمولى والسيد، رقم ٢٢٤٩]  
(٣) نسخة المرحون، للذكرامي [ص ١٧٩].



## ملخص البحث

اسم

«علام حسين»، لكن يظهر أنه لم يستحبه، بل يدهه، شوبه من شدة،  
وبدل عليه أنه لم يذكر اسمه قط في كتابه، بل يكفي بكنيته، وذكره شيخه محمد  
حياة الشندي، وبديل عنه أن شحه محمد حبة شندي كرهه في حق سميه  
«غلام علي» البلكرامي كما ذكر.

ويمكن أنه غير، وبذلك نفسه أو شيخه به محمد «للوجه المذكور، كما ثبت  
عن شيخه، لكن يرد عليه أن محمداً اسم يستحسن ذكره، بل يُفخر به، فلماذا  
أخفى ذكره؟

على كل حال: يُناسب لنا أن نبهمه كما أبهمه، ونذكره بالكنية؛ لأن في اسم  
«غلام حسين» ما فيه، وفي (محمّد) شائنة من التقويل.

## نسبة النقشبندية

هذه نسبة إلى الطريقة النقشبندية كما هو معلوم، صرح نفسه في بداية كتابه  
«الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية» (١/١٠، رقم ١٣٨٨، الحرم المكي، ١/١٢٦) من  
المطبوع (١).

(١) ينظر «الأنفاس الرحمانية» في أبحاث الإفاضة المدنية، [ص ١٩١] «الأنفاس»  
محمد بن السباعي المصري (ت ١١٨٢ هـ) الترويض بصرفي بترجمة محمد بكسر





وليه نسب وإيدّه محمد صادق، كما مرّ وسيأتي، وكذا تُسبب إليه لقبه  
المحقق محمد بن عديس الشامي في «عقود اللآلي في الأسانيد العوالي»

## أثر

أما والده: فهو المخدوم محمد صادق النقشبندي، وُلِدَ ونشأ في «ته»، عاصم  
شند في بيت العلم والتصرف، وكان من العلماء المبرزين في المعقول والمنقول.  
قرأ على إمام وقته العلامة لمُحَمَّد المتكلم البجائي المخدوم محمد معين بن محمد  
ميسر الشنسي صاحب «دراسات الديب» (ت ١١٦١ هـ) <sup>(١)</sup>، أخذ عنه النحو وعرب  
والفقه والأصول وغيرها، ثم سافر للمحج فدخل مدينة «سورت»، وأخذ بعونه  
الحكبة عن الشيخ عبد الولي بن سعد الله السلوني (ت ١١٨٩ هـ) نزيل تلك البلدة

ثم رجع إلى أرض الشند، وأسس مدرسة عالية، وكان من مُعْتَقِدِي العرف  
الكبير السيد عبد اللطيف الهني <sup>(٢)</sup>، أخذ عنه الطريقة واتصل بالنقشبندية،  
وتصدى للدرس والإفادة فأخذ عنه خلق كثير، منهم: ابنه المخدوم أبو الحسن

= [ق. ١١] لمحمد بن عبد الله الأمير الصعدي (ت ١٢٤٢ هـ)

(١) مياي ترحمته في شيوخ أبي الحسن الصغير، ويظهر أيضًا «مقدمة دراسات الديب»  
للعلمة الحائز عبد الرشيد النعماني طيب الله ثراه  
(٢) ترجمته في «مرحة الخواطر» [٧٦٠/٦]، وفيه «السلوني» [سبب إلى سلون] [ص ١١٤]  
السبب المهمة وسكون اللام: بسبب من أعمال رائي بريلي.

(٣) والتهنئي، هو الشيخ الفاضل السيد عبد اللطيف بن حبيب شاه الحمي الشنسي الشهير بالشارك،  
وكان من الرجال المعروفين بالفصل والصلاح، حتى صار من أكابر العارفين، صاحب الرتبة  
العنية، وكان رجلاً ثمة أميناً، سكر نفقة «ته»، على ثلاثة أميال من «هاله كندي»، وفيها  
توفي ودفن بها سنة (١١٦٥ هـ). وقيل (١١٦٣ هـ)، فأرجح لموته بعضهم من «رضوان  
حق» «مرحة الخواطر» [٧٥٥/٦]، والتعليقات على دراسات الديب [ص ١٤].

## ملخص البحث



الصغير، والشيخ لتقي مزحج لادم في بلاد شند الشيخ محمد زمان الأول من  
لِوَارِي الشند (المتوفى ١١٨٨ هـ) <sup>(٢)</sup>، توفي ودفن في المقبرة المشهورة الكبيرة  
بدا مكللي، بته بقرب مقبرة الشيخ المخدوم محمد آدم التوي <sup>(٣)</sup>

أما والدته: فهي ابنة المخدوم محمد أشرف بن المخدوم محمد آدم  
(المعروف بـ: «آدو»).

والمخدوم آدم (ت ١٠٨٠ هـ) بايع على يد الشيخ محمد معصوم بن الشيخ أحمد  
ابن عبد الأحد السرهندي (ت ١٠٧٩ هـ) <sup>(٤)</sup>، وأخذ طريقة عن ألقته إليه المشيخة  
مقاليدها في بلاده، والمخدوم أبو بقاسم التوي (ت ١١٣٨ هـ) كان من أكبر خدامه،  
والشيخ محمد أشرف جلس على مسدأيه بعد وفاته، وكان صاحب فضل وصلاح،  
وهو ختن المخدوم محمد صادق النقشبدي ولد أبي الحسن الشنسي الصغير

- (١) وكاد رميلاً للمؤلف المخدوم أبي حسن الصغير، انتهت به سادة سسنة نقشبديه  
في بلاد الشند راجع مقدمة «ب. الأباء» في حياة الأنبياء [ص ٢] بقاسمي
- (٢) يظهر ترجمة المخدوم محمد صادق النقشبدي في «نحمة الكرام» المترجم للأردية  
[ص ٧١٢]، وأصل الكتاب في اللغة الشندية، و«صوف» نقشبديه بالشند  
[١١٤-١١٣/١]، وكذا يظهر مقدمة «إنباء الأنبياء في حياة الأنبياء» [ص ١]،  
ومقدمة «هجة النظر» [ص ٥]، كلاهما للشيخ غلام مصطفى القاسمي رحمه الله.
- (٣) هو العالم الكبير معصوم بن أحمد بن عبد الأحد العدوي عمري النقشبدي السرهندي،  
المولود سنة (١٠٠٧ هـ)، أو (١٠٠٩ هـ)، والمتوفى سنة (١٠٧٩ هـ)، كان أحب  
أولاد أبيه، وأشبههم سمته، وأقربهم منزلة إليه، وأنتمهم لميرته، وأحضرهم معارفه،  
وله «مكاتيب في ثلاثة محبتات مثل مكاتيب ولده». يظهر لترجمته «السلسلة الذهبية في  
مناقب السادة النقشبديه» [ص ١٩٦-٢٠٢]، وهو الإمام السرهندي حياته وأعماله  
[ص ٣٠٨-٣٠٩] ولترجمة والده أحمد بن عبد الأحد الفاروقي السرهندي  
المعروف بمجدد الألف الثاني (٩٧١ هـ - ١٠٣٤ هـ). ينظر إلى: القسم الثالث من  
«رجال الفكر والدعوة» للشيخ أبي الحسن الندي رحمه الله.
- (٤) «نحمة الكرام» [ص ٧١٠-٧١٢]، ومقدمة «هجة النظر» [ص ٥-٦].



## ولادته وفاته

وُلد نُسَيج أبو الحسن سنة خمس وعشرين ومئة وألف (١١٢٥هـ).  
الست عشر من ربيع عشر شهر سنو<sup>(١)</sup>، وانتقل إلى رحمة الله تعالى ورضي  
عنهما وخمس وعشرين من شهر رمضان سنة (١١٨٧هـ)<sup>(٢)</sup>.

## زوجاته وأولاده

تزوج عدة زوجات، وله من الأولاد المسمى بـ: أحمد، شأ نشأة صالح  
الآلة ديمه لجنقة، مُكثِر الأعصاب، قصير القامة جدًّا، ضعيف البنية. ودره  
الرائي من بعيد يقف بمشي على العصا. وأم من الناهة وعَدَم البلاءة فعلى حب  
عظيم حصرة في أمر الدنيا ومهر إلى مصر قاصدًا الروم، فمات في المركب  
وذبح في حوف البحر، وله يُقَفِّ.

\*\*\*

(١) لروص المصير، [ق/١٢/ب]

(٢) مرهه رياض لاحدة، [ص/٢٦٢]، و«مرهه الحواطر» [١٤٩/١]، و[٩٢٧/٧].  
ترجمة أمين الدين الكاكوروي.

(٣) بظر، «نحلة المحبين والأصحاب»، [ص/٢٨٧-٢٨٨]

## المبحث الثالث

### نشأته وطلبه للعلم ورحلاته

« »

#### نشأته وحصول العلم

رحلته من السند إلى مكة المكرمة

رحلته من مكة إلى المدينة المنورة



## المبحث الثالث

### نشأته وطلبه للعلم ورحلاته

#### نشأته وحصول العلم

نشأ في طلب العلم في الديار السنية، واشتغل على أبيه، وعلى الشيخ الأوحدي،  
العلم المفرد، محمد بن معين بندي حمزة، على شيخ محمد هاشم، وأمه  
يَزَل الشيخ طالب للعلوم في لأفصر سندية، فقد سحر وعرف، وروى، وحقق  
الفرائض والحساب والمنطق، واشتغل بالتصوف، ولزم الطريقة النقشبندية،  
فبعد ما حصل على العلوم السنية في بلاد الهند، هاجر إلى الحرمين الشريفين<sup>(١)</sup>

#### رحلته من الهند إلى مكة المكرمة

رحل رحمة الله أولاً إلى مكة ثم إلى المدينة، لكن المترجمون سكتوا  
عن رحلته إلى مكة، فرحلته لأوس من نُسب إلى مكة المكرمة وقعت سنة  
(١١٤٥هـ) في عُمُر سنه، وكان عُمره حينئذ عشرين (٢٠) سنة فمقي في  
مكة (١٥) أو (١٤) عامًا.

(١) الروض البصير، [١١/ ١٢]

قد تمعيده عبد الله الأمير الصعالي (ت ١٢٤٢هـ). «قدم إلى سد»  
 لأمير - مكة المكرمة - سنة أربع وخمسين ومئة (١١٤٥هـ)، فسكن به  
 مشغلاً بالغة وتدريس والمطالعة، واكتت «صحيح البخاري» في صد  
 خفه واكمل صنف، واحفته بأه القرى سنة سبع وخمسين ومئة (١١٥٧هـ)  
 وله برب مكة لشريعة معروفة بكل خير، مبحلاً إلى أن قُدر له الرحلة سنة ستر  
 ومئة وألف (١١٦٠هـ)، واستوطنها وأسمع بها الأمهات الست وغيرها عمر  
 لشيخ محمد حياة السدي، ولازمه إلى أن توفي، وجلس مجلسه بوشارة من  
 لشيخ رحمه الله.

### رخلته من مكة إلى المدينة المنورة

عنه مما سبق أن قدومه إلى المدينة المنورة سنة: (١١٦٠هـ). وكذا ذكره  
 صاحب «تراجم أعيان المدينة» (ص ١٠٩).  
 وهذا بخلاف ما نص عليه عبد الرحمن الأنصاري في «تحفة المحبين»  
 (ص ١٠١): حيث قل: إنه قديم سنة. (١١٦٥هـ). وبخلاف تصريح الشيخ  
 أبي الحسن السدي نفسه: حيث قال في «فهرسته»: إنه سمع من الشيخ محمد  
 حياة السدي (ت ١١٦٣هـ) «الجامع الصحيح» للإمام البخاري قراءة عليه في  
 المسجد السوي سنة تسع وخمسين بعد الألف والمئة (١١٥٩هـ) (١).  
 فعلم منه أن قدومه إلى المدينة المنورة سنة: (١١٥٩هـ) أو قبله، واستوطنها  
 وعمره إذ ذاك تسعة وعشرون سنة (٢٩).

(١) «الروض الفير في ترجمة المحدث الكبير» (ق/١١-١٢).  
 (٢) (ق/١١٤، محمودية ٧٦٥٤، ٦٥٦).

## البحث الرابع مشايخه



## المبحث الرابع مشايخه

ومن جملة مشايخه :

- ١ - والده : محمد صادق النقشبندى السُّنْدِي : ترجمته مستوفاة في أحول أسرته
- ٢ - محمد معين بن محمد أمين التتوي صاحب « الدراسات » ( ١١٦١ هـ ) :  
هو من شيوخ أبيه - كما تقدم - ، وشيوخ شيخه : محمد حياة السُّنْدِي  
( ١١٦٣ هـ ) - كما سيأتي -<sup>(١)</sup> . وعلمه ابنُ الأمير عبد الله بن محمد بن إسماعيل  
الصنعاني ( ١١٦٠ - ١٢٤٢ هـ ) من شيوخه في « الروض النضير » [ ١١ / ٩ ] .
- ٣ - محمد حياة السُّنْدِي ( ١١٦٣ هـ ) : هو الإمام العلامة حامل لواء السنة  
بمدينة رسول الله ﷺ ، محمد حياة بن إبراهيم - أو مُلَّا قَلَارِيَّة<sup>(٢)</sup> - جاحزٌ عادل

(١) ينظر لترجمته « مقدمة دراسات اللبيب » العلامة الحائثة عبد الوهيد لعماد طاب الله ثراه  
(٢) ذكر البلكرامي في « نسخة المرحون » [ ص ١٧٧ ] أن الشيخ محمد حياة السُّنْدِي  
سألت عنه يوماً عن أصله ونسبه فكتب لي عن وفاة قرطاس مائة \* ولد بغير محمد  
حياة السُّنْدِي المدني اسمه : « مُلَّا قَلَارِيَّة » اهـ . وكذا أنته بقصدي بقلاً عن « مآثر  
الكرام » في « أبجد العلوم » [ ص ٦٦٥ ] ، وغيره من الكتب  
ونقل المرادي في « سلك الدرر » [ ٣٤ / ٤ ] ، واليكوي في « درة المعواظ »  
[ ٨١٥ / ٦ ] ، والكتاني في « فهرس الفهارس » [ ٤٦٥ / ١ ] « برهيم » فيمكن أن  
يكون اسمه « قَلَارِيَّة » في أول الأمر ثم تغير هو نفسه ، والله أعلم

قوري سُني سُني، حفي المذهب، مُحَدِّث الحجارة، حَرَج إلى سُني في عمارة سُني، وتَمَدَّ على أبي الحسن محمد بن عبد الهادي السُّني (ت ١١٣٩هـ)، ولازم محسنه بن أن مات سنة: (١١٣٨هـ)، أو (١١٣٩هـ)، محسن منحه بعد موته سنة أربع وعشرين بمدرسة الشفاء بالمدينة المنورة، سَمَّى أُنسهُ شَيْخَهُ أبو الحسن سُني الكبير، وأَحْزَلَهُ عَدُوُّ اللَّهِ بن سَائِمٍ لَصِيرٍ (ت ١١٣٤هـ)، وأَبُو نَصْرٍ نَكُورِي (ت ١١٤٥هـ)، وحسن بن علي المُعَصِّي (ت ١١١٣هـ)، وغيرهم.

ومن أشهر تلاميذه الشيخ محمد بن عبد الوهاب النخدي زعيم النهضة لإصلاحية الحديث في جزيرة العرب (ت ١٢٠٦هـ)، ومحمد بن إسماعيل لصغير صاحب «سبل السلام» (ت ١١٨٢هـ)، وأبو الحسن السُّني الصغير (ت ١١٨٧هـ)، وعلاء علي أراد الحسيني البكرامي (١١١٦-١٢٠٠هـ) صاحب «شُحَّة المَرْجَان» ومحمد وحر بن محمد يحيى الإله آبادي (ت ١١٦٤هـ) وغيرهم.

(١) وحر بن - بالحسيني البكراميين مفتوحين بيدهم لألف والراء في آخره - قوم من أهل نجد، وعدد من مدينة من نواحي بكر كدادي نسخة لمرجان.

(٢) وهو علاء علي أردس السيد روح الحسيني سَمَّى، ونو مطري أصلاً، والبكرامي مولداً، ومثلاً المعروف به حسن لُهد، أحد العلماء المشهورين، لم يكن له نظير في زمانه في النحو واللغة والشعر والديع والتاريخ والسيرة والأساطير، له نسخة المرجان في آثاره هستان، و«شفاء العليل» في المؤلَّفات على المشي في ديوانه، وهو صواب الدراري شرح صحيح البخاري، إلى آخر كتاب الركعة، ومآثر الكرام في تاريخ بكرام، بطر: أربعة نواظر، [٧٧١-٧٧٣]، والأعلام، للزركلي [١٢١/٥].

(٣) ترجمته في «برقة الحواظر» [٨٣٢/٦-٨٣٤].



وله من التصانيف: «شرح على العرب والرهف للمصري» في مجلدين، و«تحفة المحبين» شرح الأربعين النووية، و«مختصر الرواجر»، و«شرح الأربعين حديثاً من جَنَع لُثْلًا على القاري»، و«الإيقاف على الاختلاف»، و«تحفة الأنام في العمل بحديث النبي عليه الصلاة والسلام»، و«حاشية على فتح لُقْدَر» - كما ذكره - وعلى عنه الشيخ محمد هاشم السُّني في «درهم القُرَّة» (ص ١٧-١٨)، و«ثبت محمد حاشية السُّني» (ص ١٠٠)، وأخرى لطيفة وتحقيقات عجيبة مُبَيَّنَة.

والشيخ أبو الحسن الصغير السُّني، أُخِذَ عنه بعد موته بنى لمدينة المنورة، وذلك قبل سنة: (١١٥٩هـ)، ولازمه إلى أن مات.

سمع منه أبو الحسن الصغير كما في «تَبَيَّن» «الجامع الصحيح» للإمام البخاري قراءةً عليه في المسجد البوي سنة تسع وخمسين بعد الألف والمئة (١١٥٩هـ)، وباقي الكتب الستة، و«مسند الدارمي»، و«الشفاء» للقاضي عياض، و«مسند الإمام الأعظم» للحداد، و«موطأ الإمام مالك» برواية يحيى، و«مسند الإمام الشافعي»، و«مشرق الأنوار»، و«مصابيح السنة»، و«مشكاة المصابيح»، و«لشعائل المحمدية» و«حرب لحر»، و«دلائل الخيرات» عنه إجازة، و«مسند الإمام أحمد»، وسمع عنه مُغَصَّصَةً قُرْءَةً الشيخ عُمَرُ الحلي في المسجد الحرام، انتهى ملخصاً.

(١) بطر ترجمته في «سند الدرر» [٣٤/٤]، و«فهرس الفهارس» [٣٥٦-٣٥٧]، و«سنة لمرجان» [١٧٧-١٧٩]، و«أبجد العلوم» [ص ١٦٥]، و«معجم المعاصم» [١٠٦/٢]، و«معجم المسجد النبوي الشريف» [ص ٧١٦-٧٢٠].

(٢) [ق/١١٤]، محمودية ٢٦٥٤/٥ (٦٥٦).



٤ - الشمس بن عقيلة (ت ١١٥٠هـ) : عدّه الكتاني من جملة مشايخه

وهو المُحدّث الصوفي المسند شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد - سعيد الملقّب بد الطاهر ، والمشتهر والدّه بد عقيلة ، الحنفي المكي . المتفنّن البارِع مُحدّث الحِجَاز ومُسْنِدُه في عُضْرُه ، أخذ عن العلامة عبد الله سالم البصري (ت ١١٣٤هـ) ، وغيرهم ، ومن أجلّ تلامذته مُسْنِدُ الهندي بن عبد الرحيم شاه وليّ الله الدهلوي (ت ١١٧٦هـ) . وله مصنفات عديدة

٥ - سالم بن عبد الله البصري (ت ١١٦٠هـ) : ذكره الكتاني من جملة مشايخه

هو المُسْنِدُ الشهير ، الإمام المُحدّث الفقيه الجليل المُعظّم سالم بن عبد الله ابن سالم البصري المكي الشافعي ، جامع ثبّت والدّه : عبد الله بن سالم البصري (ت ١١٣٤هـ) ، سماه : الإماماد بعلو الإسناد .

روى عن والدّه ، وروى عنه : أحمد بن عبد الله الرباطي (ت ١١٧٨هـ) . والشاه وليّ الله أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي (ت ١١٧٦هـ) ، وغيرهم

٦ - عُمر بن أحمد بن عقيل العلوي المكي السّكّاف (١١٠٢ - ١١٧٤هـ) عدّه الشيخ أبو الحسن الصغير في ثبّته ، من جملة مشايخه<sup>(١)</sup> .

(١) « فهرس الفهارس » [١٤٨/١ - ١٤٩] .

(٢) « فهرس الفهارس » [٦٠٧/٢] ، « سلك الدرر » [٣١ - ٣٠/٤] ، « معجم المعاجم » [٩٢ - ٩٠/٢] .

(٣) « فهرس الفهارس » [١٤٨/١ - ١٤٩] .

(٤) عبد الله بن سالم هو مسند الحجاز على الحقيقة ، لا المجاز ، ينظر ترجمته في « فهرس الفهارس » [١٩٣/١] .

(٥) « فهرس الفهارس » [٩٧٩/٢] ، « معجم المعاجم » [٩٩/٢] .

(٦) « ثبت أبي الحسن السّندي الصغير » [ق/١٢٠] ، محمودية برقم : ٢٦٥٤/٥ ، من ق/١١٤ - ١٢١ .

هو الإمام العلامة المُحدّث شيخ الحديث في الحِجَاز السيد نجم الدين أبو حفص عُمر بن أحمد بن عقيل ، الحسيني العلوي المكي الشافعي الشهير بالسّكّاف ، يَبْطُ الشيخ عبد الله بن سالم البصري (ت ١١٣٤هـ) ، روى عن جدّه لأمه عبد الله بن سالم البصري (ت ١١٣٤هـ) ، وحسن بن علي الفُحيمي (ت ١١١٣هـ) . وعن غيرهم ، سمع منه كبار الشيوخ وسمع به الطلبة ، ومن أعظمهم انتفاعاً به وأكثرهم ملازمة له الحافظ المرتضى ، وكذا سمع منه مُسْنِدُ الهند الشاه وليّ الله أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي (ت ١١٧٦هـ)

وسمع الشيخ أبو الحسن السّندي الصغير منه الحديث المسلسل بالأولية عن جدّه . أبي أمّه الشيخ عبد الله بن سالم بصري (ت ١١٣٤هـ)<sup>(٢)</sup>

٧ - الشيخ محمد هاشم السّندي الحارثي (١١٠٤ - ١١٧٤هـ) :

هو العالم الرّبّاني الحافظ الفقيه المتقن العلامة ذو الفنون الشيخ محمد هاشم بن عبد العمور السّندي التّوي الحارثي ، وُلِدَ في بلدة تنورة (قرية من مضافات مدينة تنه) ، وأخذ عن والده (ت ١١١٣هـ) ، ثم ارتحل إلى تنه ، وارتحل إلى الحجاز سنة (١١٣٥هـ) ، وتتمد على عبد بقدر بن أبي بكر الصديقي المكي (ت ١١٣٨هـ) ، وأبي الطاهر محمد بن إبراهيم نكوري (ت ١١٤٥هـ) ، ومحمد بن عبد الله المغربي (ت ١١٤١هـ) ، والمحدوم صبيّه الدين التّوي (ت ١١٧١هـ) ، وغيرهم ، ومن شيوخه في الطريقة : السيد سعد الله بن غلام محمد السّلولي (ت ١١٣٨هـ)

(١) « إتحاف السّيه » [ص/٧٦ - ٧٧] .

(٢) « ثبت أبي الحسن السّندي الصغير » [ق/١٢٠] ، محمودية برقم : ٢٦٥٤/٥ ، من ق/١١٤ - ١٢١ .

ومن أشهر تلامذته: الشيخ عبد اللطيف بن محمد هاشم (ت ١١٨٩هـ) صاحب «ذبابات الدراسات عن المداهب» (ت ١١٨٧هـ) والنسب أبي الحسن السُّنْدِي الصغير (ت ١١٨٧هـ).

وكان يسه وبين الشيخ محمد حياة السُّنْدِي (ت ١١٦٣هـ) مدرساً عجمية، وكتب كل واحد منهما في الرد على صاحبه، وله من المؤلفات: (٥٣) مؤلف، و«درسية» (٢٣) مؤلفاً، و«السُّنْدِي» (٩) مؤلفاً، حسب ما حسب لشيخ أبو الرُّكَّت حق السُّنْدِي، وذكر الشيخ حسام الدين أن له (٣٠٠) مؤلف.

أم تنمُّد لشيخ أبي الحسن السُّنْدِي الصغير علي الشيخ محمد هاشم سُنْدِي؛ فذكره كثيرون من مترجميه مثل: صاحب «تراجم أعيان المدينة»، و«الأمير الصنعاني»، والدكتور عبد الرسول القادري سوج في «مخدوم محمد هاشم التوي» - بالسُّنْدِي - في ترجمة أبي الحسن الكبير، كما نقله مخدوم أمير أحمد، وأبو الخير محمد زبير، ويوسف المرعشي - وقال: «قرأ عليه في الفقه والحديث والعربية» -، وأبو الرُّكَّت السُّنْدِي الأزهري.

(١) «الأدب السُّنْدِي» [٥٧/ص]. وهذه الترجمة جُلِّها مأخوذة من تقديم ودراسة الشيخ أبي الرُّكَّت حق السُّنْدِي الأزهري على «السيب الحلبي على سب السُّنْدِي» [١٣ - ٨١/ص]. ت. الشيخ عبد الله المهيمي السُّنْدِي. ط: دار الصفاء، الكويت. وكما ينظر لترجمته: «تحفة الكرام/ الأردنية» [٦٩٦/ص]. و«فهرس المهارس» [١٠٩٨/٢]. و«الأعلام» [١٢٩/٧]. و«صوفياء النقشبندية بالسُّنْدِي/ بالأردنية» [ترجمة محمد هاشم التوي، ص/١٥٠]. و«معجم المعاجم» [١٢٢/٢].

(٢) «تراجم أعيان المدينة في القرن ١٢ الهجري» [٥٩/ص]. و«الروض الصغير» [١١/ق]. و«علم الحديث في أرض السُّنْدِي/ الأردنية»، لمخدوم أمير أحمد المطبوع.

ثم وجدت في «الفيوضات النبوية في حل الألفاظ البركوية» لأبي الحسن السُّنْدِي الصغير؛ حيث وصف الشيخ محمد هاشم به شيخاً المرحوم، فقال: «وقد جمع شيخنا المرحوم محمد هاشم السُّنْدِي ما طلع عليه من أسانيد...» فيها على حروف جمع في رسالة منها: «حديثه الصفا في أسماء المصطفى»، «فلغ ألقا ومئة»، «وحدًا وثمانين اسماً... إلخ».

٨ - عطاء المكي (تبعه ١١٨٦هـ): ذكره الكتاني من جملة مشايخه. هو عطاء الله بن أحمد بن عطاء الله بن أحمد الأزهري حكي أدب، منطقي، مصري، شافعي، تعلَّم بالأزهر، وجاور بمكة. كتب كتاباً منها «نفحة الجود في وحدة الوجود»، و«منطق الحاضر والبادي»، و«شرح لأصول المهمة في موارث الأمة»، وغير ذلك.

٩ - مير نجم الدين (عزلت) بن مير رفيع الدين السُّنْدِي (ت ١١٦٠هـ): ذكره صاحب «تراجم أعيان المدينة في القرن ١٢هـ» من مشايخ أبي الحسن السُّنْدِي الصغير باسم: «نجم الدين عبد المعين السُّنْدِي»، وتبعه يوسف المرعشي في «معجم المعاجم» [٢٨/٢].

= في «محلة الترجمة» [ص ٢٠ - ٢١، رقم: ٣، ربيع الأول سنة ١٣٨٣ مطابق ١٩٦٣هـ، من أكاديمية شاه ونبي الله، بحمد... باكستان]، وكذا في مقدمة «بذل القوة» له، و«صوفياء النقشبندية بالسُّنْدِي» ترجمة محمد هاشم سوي، ص ١٥٠، و«معجم المعاجم» [ص ١٤٧]. و«فهرس المهارس» [ص ٢٢] حق السُّنْدِي الأزهري على «السيب الحلبي على سب السُّنْدِي» [ص ٢٢].

(١) [ق/٩، مكتبة الحرم المكي ضمن مجموعة رقم (١٣٤٤)].  
(٢) «فهرس المهارس» [١٤٩/١].  
(٣) «الأعلام» للبرككي [٢٣٦/٤].





ونعده بقصد منه . مير رحم ندين من مير رفيع الدين الرضوي شاعر  
 أولاد مير محمد يوسف عبيه الرحمة ، كان جامعاً للكمالات ، حنون مقصد  
 من أهل تلامذة الشيخ محمد معين التتوي (ت ١١٦١ هـ) ، وكان اسر حبه  
 قد "شيخ" عد رشيد العمادي : قلت : وكان على قدم شيعه  
 معين تتوي - في المعتقد والفروع ، وقد مرَّ بُدُّ من أشعاره بقلأ عن مقده .  
 « الد »

\*\*\*

# البحث الخامس

## اشهر تلاميذه

(١) « مقدمة الشيخ عبد الرشيد العمادي على « دراسات اللبيب » للشيخ محمد معين التتوي »  
 [ ص / ٥٠ - ٥١ ] ، مقلأ عن « نعمة الكرام » ، و « مقالات الشعراء » ، كلاهما لمير علي  
 شير قانع التتوي .



## البحث الخامس أشهر تلاميذه

ومن أشهر تلاميذه:

- ١ - إلياس بن عثمان الكردي الشافعي (كان حياً سنة ١١٨٠ هـ):  
قَدِم المدينة، ودرّس بالمسجد النبوي بعد مدة من إقامته بها. وأخذ عن جملة المشايخ، منهم: الشيخ أبو الحسن السُّنْدي الصغير، وغيرهم<sup>(١)</sup>.
- ٢ - وجيه الدين عبد الرحمن العَبْدُروس (١١٣٥ - ١١٩٢ هـ):  
هو أبو المَرَّاحِم، وأبو الفضل عبد الرحمن بن مصطفى بن شيخ العَبْدُروس الحسيني العلوي التريمي المصري، رحل إلى سورت (الهند) مع والده، فزار العلماء وأخذ عنهم، ثم ركب منه إلى اليمن، ثم إلى مكة، وأخذ هناك عن الشيخ محمد حبة السُّنْدي، وأبي الحسن السُّنْدي الصغير، وعن غيرهم، له من التصانيف نحو ستين<sup>(٢)</sup>.

(١) «تراجم أعيان المدينة في القرن ١٢»، [ص/٩٣].  
(٢) وكتب بعضهم أن مولده سنة (١١٢٥ هـ). ينظر ترجمته في «مهرس المهرس»  
[٧٣٩/٢ - ٧٤١]. و«محدث الآثار» [١ - ٥٢٦ - ٥٢٧]. و«لأعلام»  
[٣٣٨/٣]. و«معجم مدحهم» [١٥٣/٢ - ١٥٥].





٣ - السيد أبو سعيد البريلوي (١١٩٣هـ) : ذكره في «نزهة الخواطر»

هو السيد الشريف أبو سعيد بن محمد ضياء بن آية الله بن الشيخ زاهر عم الله النقشدي البريلوي ، أحد العلماء الربانيين ، رحل إلى دهمي ، والشيخ ولي الله بن عبد الرحيم الدهلوي وأخذ عنه ، وبعد وفاته لاراه صاحب الشيخ محمد عاشق بن عبد الله الهلتي ، وأخذ عنه ، وكتب الشيخ محمد عاشق له الإجازة ، سافر إلى الحجاز مع أصحابه ، ووصل إلى مكة نسف يقيت من شهر ربيع الأول سنة : (١١٨٧هـ) ، فسعد بالحج ، وسافر إلى المدينة المنورة وأقام بها ستة أشهر ، وسمع «المصابيح» على الشيخ أبي الحسن السندي الصغير .

٤ - عثمان الحلبي (١١٣٥ - ١١٩٣هـ) : ذكره المرادي في «سلك الدرر» .

هو عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان العقيلي العمري الشافعي الحنفي . أخذ عن الشيخ محمد الحموي البصري والشيخ محمد العقاد ، والشيخ ضة الحارثي وغيرهم ، ارتحل إلى الحج سنة : (١١٧٤هـ) ، واجتمع بغالب من كان حبيته بالحرمين ، فمنهم : الشيخ محمد بن عبد الكريم السمان المدني ، والشيخ محمد بن عبد الله المغربي ، والشيخ أبو الحسن السندي الصغير ، وعن غيرهم .

(١) «نزهة الخواطر» ترجمة أبي الحسن السندي الصغير [٦/٦٨٥] ، وترجمة أبي سعيد [٦/٦٨٨-٦٨٧] .

(٢) ينظر : «نزهة الخواطر» [٦/٦٨٨-٦٨٧] ، ورجال الفكر والدعوة [٤/٧٢٠-٧٢٢] ، ومقدمة «إساء الأبياء» [٣/٣] .

(٣) «سلك الدرر» [٣/١٥١] .

(٤) «سلك الدرر» [٣/١٥١-١٥٠] .

٥ - عبد الله بن محمد حسين السندي جُمة (ت ١١٩٤هـ) :

نزيل المدينة المنورة ، قال الزبيدي : صاحبنا الولي الصالح العاضل ، حضر دروس الشيخ محمد حياة السندي ، غيره من الواردين ، وحاور بالمدينة نحوًا من أربعين سنة ، وانتفع به طلبة المدينة ، واشتهرت بركته ، فكل من قرأ عليه شيئًا فتح الله عليه ، وصار من العلماء ، لقيته بها سنة مُجاورتي وكنت جازًا له في الرباط الذي على «باب الرحمة» ، فبلّوت منه كرمًا ومروءة وحُبًا وشفقة ، وربما حضر مشارفًا لنا على شيخنا الشيخ أبي الحسن في بعض دروس «الهداية» .

٦ - محمد سعيد بن محمد أمين سفر المدني (١١١٤ - ١١٩٤هـ) : ذكره الكتاني من جملة تلامذته وترجمته ما ملخصه : هو العلامة العقبة المُحدث محمد سعيد بن محمد أمين سفر المدني الحنفي الأثري ، نزيل مكة والمدرس بحرهما ، الأثري ، حَلَّاه الشيخ صالح الفلاني في ثبته الكبير به جامع أشتات علوم الخبر ، ويذكر خفايا لطائف علم الأثر . . . . . يروي عن أبي الحسن محمد بن عبد الهادي السندي الكبير ، والشيخ محمد حياة السندي ، وأبي الحسن السندي الصغير ، وسمع عليهما الكتب الستة ، عدا «ابن ماجة» ، و«مسند أحمد» .

له «تبت منظوم» في أشياخه على قافية النون في (١٤٤) بيتًا ، وذكر فيه (٢٥) شيخًا . وله ابنان ، إسماعيل وأحمد . أما أحمد : فترجمته ما يلي :

(١) «المعجم المختص» لزبيدي [ص ٣١٧ رقم ٢٩٥] ، وفي «عندب الأثر» [١/٥٥١] ، و«نزهة الخواطر» [٦/٧٥٦] ثبت اسم والده : «محمد حسين» .

بإحلاف من «المعجم المختص» ، و«فهرس المهارس» [١/٥٣٢] .  
(٢) وهو سب خطأ لي . أبي الحسن السندي الصغير في «الإمام عابد الأنصاري» للشيخ سائد بكداش حفظه الله [ص ١١-١٠] . وسبب ذلك في نسخة نسخة أبي الحسن الصغير في أسماء شيوخه . . . . . وليس كذلك ، بل هو مضمومة في مشايخ محمد

٧ - أحمد بن محمد سعيد بن محمد أمين سفر المدني (ت ١١٩٠هـ)



١٠ - سليمان بن عمر الجمل، صاحب «حاشية الجلالين» (ت ١٢٠٤ هـ).  
عدّ لكتبي أبي الحسن الصغير من شيوخه<sup>(١)</sup>.

هو أبو داود سليمان بن عمر بن منصور العجيلي المصري الشهير المعروف بالجمل، قال ابن عبد السلام الناصري: «هذا الرجل أمة الكبري في خلقه، مع كونه أميًا لا يتخسب ولا يكتب، بل ولا يطالع، وداه أن يأتي بمن يطالع له حصته في سائر ما يريد تدريسه من الصور، فيرد عليه ويحفظ هو جميع ذلك، ولم يتزوج قط، له حاشية نفيسة على «تفسير الجلالين» باسم: «الفتوحات الإلهية» المعروفة بـ «حاشية الجمل»، وغير ذلك من المؤلفات. يزوي عن أبي الحسن السندي وإبراهيم أسعد المدني وغيرهم<sup>(٢)</sup>.

١١ - المرتضى الزبيدي (١١٤٥ هـ - ١٢٠٥ هـ): وهو محمد بن محمد ابن محمد الحسيني الزبيدي، أبو الفيض، الملقب بـ «مرتضى»، علامة بالغة والحديث والرجال والأساب، من كبار المصنفين. مولده بالهند (في بلجرام) ومنشأه في زبيد (باليمن)، رحل إلى الحجاز، وأقام بمصر، فاشتهر فضله وانهاكت عليه الهدايا والتحف، وكتبه ملوك الحجاز والهند وغير ذلك، وتوفي بالطاعون في مصر. من كتبه: «تاج العروس في شرح القاموس»، و«إتحاف السادة المتقين»، وغير ذلك<sup>(٣)</sup>.

قال الزبيدي في «ألفية السند»:

(١) في «مهرس الفهارس» [٣٠٠/١ - ٣٠١].  
(٢) «مهرس الفهارس» [٣٠٠/١ - ٣٠١]، و«الأعلام» للزركلي [١٣١/٣].  
(٣) «عجائب الآثار» [١٠٤/٢]، و«الأعلام» للزركلي [٧٠/٧].

ومنهم شبحي الرصني أبو الحسن حدثنا عن...  
العالم المعروف سندي لأبي ده الذي لسي  
علامة الأصلين دو لانت فحدثت نوب من لانت  
لازمته في جمل ما أفادا أحادي وحضي لانت  
وكن خيرا ثقة مما لم نعد خطه مما  
وقد روى عن شيخه الحياتي محمد سندي دي لهاني  
وكذا ذكره من جملة شيوخه في «إجازته لسعيد بن عبد الله السويدي  
البغدادي»، المطبوع مع «المعجم المختص»<sup>(١)</sup>.

١٢ - عبد الله بن محمد العقاد الحلبي (١١٦٥ هـ - ١٢٠٥ هـ): هو أبو البركات جمال الدين عبد الله بن محمد بن طه بن أحمد العقاد الحلبي الشافعي، المحدث الكامل، شيع لقراء في حب الشفاء، فرأى وسمع وأخذ العنود المتنوعة عن كثير من السادة لمشايخ، منهم أبو الحسن بن محمد صادق السندي برب المدينة المنورة، والمرتضى الزبيدي وعن غيرهم.

١٣ - ابن عمار الجزائري (نحو ١٢٠٥ هـ): هو أحمد بن عمار بن عبد الرحمن بن عمار الحرانري، له «سنت يسمى» منتخب الأسانيد في وضي المصنفات والأجزاء والمسانيد. رحل إلى الحجاز عام (١١٧٢ هـ)، يزوي عمه عن أبي حفص عمر بن عقيل لناعوي، وأبي الحسن سندي الصغير، وعن غيرهم.

(١) «ألفية السند» [ص ٩٥-٩٦].  
(٢) [ص ٨٠١] وكذا ذكره كتي في «مهرس الفهارس» [٥٣١/١].  
(٣) «حلية البشر» [ص ٩٤٨].  
(٤) «مهرس الفهارس» [١٢١-١٢٢]، و«الأعلام» للزركلي [١٨٥/١].



يتصل به الكتاني بأسانيد، منها: عن مفتي الجزائر أحمد بن محمد كندورة، عن علي بن عبد الرحمن بن الحفاف، عن أبيه عبد الرحمن، عن عمر بن عبد العزيز، عن أبي الحسن السني الصغير.

١٤ - محمد التاودي بن سودة (١١١١ هـ - ١٢٠٩ هـ): هو شيخ الحنفية نفسه، والعلامة المحدث الصالح المعمر، إمام فقهاء المغرب، أبو عبد الله محمد التاودي بن الطالب بن علي، ابن سودة المري الفاسي، وقد جاوز التسعين وقال عنه أمير الكير (ت ١٢٣٢ هـ) في «فهرسته» «لما ترجمته»: «هلال المغرب وبركته، وحامل فتواه وقُدوته». وكذا أثنى عليه الزبيدي في «تبته» المنظوم له مؤلفات نفيسة، و«الفهرسة الصغرى»، في شيوخه، ونصوص إجازاتهم، و«الفهرسة الكبرى»، فيمن لقيه من الصالحين».

قال التاودي في «فهرسته» عند ذكر مشايخه: «ومنهم الفقيه الأزهري، العلامة المرتضى، الشيخ أبو الحسن السني محدث معقولي لغوي، أعلم من لقيه بالحرمين الشريفين، ناوطني كراسة نفيسة تدل على فضله وثبيله وتبحره في العلوم، شرح فيها قول العلامة البركوي...».

١٥ - محمد حسين بن مراد الأنصاري السني (١١٦١ هـ - ١٢١١ هـ) ذكره في «خضر الشارد» (١٤١١ هـ) «كتاب مسوفا»، و«فهرس الفهارس» (١٤١٩ هـ)، ومقدمة «إنباء الأنباء» (١٤١٩ هـ).

- (١) «فهرس الفهارس» [١٢٢/١]، وإمداد الفتاح بأسانيد ومرويات الشيخ عبد الفتاح (ص/٣٥٣).
- (٢) «فهرس الفهارس» [٢٥٦/١]، والأعلام، للزركلي [٦٢/٦].
- (٣) «فهرسة التاودي» [ق/١٢]، المكتبة الأهرية خاص (٨٨٦) عام (٥٣٥٨٢).



هو محمد حسين بن محمد مراد بن محمد يعقوب الحافظ بن محمود الأنصاري الخزرجي - عم الشيخ محمد عابد السني المدني وشيخه - يروي عن محمد هاشم بن عبد العفور التتوي، وعن غيرهم، له يد طولى في علم الطب والنحو والصرف والفقه وأصوله، وله شهرة عظيمة في أرض العرب<sup>(١)</sup>.

وروى عنه ابن أخيه الشيخ محمد عابد السني الأنصاري كثيرًا من الكتب. وكذا نقل عنه مسائل فقهية عديدة في كتابه «طوالع الأنوار»، ويُعتبر قوله حجةً وبيانًا في المسألة. وله: «التيان للزجر عن شرب الدخان»، و«مذهب الهداية» (٢٤١ هـ)، وهي عبارة عن بقع عدو صرط غشبية تبي وقت عليها شيخ محمد حسين الأنصاري متنوعًا لكتاب كله<sup>(٢)</sup>.

وروى عن أبي الحسن الصغير «صحح مسه»، كما في «لبع الحبي» (ص ٧٣)، وغيره<sup>(٣)</sup>، وقال الكتاني في «الفهرس» (١٨/١٢) «والتصل به [أي: بأبي الحسن الكبير] بسند مُسلسل بالسنيين، عن الشيخ محمد سعيد زمان السني، عن عمه محمد حسين بن مراد السني، عن أبي الحسن محمد ابن صادق السني، عن الشيخ محمد حياة السني، عنه».

وقال الكتاني أيضًا: «أزويها [يعني: فهرسة أبي الحسن الصغير]، وكل ما له من طريق صاحب «حضر الشارد»، عن عمه محمد حسين عنه» اهـ.

وكذا ذكر أبو سعيد محمد عبد الهادي المدراسي (ت ١٣٥٠ هـ): الشيخ أبا الحسن الصغير من شيوخ محمد حسين السني في «هادي المسترشدين إلى اتصال المُسندين» (ص/٩٢ - متبع الشيخ محمد حسين السني).

- (١) «مرقة الخواطر» [١٠٩٣/٧].
- (٢) ملغظًا من كتاب «الإمام محمد عابد الأنصاري» للشيخ سائد بكداش [ص ٨٨-٩٥].
- (٣) «حضر الشارد» [١٥٦/١] - الإكليل للسيوطي.



١٦ - محمد بن علي الورزازي الصغير (كان حياً سنة ١٢١٤هـ) عنه  
الكتاب في «المهرس» [١١٩/١]: من جملة تلاميذ أبي الحسن الصغير  
هو العلامة الصالح أبو عبد الله محمد بن علي الورزازي أصلاً، النظراي  
داراً وسكناً ومدناً، حلاًه تلميذه بالإجازة أبو محمد عبد الودود بن عمر التاري  
به: لقيه العلامة الحجة البركة العارف بالله هـ. يروي عامة عن الأخوين  
محمد بن محمد الورزازي (ت ١١٦٦هـ)، وأحمد بن محمد الورزازي  
(ت ١١٧٩هـ) - وهو الورزاري الكبير -، وعن محمد التاودي بن سودة  
(ت ١٢٠٩هـ)، وبالمدينة عن محدثي أبي الحسن السُّنْدِي الصغير (ت ١١٨٧هـ)،  
وكتب له إجازة، يروي الكُتَيْبِيُّ من طريقه عن أبي الحسن السُّنْدِي الصغير  
له: «فهرسة» نحو ثلاثة كرايس، و«شرح قصيدة الشيخ محمد بن ناصر في  
العبادات».

١٧ - ابن قَيْرُوز الحنبلي الأُحْسَانِي (١١٤٢ - ١٢١٦هـ): هو: محمد بن  
عبد الله بن محمد بن قَيْرُوز التميمي الأُحْسَانِي، فقيه حنبلي، من مُتَقِيدِي دعوة  
الشيخ محمد بن عبد الوهاب. أخذ الحديث عن: حافظ عصره ومُشَيِّد مِصْرِهِ  
الشيخ أبي الحسن السُّنْدِي نزِيل المدينة المنورة، والشيخ محمد سعيد سفر،  
والشيخ محمد حياة السُّنْدِي، وعن غيرهم (٣).

(١) ينظر ترجمته في: «الأعلام» للزركلي [٢٤٣/١].

(٢) «مهرس المهارس» [١١١٢/٢] و [١٤٨/١ - ١٤٩]، و«إتحاف المطالع بوفيات  
أعلام القرون الثالث عشر والرابع» [٩١/١]، و«الأعلام» للزركلي [٢٩٧/٦].  
و«معجم المؤلفين» [٧٠/١١]، و«معجم المعاجم» للمرعشي [١٨٩/٢].

(٣) ينظر ترجمته المسوطة في: «التحبيب الوائلة على ضرائح الحنابلة» [٩٦٩/٣ -  
٩٨٠]، وله ذكر مختصر في «مهرس المهارس» [٥١٩/١ - ٥٢٠]، و«معجم  
الشيوخ» المسمى بـ: «رياض الحنة» [ص/٦٠] لعبد الحفيظ بن محمد العاسي  
(ت ١٣٨٣هـ)، و«الأعلام» للزركلي [٢٤٢/٦].



١٨ - صالح بن محمد القُلَانِي المَشُونِي (١١٦٦ - ١٢١٨هـ): عنه الكتابي  
في «الفهرس» [١١٩/١]: في تلامذة أبي الحسن الصغير.

هو الإمام المُحَدِّث الحافظ المُشَيِّد لأصولي فقه حنابلة عنه بين صالح بن  
محمد بن نوح بن عبد الله بن عمر نعمري سنة ١٢١٨هـ، عن عمر بن نوح بن محمد  
القُلَانِي - نسبة إلى قُلَان قبيصة بالسودان، مشُونِي نسبة إلى أرض بني شُهْب - مدني  
هجرة ومَدَفَنًا، دخل أرض لحار سنة (١١٨٦هـ)، بنى زماماً بمدينة حمورة  
ترجمته الكتابي في كتابه «فيمن ادعى الاجتهاد أو ادعى فيه»، وله شت  
الكبير المسمى بـ: «الثمار لباع»، ولصغير المسمى بـ: «قطف ثمر»،  
و«إيقاظ الهمم» - مطبوع بالهد -، سرد أسماء شيوخه كتابي، منهم: شيوخ  
محمد سعيد سفر المُحَدِّث الشهير، ومحمد حياة السُّنْدِي، ومصطفى الرحمتي  
الدمشقي، وأبو الحسن السُّنْدِي الصغير، عن سالم البصري، ومحمد حياة  
السُّنْدِي وعطاء المكي، وأبو لميص مُرْتَضَى تَرْبِيدِي.

١٩ - شاكِر العقَّاد (١١٥٧ - ١٢٢٢هـ): عنه الكتابي في «الفهرس»  
[١٢٩/١] من تلاميذه.

هو محمد شاكر بن علي بن سعد نعمري، الشهير والد العقَّاد. يقال  
له: ابن مقدم سعد، وقد يُعرف بسن عقَّاد، صَدَقَ سَدْرِي صغير، فكأن كثيراً  
معاصريه من تلاميذه، ووسمه صنف من عَدَس كَسَبَهُ «عقود بلاسي في لأسابيد  
الموالي»، المتصلة بشيوخ شيوخ علي لإصلاح، ومُحَقَّق رَمَاهُ دَعْفِي. شيوخ  
محمد شاكر مقدم سعد نعمري، نُورِدَ لَهُ نَحْوُ شِوْخِهِ مِثْلَ حَسَنٍ هَمَّ سَدَّه.

(١) ملخصاً من «مهرس المهارس» [١١١٢/٢] و [١٤٨/١ - ١٤٩].  
(٢) «عقود اللاتي في الأسابيد لغوي» [ص/٥٢٦] و [٥٢٧].  
و«الأعلام» للزركلي [١٥٦/٦].



وقد استبحر محمد شاكراً أبا الحسن السُّنْدِي الصغير، فأجازه، وكتب له بعض المتنوع بخطه: «لحمد لله الذي من انقطع إليه وصل... وبعد: فيقول الفقير إلى مولاه التقدير أبو الحسن بن محمد صادق السُّنْدِي عاملهما الله بلطفه الأديب. من نفاصل الكم، فجمع المصائل والفواصل، المؤيد بالتوفيق الأزلي عزيز. وحبيب الشيخ شاكراً من عبي، لا يرحل أحدث كماله مرفوعة الإسناد... آخره مع الله تعالى المسلمين بعمومه النافعة، ولا يجعلني وإياه ممن حرم بركات العلم ومناقبه، أن يروي عني الأمهات الست، وما سواها من كتب الحديث والتفسير والأصوليين، وما عداها مما أحدثه إجازة، أو عرضاً، أو سماعاً من الأعلام الذين وقوا في وقتهم وفوقاً على عموم الأثر وإطلاعا... وأوصي الفاضل المذكور باتباع السنن ولاعتناء بتبنيها، ويتقديم الروايات الفقهية الموافقة للأحاديث على غيرها... حرره بقلمه: أبو الحسن السابق، لا زال له من الله إلى كل خير سابق، في ذي الحجة سنة: (١١٨٢ هـ) بطيبة الطيبة أدامنا الله تعالى بحمها»<sup>(١)</sup>.

٢٠ - جمال الدين قُطْبُ المَكِّي الحنفي: ذكر الكتاني أن له: «كتاب الأسانيد لكتب حديث صاحب الضر والتأييد»، ذكر فيه سنده له «الموطأ»، «مسند أبي حنيفة»، «الشافعي»، «وأحمد»، «والدارمي»، «والشمال»، «والشعاع»، «والمصابيح»، «والمشكاة»، «ومعالم التنزيل»، «ومشارك الأنوار»، «وشرح معاني الأنوار»، «وجامعي السبوطي»، «والحصن»، «والدلائل». روى فيه عن أبي الحسن السُّنْدِي، عن محمد حياة السُّنْدِي، عن البصري بآسانيده. نرويه بآسانيدها إلى عبد الله سراج، عن العلامة صديق بن محمد صالح الهاوندي المجاور بمكة، عن جمال الدين الحنفي المذكور<sup>(٢)</sup>.

(١) عقود اللاتي في الأسانيد العوالي لابن حبيب [ص/١٥٥-١٥٦].

(٢) فهرس المهارس [١/٤٩٨-٤٩٩].



٢١ - عبد الله بن محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (١١٦٠-١٢٤٢ هـ).

ابن صاحب «توضيح الأفكار»، «وسبل السلام»، «بزع في جميع العلوم»، وهو أحد علماء العصر العامين بالأداة الرعبي عن التقيد لمدد من المذهب، مع قوة ذهنه وجودة فهمه، وفور دكرته، وخس تعبده، وصديق ودهنه، وخبرته بمسالك الاستدلال، وفائدة دينه، وصيام بهره وقيام بيالي، حامل لواء المحر، له اليد الطولى في العلوم العقبة ولقلبة، وحودة لطر، والقدرة في الأحاديث النبوية. له: «نظم عمدة الأحكام للمقدسي»، «تدرب ألف بيت»، «ورياض الربيع في المعاني والبيان والبديع»، «وشرح العليل بالسند الحليل»، «جمع فيه سنن شيخه أبي الحسن بن محمد صادق السُّنْدِي»، وكذا كتب لشيخه ترجمة مبسطة في «الروض النضير» (مخطوط).

أجاز له الشيخ أبو الحسن بن محمد صادق السُّنْدِي المدني، ذكره في «الروض النضير»، وعبد الرحمن لأهدل في «لسان يمني»، ولعرشلي في «معجم المعاجم»<sup>(٣)</sup>.

٢٢ - أمين الدين بن حميد الدين الكاكوروي (١١٦٤-١٢٥٣ هـ).

ذكره من تلاميذ أبي الحسن الصغير. عدل لحي الحنفي، والكتاني، وغلان مصطفى السُّنْدِي<sup>(٤)</sup>.

(١) النفس اليماني [١٩٧-١٩٩]، وحلية لشر [ص/١٠٠٣].

(٢) معجم المعاجم [١٤٨/٢]. وينظر: تصانيف أبي الحسن الصغير.

(٣) النفس اليماني [ص/٢٠١-٢٠٢]. ومعجم المعاجم [١٤٨/٢] = ترجمة أبي الحسن السُّنْدِي الصغير.

(٤) ذكره في «نزهة لخواطر» ترجمة أبي الحسن السُّنْدِي الصغير [٦/٦٨٥]، وفي ترجمة أمين الدين بن حميد الدين [٦/٩٢٧-٩٢٨]، و«فهرس المهارس» [١/١٤٩]، ومقدمة «إنباء الأبناء» [ص/٤].

هو الشيخ العالم الكبير المحدث : أمين الدين بن حميد الدين بن علي الدين بن محمد غوث الكوروي ، أحد الرجال المشهورين في العلم والمعرفة ، سافر إلى المدينة ، وأدرك به الشيخ أبو الحسن بن محمد صادق السندي الصغير ، فقرأ عليه « مقدمة ابن الصلاح » ، و« صحيح البخاري » ، و« المصابيح » ، و« الشيخ المذكور إجازة عامة ، وأعطاه ثبته ، ولما مات الشيخ أبو الحسن المذكور لخمس بيقين من رمضان ، قرأ على الشيخ محمد سعيد سفر شطرًا من « سنن أبي داود » ، و« سنن ابن ماجه » .<sup>(١)</sup>

ساق الكتاني في « فهرس المهارس » : « وأخبرني الشيخ أحمد المكي ، عن الموثوي فريد الدين بن فسيح الدين الكوكاري الحنفي ، عن الشيخ تقي الدين بن علي بن الشيخ تراب علي ، عن أمين الدين بن حميد الدين الكاكوري ، عن أبي الحسن السندي المذكور ثبته ، وهذا سياق غريب » .<sup>(٢)</sup>

\*\*\*

(١) « نزهة الحواطر » [ ٩٢٧/٧ - ٩٢٨ ] .

(٢) « فهرس المهارس » [ ١٤٩/١ ] .

## البحث السادس

### حياته العلمية

التدريس

حلقات الفقه والإفتاء

دروس التفسير والوعظ

كثرة الدرس والإفادة

اعتناؤه بالفقه الحنفي

مشاركته في شتى العلوم وبين المعقول والمنقول  
الاشتغال في غيره من الأكساب وتحصيل الدنيا

## المبحث السادس حياته العلمية

### التدريس

الذي يظهر أنه بدأ تدريس العلوم الشرعية بمكة المكرمة قبل دخوله إلى المدينة، من سنة: (١١٥٧هـ). قال تلميذه ابن الأمير الصنعاني (ت ١٢٤٢هـ): «واجهته بأتم القرى - أعادني الله إليها - سنة سبع وخمسين ومئة وألف، وبقيت خمسة وأربعين يوماً، أخذ عنه في المنطق، والتقط من دُرره...»  
واشتغل بالتدريس - بالاستقلال - بعد وفاة شيوخه محمد حياة السُّنْدِي سنة: (١١٦٣هـ).

قال الحسني في «نزهة المحوطين»: «أولاه شيخ محمد حياة السُّنْدِي ملازمة طويلة، ثم تصدّر للتدريس في تلك النقعة بمسرك، وبمكث مثله في زمانه في كثرة الدرس والإفادة».

وقال عبد الرحمن الأنصاري في «نقطة سحر»: «...»  
بعلم الحديث مُلازماً للمسجد النبوي الشريف حتى حضره مصر، ولا شبهه، ثم تصدّر للتدريس في تلك النقعة بمسرك، وبمكث مثله في زمانه في كثرة الدرس والإفادة، حتى بعث دروسه في بيوت رواده كثير من عشيرته».





## حلقات الفقه والإفتاء

وكانت له دروس وحلقات متنوعة في شتى مجالات العلم. وقد يُدرّس الفقه الحنفي كما كان يُدرّس الحديث، فحضر مُرتضى الترمذ (ت ١٢٠٠هـ)، وعبد الله بن محمد حسين السندي (ت ١١٩٤هـ)، في دروسه: «الهداية».

وقال التريدي في «شرح الإحياء» - في حديث فضل الجمعة، في تفسير ساعات - «المرد بها لحظات لطيفة بعد زوال الشمس. وهذا وإن كان خلاف ظاهر النظم، فقد كان شياخي الإمام المُحدّث أبو الحسن السندي السدي رحمه الله تعالى يعتمد على هذا، ويُفتي به، ويتنقل ذلك عن شياخي الشيخ محمد حجة السدي رحمه الله تعالى، وأنه كان يعتمد على ذلك، والله أعلم».

## دروس التفسير والوعظ

قال المرحوم (ت ١٢٠٠هـ): «سمعتُ درسه في تفسير البضاوي عند قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ (١)، فرأيتُ أمواجاً تتلاطم في بحر معارفه».

(١) «المعجم المختص» للتريدي [ص/٢١٧ رقم ٢٩٥]، وفي «عجائب الآثار» [١/٥٥١]، و«مرآة الخواطر» [٦/٧٥٦] ثبت اسم والده: «محمد حسين» بخلاف ما في «المعجم المختص»، و«مهرس المهارس» [١/٥٣٢] (٢) «إتحاف السادة المتقين» [٣/٢٥٨]، و«فتح الملهم» [١٠/٢٨٣]، رقم ١٩٦١ ط. دار الفلم.



ومُنحًا ماطرة على قنوب أصحاب مجلسه،

## كثرة الدرس والإفادة

قال عبد الرحمن الأنصاري (ت ١١٩٥هـ): «كان ملاً في مسجد الشريف للبي، ثم تصدّر للتدريس في بيت النفع حاضرة، وكان يكثر منه في زمانه في كثرة الدرس والإفادة، حتى بلغت دروسه في بيته خمسة أكثر من عشرة» (١).

معرفة ومهارته بعلوم الحديث وبيان درحة لحديث عند مدرّس  
قال عبد الرحمن الأنصاري - وهو من أقربه، وكان يرافقه وحظي في مسجد النبوي (ت ١١٩٥هـ) - «واشتغل بعلم الحديث حتى لم يصر له غير ولا شبه» (٢).

قال تلميذه المرحوم (ت ١٢٠٠هـ): «وكان رحمه الله تعالى مُحَدِّثاً ضابطاً عدلاً ثقة... والله درّه، فقد أودى واشدد، فقد دوت لأحاديث وبيّنت طرقها صحةً وخسناً، وصعداً ووضوحاً، بين خلاف نسب، وعملهم» (٣).

(١) «نزهة رياض الإحارة» [ص/٢٦٢] (٢) «نعمّة المحبين» [ص/٢٨٧]، وعنه في «مرآة الخواطر» [٦/٢٨٥] (٣) «نعمّة المحبين» [ص/٢٨٧] (٤) «نزهة رياض الإحارة» [ص/٢٦٢]

اعترفوا بالفقه الحنفي

وهو الظاهر لمن ضلع كتبه ورسائله في الفقه الحنفي ، وممن حلاه شرف تلميذه محمد التودى (ت ١٢٠٩هـ) ، وخاتمة المحققين ابن عبد الله الشاذلي (ت ١٢٥٢هـ) .

شاركه في شتى العلوم وبين المعقول والمنقول

قال تلميذه المزجاجي (١٢٠٠هـ) : « كان إماماً علامة مُحَقِّقاً مُتَمِّزاً بارِعاً في جميع العلوم ... فعرُفَتْ أنه جَمَعَ المنقولَ والمعقولَ ، وبينَ الأصول ، دأبَ سِرّاً الشريعة بالطريقة ، ووقفَ على الحقيقة بالطريقة ، حرره تعالى آمين » .

قال تلميذه التريدي (ت ١٢٠٥هـ) : « علامة الأصلين ، ذو الآيات ، مُحَدِّث الوقت من الأئمة » .

- (١) « مهرة التودى » [ق ١٢ ، المكتبة الأزهرية ، حصر ٨٨٦ ، عام ١٣٨٢ : ٣٣٨٢] وعنه في « فهرس نهجس » [١٤٩١ = ترجمة أبي الحسن الصغير] في أسيد العلوي [ص ١٥٤]
- (٢) « نهضة رياض الإحارة » [ص ٢٦٠ ، ٢٦٢]
- (٣) « ألعية السد » التريدي [ص ٩٥]



قال تلميذه محمد التودى (ت ١٢٠٩هـ) : « مُحَدِّثٌ مَفْقَهٌ يُعَدُّ »

صناعته وجيادته في الحط والسُّنْع والأَكْر من كَسْب يد وكان جيد الحط ، يكتب « صحيح الحارثي » في محله ، حد يفت ، يخط ، والإتقان في كل عام ، وعهد تمامها يتدفق فيها سائل ، يفت فيمنها يس منه ، فرائضة فضة » ، ويخطه نسخة موحدة في حرة يده .

قال تلميذه عبد الحائق المزجاجي (ت ١٢٠٠هـ) : « وقد شهدني إمام المهدي رُوحَ الله زوجه ، نسخة الحارثي بحقه حين نُسخته الحديث ، ورأيت فيها من الضبط الدال على معرفته بالحديث وحسنه ، مصداقاً له لا توصف ، رحمة الله تعالى »

وقال تلميذه ابن أمير لصغير (ت ١٢٥٣هـ) : « مكنته غزى مشغلاً بالطاعة ، والتدريس ، والمطبعة ، وكتب « صحيح لابن أبي عمير » محمد بن إسماعيل البخاري ، يقع ثلثه في صغر حجمه وكسب صده »

- (١) « مهرة التودى » [ق ١٢ ، المكتبة الأزهرية ، حصر ٨٨٦ ، عام ١٣٨٢ : ٣٣٨٢] وعنه في « فهرس نهجس » [١٤٩١ = ترجمة أبي الحسن الصغير]
- (٢) « فرائضة فضة » تزيان عيسى ، كانت نسخة في يد واحد ، حبر
- (٣) بطر ١٠ مقدمة رسالة في حقا وكسب الأصل ... على من أراح مشح محمد عبد الشدي [محمود في ٢٥]
- (٤) « نهضة رياض الإحارة » [ص ٢٦٠ ، ٢٦٢] وأراح عن نسخة في حبر « هجري » [ص ٥٩] ، وأعلم الحديث في أرض سدة الأزهر ، محدوده أمير حصة المطوع في « مجلة ترحيب » [ص ٢٠٠ ، ٢٠٣] ، ربيع الأول ١٣١٣ هـ
- (٥) « الروض الصغير في ترجمة محمد بن كبر » [ص ١٠٠]

وقد نظر المكتبة في لخط مع ينهر، يأكل من كتب بده، فوه حر  
جميع صحيح في كل سنة . . .

فمن من هذه نصوص، صاعته في الخط العربي، ومعرفة ووه،  
الحديث وصلاحة، ويتقنه في ضبط نقاط الحديث، والأكل من كتب  
من يدية صب عنه، إلى أن صار مرجع المدرسين والمحدثين.

## الاشتغال في غير من الأكساب وتحصيل الدنيا

قال صاحب «تحفة منجيبين»: «وكان الشيخ أبو الحسن السُّنْدِي شغور  
بعض تحصيل تدب، فتحصل على أمور عظيمة، وصار يُعَدُّ من أصحاب  
شروت»

\*\*\*

## المبحث السابع مذهب الفقهي





## المبحث السابع مذهب الفقهي

كان المحدث أبو الحسن الشاذلي حنفي مذهب من فقهاء الإمام الأعظم  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى، ويظهر ذلك بآثاره وأحواله

١ - تصريح نفسه في كتابه المصنفات بسيرة الإمام حيث قال  
نص عليه إمامنا الأعظم، كما سذكر

٢ - أعماله العلمية على لغة حنفي كما سيأتي ذكرها في نصيبه

٣ - وإلقاء فيه، وتدريس كتب حنيفة، كما مر في حياته عليه

٤ - بصوص تلامذته ومترجميه أنه حنفي مذهب، لأنه يقدم بروايات  
لفقهاء الموافقة للأحاديث على غيره، ويعتبر بخلاف مذهب أبي حنيفة  
كالكامل ابن التمام، ونسبه وبني له، وبعد بحج تكبري من محقق حنفيه،  
ولا يخيب ذلك خروج عن مذهب حنفي، كما هو ظاهر

فكتب محضه في حياته بذكر مقدمات ٧٧٧ هـ، وأوصي بمص  
لمذكور بفتح نون ولفظه سيرة، ونسبه بروايات عليه بكونه  
للأحاديث على غيره حرره نفسه أبو الحسن

(١) عقود نالني في الأسبوع الحادي عشر من شهر ربيع الثاني

وفد نميذه نمرححي (ت ١٢٠٠ هـ) : كان عالماً بالشيعة وأثره، ومذهبه  
 محتهد لا عصبية فيه. قد عمل بحلاف مذهبه، مذهب أبي حنيفة، وقد صدق  
 الحق على خلاف قول بدمه، كشيخه محمد حية... وقد رجع الإمام أبو يوسف، زور  
 محمد بن الحسن رحمه الله تعالى عن كثير من قول أبي حنيفة - رحمه الله -، عمدته  
 بوصية شيخهم، نافع الحق حيث كان، وتبعهم لضحاوي رحمه الله تعالى ومن متأخريه  
 المحققين منهم، قد حائف كثير، وقد نعض الأئمة، لقوة الدليل، وهذا شأن عند  
 نورثة الأئمة؛ وقد نمنع هو الرسول ﷺ، ولمحتهد يخطئ، ويصيب، وقد وضع  
 ندين، ونه يعرضه شيء، ولا يقوه في مقابله شيء - لقوته عليه -؛ وجب الاتباع،  
 وترحمه نميذه صانع نفلاني (ت ١٢١٨ هـ) في ثبته الكبير قائلًا : كان بدمه  
 عند الشيعة وأثره، عاملاً بمحتهد لا عصبية فيه، قد يعمل بحلاف مذهبه  
 فيما ظهر له فيه الحق على خلاف مذهب إمامه؛ كشيخه محمد حية السندي،  
 وعلم منه أيضًا، أن شيخه محمد حية السندي (ت ١١٦١ هـ) أيضًا حنفي  
 المذهب، بل صرح الكتبي بأنه حنفي المذهب<sup>(١)</sup>.

فبتخصص منه، أن أبو الحسن الصغير وشيخه محمد حية على نفس المذهب  
 والمذهب، يقتدون الإمام أبي حنيفة في العروع، لكنهما ليسا كالمقلد المخصص،  
 بل يعملان بالروايات الفقهية الموافقة للأحاديث، ويتركان العمل بالمذهب إذا  
 وجدنا حديث صحيح غير مسوخ، ولا يخسب ذلك خروجًا عن المذهب.

قال عبد الله بن محمد بن إسماعيل الأمير الصنعائي (ت ١٢٤٢ هـ) في حق  
 المترجم : لا يتقيّد بمذهب، بل يدور مع الحق حيث دار، ولا يتصدى عن  
 التصدي لطلب الحق، الروض النضير، (١) : ١١.

(١) برهة ريدص لإحارة، [ص ٢٦١/٢٦٠]

(٢) فهرس المهارس، [١/ ١٤٩ = ترجمة أبي الحسن الصغير].

(٣) فهرس المهارس، [١/ ٣٥٦ = ترجمة محمد حية السندي].

## البحث السادس

### منازل العلم والعلماء

## المبحث الثاني شعائر العلم، حيث

قال مير علي شير قانع: «مؤرخ مصر في حياته» و«تعداد علماء مصر»  
لعلماء وأقدم الفضلاء، ومحدث عصره صاحب «تعداد علماء مصر»  
قال صاحب «تاريخ مصر الحديثة» في سنة ١٢٠٩ هـ: «محدث  
و«صلاً، محققاً، صالحاً»

أشد تمجيداً وتأييداً (ب ١٢٠٥ هـ)  
ومنهم شفيح الرضي أبو الحسن: «حدثنا محمد بن عبد الله بن  
لعلم المعروف بسندي لائري ذو سنة ١٢٠٩ هـ  
وكان خيراً ثقةً بهما لم يخطئ قطعه روم  
ووضعه في «إنحاف سادة» - الشحي روم سحدث أبو الحسن شدي  
المدني رحمه الله تعالى.

قال تلميذه محمد شوقي (ب ١٢٠٩ هـ): «تفقيه لأرضي، علامة  
المرتضى الشفيح أبو الحسن بسندي، محدث معصومي شوقي، أعلم من عينه  
بالحرمين الشريفين»

(١) مقدمة «إساء لأب» [ص ٣] «أحمد بكر» [ص ١١٣]

(٢) في «ألفية لسيد» [ص ٩٥]

(٣) «مهرسة سودي» [ق ١٢ أب، بكرة، لأرملة، حص ٨٨٢، عم ٥٣٤٨٢]



قال تلميذه صالح بن محمد الملاي (ت ١٢١٨ هـ) : كان إماماً عاتقاً شامساً  
وأثاره عملاً بها<sup>(١)</sup>.

وقال عبد الرحمن بن سليمان الأهدل (ت ١٢٥٠ هـ) : وأما الشيخ العلامة  
أبو الحسن السُّنْدِي الصغير، ذو الحظ [كذا] المشهور الحَسَن، فهو تلميذ  
محمد حية المذكور<sup>(٢)</sup>.

وقال خاتمة المحققين ابن عابدين الشامي (ت ١٢٥٢ هـ) : الشيخ الإمام  
والخبر البحر الهمام، العلامة المقامة، الشيخ أبو الحسن بن محمد صادق  
السُّنْدِي الصغير المدني، العقبة المحدث النقشبدي<sup>(٣)</sup>.

قال عبد الله بن محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (ت ١٢٤٢ هـ) : أبو  
المفضل الواكف، ودق الإفادة، وروح الأرواح المُرْسلة... إمام علوم يسر  
يُكرُّ فضلُه، وسلطان تحقيق له الحق مبذول : الشيخ أبو الحسن محمد بن  
صادق السُّنْدِي، خَبر العلماء العاملين، بحر الرُّهاد المقتدين، فخر الأنبياء  
المجتهدين...<sup>(٤)</sup>.

ووصفه ابن حُميد (ت ١٢٩٥ هـ) بـ : حافظ عَظْره، ومُسْنِد مِضْره<sup>(٥)</sup>.

\*\*\*

= وعبه في «مهرس المهارس» [١٤٩/١] = ترجمة أبي الحسن الصغير.  
(١) «المس اليماني والروح الريحاني في إحارة القصة بني الشوكاني» للأهدل [ص ١٨٦].  
(٢) «عقود اللائي في أساليب العوالي» [ص ١٥٤].  
(٣) «المحب الوائلة على صرائح الحائلة» [٩٧٢/٣] = ترجمة ابن ميرور الأحاساني.  
=

## المبحث التاسع

### آثاره العلمية

تصانيفه في التفسير وعلومه  
في الحديث وعلومه ورجاله  
في الفقه الحنفي  
إجازاته

## المبحث التاسع آثاره العلمية

له مصنفات عديدة، فنسرد أسماءها مع بعض التفاصيل

### تصانيفه في التفسير وعلومه

- ١/١ - « تهذيب البيان في ترتيب القرآن »  
ذكره في « معجم تاريخ التراث الإسلامي » .
- ٢/٢ - رسالة في قوله تعالى : « فَرُّوا كَلَّامًا تَكْفُرًا »  
(١٠٩) . في العقيدة والكلام والعقليات
- ١/٣ - « رسالة في الجزء الاختياري » .  
ذكره محمد مطيع الحافظ في « التعريف بمعجم ( بُنْت ) شيوخ كمال الدين  
الغزالي ومؤلفه » المشهور على الشبكة
- ٢/٤ - « الفيوضات البوية في حل الألغاز البيرونية »  
ذكره التاودي في « فهرسته » .
- ٣/٥ - « رسالة في كلمة التوحيد »  
ذكره في « مخطوطات مكتبة بشير آغا بالمدينة المنورة » (١٨٩٨) .

٤/٦ - رسالة في تأويل قول الإمام الغزالي : « ليس في الإمكان التوهم »

كان .

ذكره في « مخطوطات مكتبة بشير آغا بالمدينة المنورة » ( ص ١١٠ ) .

٥/٧ - « إنباء الأنبياء في حياة الأنبياء » . مطبوع .

ذكره في « معجم تاريخ التراث الإسلامي » ( ١٥٠ : ١١ ) ، طبع بتحقيق د. غلام مصطفى القاسمي السندي ، من أكاديمية الشاه ولي الله الدهلوي ، آبد ، السد ، باكستان عام : ( ١٣٩٨ هـ ) .

٦/٨ - « الأمان في الإيمان » ، وهي رسالة في حقيقة الإيمان .

له نسخة في مكتبة آية الله النجفي المرعشي ( ٢/١٤٩٠ ) .

٧/٩ - « رسالة في الخلق والكسب » . مطبوع .

ذكره صاحب « تراجم أعيان المدينة المنورة » ( ص ٥٩ ) . وقد حققه د. - نوم بكر ، وغالب من غاري العربي في رسالة ماجستير في جامعة أم القرى

٨/١٠ - « رسالة في قول صاحب البردة : لو ناسبت قدره آياته عظمًا »

٩/١١ - « رسالة في الفرق بين المعجزة والكرامة » .

١٠/١٢ - « الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية » . مطبوع .

طبع مسويًا إلى الإمام أبي الحسن الكبير محمد بن عبد الهادي السندي المتوفى سنة : ( ١١٣٩ هـ ) ، بدراسة وتحقيق علي بن عبده علي الأحمي ، بمكتب الرشيد .

ولكن لا يصح نسبته إليه ، بل هو تأليف الإمام المحدث أبي الحسن الصغير المتوفى سنة : ( ١١٨٧ هـ ) ، ويؤيده ما في « مقدمة المحقق » نفسه ( ص ١١٨ ) : أن رسالة « الفيوضات النبوية » ، وصلت إلى الأمير الصنعاني سنة : ( ١١٦٢ هـ ) ، وأرسل الأمير إليه الجواب المسمى : « الأنفاس الرحمانية » سنة : ( ١١٦٩ هـ ) . وهذا عجيب !! كيف يُرسَل إلى من توفي سنة : ( ١١٣٩ هـ ) ؟!

وفي « مصادر الفكر الإسلامي في اليمن » ( ص ٧٣٢ - مؤلفات محمد بن إسماعيل الأمير ) : « الأنفاس الرحمانية اليمنية على الإفاضة المدنية ، ذكرها ابنه في كتابه يقول : « جواب على رسالة الشيخ [ أبي ] الحسن بن محمد صادق السندي ، والرسالة التي ألَّسها البدر [ يعني به : والده ] حُلَّة الإشراق ، وملاها الآفاق ، رسالة بديعة المتوال ، فيما يتعلق بخلق الأفعال ، حقق فيها الشيخ غاية التحقيق ، وسلك من الإنصاف أقوم طريق - [ غ : جامع العربية ٣ : ص ١٠٠ ] ، أخرى نفس المكتبة ( ١٠ : ص ١٠ ) ، نالته بمكتبة العيكان بالرياض ١٤٧١ هـ .

ثم وجدت في « الروض النضير » لابن الأمير : أنه أقر بهذا ، وقال في ترجمة أبي الحسن الصغير ( ص ٢٠ ) : « ورسالة نفي شبهة - أي أبو الحسن السندي الصغير - رسالة بديعة المتوال ، فيما يتعلق بخلق الأفعال ، حقق فيها الشيخ غاية التحقيق ، وسلك من الإنصاف أقوم طريق ، وفاق به الرفاق من كل فريق ، فتكلم عليها البدر رحمه الله تعالى [ أي : الأمير الصنعاني الوالد المتوفى سنة : ( ١١٨٢ هـ ) ] بالعجب العجيب ، ولما كمل هذا بنفس النفيس بعث به مؤلفه ، فلما وصل إلى الشيخ تنقاه بالقبول ورآه . . . انتهى ملخصًا





١٦/٤ - « فهرسة أبي الحسن الصغير ، أو ثبته » .

ذكره الكتاني في « فهرس الفهارس » [١٤٩: ١] ، والزركلي في « الأعلام » [١٦٠/٦] .

١٧/٥ - « أربعون حديثاً » .

مخطوط بمكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة (مجموع الشعراء) [١٥٠: ٦] .

## في الفقه الحنفي

١٨/١ - « التعليقات على الدر المختار » .

نقل عنه الشيخ محمد عابد السّندي في « طوابع الأنوار » ، كما نقل عنه في « تقارير الرافعي على رد المحتار »<sup>(١)</sup> ، وعده الشيخ غلام مصطفى القاسمي في مقدمة رسالة : « إنباء الأنبياء في حياة الأنبياء » [١٦: ١] من جملة تصانيفه .

١٩/٢ - « أجوبة مسائل ست » .

ذكره في « معجم تاريخ التراث الإسلامي »

(١) هو « التحرير المختار على رد المحتار » للشيخ عبد القادر الرافعي المتوفى سنة : (١٣٢٣هـ) ، وهو مطبوع على هامش « رد المحتار » [٣٠٧: ٣٠٧] كتاب الصلاة ، باب صفة الصلاة ، فصل ترتيب أفعال الصلاة ، مطلب : قراءة البسملة بين الفاتحة والسورة حسن ، مقولة : ٤٢٣٠ ، ط : دار الثقافة .

## في الحديث وعلومه ورجاله

١٣/١ - « شرح جامع الأصول » .

كتبه مجلداً ولم يُتِمّه ، ذكره المزجّاجي في « نزهة رياض الإحسان » [١٨٥: ١] ، والكتاني في « فهرس الفهارس » [١٤٩: ١] ، والزركلي في « الأعلام » [١٦٠: ٦] .

١٤/٢ - « بهجة النظر على شرح نخبة الفكر » . مطبوع .

هو شرح لطيف على « شرح النخبة » للحافظ ابن حجر . قاله في « نزهة أعيان المدينة المنورة » [١٥٩: ١] ، وذكره المرادي في « سلك الدرر » .  
والكتاني في « فهرس الفهارس » [١٤٩: ١] ، والزركلي في « الأعلام » [١٦٠: ٦] وغيرهم .

طُبِعَ قديماً بمطبعة كلزار محمد بلامور عام : (١٣٠٧هـ) ، ثم طُبِعَ بتعريف غلام مصطفى القاسمي ، نُشِرَ أكاديمية الشاه ولي الله ، حيدر آباد - الهند ، باكستان ، ثم طُبِعَ مراراً .

١٥/٣ - « رجال مسند الإمام أحمد » .

ذكره الشيخ غلام مصطفى القاسمي في مقدمة « إنباء الأنبياء » [١٦: ١] ، والدكتور عبد الرسول القادري في « مخدوم محمد هاشم التنوي » [١٢٩: ١] .

٢٠/٣ - مهمل الهداة إلى شرح معذل الصلاة . وهو هذا الكتاب بين يدي .

ذكره في جامع الشروح والحواشي [١٧٤٦/٣] ونُسب إلى أبي الحسن الكبير في : إيضاح المكنون [٢٩٥/٤] وهدية العارفين .  
 و«معجم تاريخ التراث الإسلامي» [٢٨٩١/٤] ، ولعله سبق قلم : لأن مؤيد صرح باسمه في بدايته (و. ٢٠) : الحمد لله الذي أنزل لكل دواء . . . فيقول الفقير إلى رحمة ربه القدير : أبو الحسن بن محمد الصادق الشندي . . .

٢١/٤ - رسالة في المسجد عقيب المسألة .

٢٢/٥ - رسالة في قول الفقهاء : البقين لا يزول بالشك .

٢٣/٦ - رسالة في مقدار المذد والصاع . في السيرة والمغازي والشمال والتاريخ .

٢٤/١ - مختار الأطوار في أطوار المختار . مطبوع .

ذكره الشيخ عبد الحمي الحسني في «نزهة الخواطر» [٦٨٥/٦] . نشرت من مطبعة التعليم ببغداد عام : (٢٠٠٨هـ) .

٢٥/٢ - رسالة في نزول الوحي .

ذكره سخاوت مرزا في مقاله : «مخطوطات علماء السند في مكتبة الأصفية» . مجلة الرحيم ، فبراير (١٩٦٧م) [٦١٨-٦١٩] .

٢٦/٣ - النشأة الرضية والشمال المرضية .

ذكره سخاوت مرزا في مقاله «مخطوطات علماء السند في مكتبة الأصفية» . مجلة الرحيم ، فبراير (١٩٦٧م) [٦١٨-٦١٩] .

٢٧/٤ - رسالة في المغازي .

ذكره سخاوت مرزا في مقاله «مخطوطات علماء السند في مكتبة لأصفية» . مجلة الرحيم ، فبراير (١٩٦٧م) [٦١٨-٦١٩] .

في الأدعية والأذكار والصلاة والفضائل :

٢٨/١ - رسالة في الأدعية .

ذكره المحققان في «مقدمة رسالة في الخلق والكسب» [٢٠] .

٢٩/٢ - رسالة في الذكر .

٣٠/٣ - رسالة في فضل الإيمان .

ذكره سخاوت مرزا في مقاله «مخطوطات علماء السند في مكتبة الأصفية» . مجلة الرحيم ، فبراير (١٩٦٧م) [٦١٨-٦١٩] .

٣١/٤ - الصلوات في الصلاة .

٣٢/٥ - شوارد الفوائد .

## إجازات

١٣٣ - ١ - إجازته للورزازي الصغير .

ذكره الكتني في « فهرس الفهارس » . [ ٤٩ ] .

١٣٤ - ٢ - إجازته لشاكر العقاد . مطبوع .

وهي مطبوعة ضمن « عقود اللآلي بأسانيد العوالي » لابن عديد نشر  
من ٥٥ : ٥٠ .

١٣٥ - ٣ - إجازته لجار الله الهندي . له عندي نسخة ، أتخصيه شيخ  
العلامة محمد إدريس سومرو السُني ( مدير المكتبة القاسمية ، كنديارو ، ومند  
الجامعة عمر بن الخطاب ، كراتشي ) .

\*\*\*

# خاتمة



## خاتمة

فحاصل الأمر: أنَّ الشيخ المترجم أبا الحسن الشندي الصغير رَحِمَهُ اللهُ، كان مشاركًا في علوم كثيرة، منها: التفسير، والحديث، وعلومه، والعقود وأصوله، والكلام، والمنطق، والفلسفة، والتاريخ والسيرة، والرجال، مع أنه صوفي نقشبندي حنفي المذهب؛ فقد من أهل الفن في العلم، وهو تَقَنُّنٌ تُؤَكِّده تصانيفه القيمة<sup>(١)</sup>.

مكتبة

مكتبة وقاص

خادم علوم الحديث

بمفهد عثمان بن عثمان، كراتشي

(١) هذه الترجمة ملتقطة من مقدس المسودة، «محدث أبو حسن شندي صغير» حياته وآثاره، وهي قيد النصب.

مَنْهَجُ الْمُؤَلِّفِ فِي الْكِتَابِ  
وَمَصَادِرُهُ

الْبَحْثُ الْأَوَّلُ : مَنْهَجُهُ فِي الْكِتَابِ  
الْبَحْثُ الثَّانِي : مَصَادِرُهُ

## منهج المؤلف في الكتاب ومصادره

### المبحث الأول: منهج المؤلف في الكتاب

اعتمد السند في حقه في شرحه هذا على نسخة من مخطوطات  
البركوي بها حواشي على المتن، وقد أودعها في غصون شرحه - بيد  
أنه لم يشير إلى من هو صاحب تلك «الحاشية»، إلا في موطن واحد من شرحه؛  
حيث قال رحمه الله: «كذا في «الحاشية» المنسوبة إلى المصنف».

ولعله رحمه الله لم يحرم نفسه من البركوي، لأنه - يفت - في هاتيك نسخة  
التي كانت بحوزته - على ما يُبرر أو يُشير إلى اسم صاحب تلك «الحاشية».

ولقد بحثنا ونقنا في نسخ نسخة من كتاب المعبر عنه: «عند يفت على  
نسخة بها تلك الحواشي» فوجدنا - نعي - في غصون على نسخة من هاتيك  
الحواشي، ولكن ليس ثم فيها ما يدل على أنه للمصنف، والسند في  
جامعة الملك سعود، الأولى برقم (٦٥٣٢)، والثانية برقم: (٥٩٠٨)

ويتلخص منهج المؤلف في كتابه هذا فيما يلي





١ - مَنَى السُّنْدِي رَحْمَةً فِي شَرْحِهِ هَذَا عَلَى طَرِيقَةِ الشَّرْحِ الْمَمْرُوحِ ، وَهِيَ طَرِيقَةٌ يَنْسُكُهَا شَارِحُونَ فِي التَّعْلِيلِ عَلَى الْمُتُونِ ، وَتَقُومُ هَذِهِ الطَّرِيقَةُ عَلَى تَحْرِيزِ كَلَامِ الْمُتَرِّ شَرْحِهِ ؛ بَحِثُ تَمْرُحٍ فِيهِ عِبَارَةُ الْمُتَرِّ بِالشَّرْحِ ، وَعَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ أَكْثَرُ الشَّرَاحِ الْمُتَأَخِّرِينَ ، وَهِيَ الطَّرِيقَةُ السَّائِدَةُ فِي هَذَا الْكِتَابِ .

٢ - أَكْثَرُ الْمُؤَلَّفِ رَحْمَةً مِنَ الْاِخْتِجَاجِ بِالْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ عَلَى تَثْبِيتِ الْمَسَائِلِ وَتَوْثِيقِ نَدَائِلِهَا الَّتِي دَكَّرَهَا الْبِرْكَوِي رَحْمَةً فِي مَتْنِهِ « مَجْدَلُ الْجَلَالَةِ » ، وَقَدْ كُنْ فِي مَوْجِعٍ مُتَعَدِّدَةٍ يَنْتَظِرُ يَقُولُ أَهْلُ التَّفْسِيرِ ، وَيَخْكِي أَقْوَالَهُمْ وَتَبَائِنَ آرَائِهِمْ ، وَعُمْدَتُهُ فِي ذَلِكَ عَلَى كِتَابِي : « الْكُشَافُ » لِلزَّمَخْشَرِيِّ وَ« تَفْسِيرِ الْبَيْضَاوِيِّ » .

٣ - وَكَذَلِكَ الْاِخْتِجَاجُ وَالْاِسْتِشْهَادُ بِكَلَامِ أَيْمَةِ الْحَدِيثِ وَأَهْلِ اللُّغَةِ ، وَكُنْ دُونَ الْاِسْتِشْهَادِ وَالْاِطْنَبِ وَالْتَّطْوِيلِ وَالْحَشْوِ ، إِلَّا فِيمَا قَلَّ ؛ فَقَدْ اِعْتَنَى الْمُؤَلَّفُ رَحْمَةً بِشَرْحِ وَبَيَانِ بَعْضِ الْمُفْرَدَاتِ وَالْمَعَانِي اللُّغَوِيَّةِ وَالْاَلْفَاظِ الْغَرِيبَةِ الْوَاقِعَةِ فِي مَتْنِ « مَجْدَلِ الْجَلَالَةِ » .

٤ - وَقَدْ قَيَّدَ الْمُؤَلَّفُ رَحْمَةً تِلْكَ الْكَلِمَاتِ الْغَرِيبَةِ الْوَاقِعَةِ فِي مَتْنِ « مَجْدَلِ الْجَلَالَةِ » ، أَوْ فِي « الْأَحَادِيثِ الْبُيُوتِيَّةِ » - وَكَذَلِكَ بَعْضُ مَا جَاءَ مِنْهَا فِي غُطُودِ حَدِيثِهِ - تَقْيِيدًا بِالْخُرُوفِ ، وَعُمْدَتُهُ فِي ذَلِكَ عَلَى كِتَابِي : « الْقَامُوسُ الْمُحِيطُ » لِلْفَيْرُزْآبَادِيِّ وَ« السَّهْلَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ » لِابْنِ الْأَثِيرِ .

(١) التَّقْيِيدُ بِالْخُرُوفِ : هُوَ الْقَبْضُ بِالتَّصْبِيرِ عَلَى خُرُوفِ الْكَلِمَةِ وَمَا عَلَيْهَا مِنْ حَرَكَاتٍ أَوْ سَكَتٍ ، أَيْ كَأَن يَقُولُ مَثَلًا : هُوَ يَكْتَسِرُ كَذَا ، أَوْ بِالْمُفْجَعَةِ ، أَوْ بِالْمُهْمَلَةِ ، أَوْ بِكَذَا وَهَذَا هُوَ السَّائِدُ فِي كُتُبِ الثَّرَاثِ .  
قَالَ الْعَلَامَةُ الطَّاهِي رَحْمَةً : « وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ أَدْقُ ضَنْطًا ، وَأَقْوَمُ سَبِيلًا » إِذَا كَانَ الضَّنْطُ بِالْقَلَمِ غَرْصًا لِلْمَخَوِ أَوْ التَّنْظِيرِ . يُطَرِّقُ : « مَعَاصِرَةٌ فِي التَّصْحِيفِ وَالتَّحْرِيفِ » .  
الْمَطْبُوعَةُ بِذَيْلٍ : « مَدْحَلٌ إِلَى تَارِيخِ نَشْرِ الثَّرَاثِ الْعَرَبِيِّ » لِلطَّاهِي [ ص ٢٩٠ ] .



٥ - وَكَذَا يَتَعَقَّبُ صَاحِبُ الْمُتَرِّ فِيمَا يُورِدُهُ مِنَ الْقَطْعِ الْأَحَادِيثِ السُّوِّيَّةِ ، فَيَبَيِّنُ مَا هُوَ اللَّفْظُ الْمُشْتَبَّهُ مِنْهَا عِنْدَ أَصْحَابِهَا فِي مُصَنَّفَاتِهِمْ ، مَعَ غُرُودِهَا وَتَحْرِيزِهَا إِلَى مَقَامِهَا مِنْ كُتُبِ السُّنَّةِ ، وَالْحُكْمِ عَلَى بَعْضِهَا مِنْ حَيْثُ الضَّخَّةُ وَالضَّغْفُ فِي بَعْضِ الْمَوَاطِنِ .

٦ - اِهْتَمَّ رَحْمَةً بِالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالصَّلَاةِ ، وَكَذَلِكَ الشَّرْحِ الْغَرِيبَةِ الْوَاقِعَةِ فِي سُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَذَلِكَ عَلَى طَرِيقَةٍ وَطَدَهَا فِي حَدِيثِ

٧ - لَمْ يُسْهِبْ رَحْمَةً مِنَ الْإِكْتِثَارِ فِي التَّعْرُضِ لِمَسَائِلِ الْخِلَافِ وَلَا غَيْرِهَا يَسِيرًا ؛ إِذْ إِنَّ الْغَايَةَ مِنَ الْكِتَابِ تَبْيِيرُهُ عَلَى رَعِيَّةٍ ، دُونَ التَّوَعُّلِ فِي سُرْدِ حُجَجٍ وَأَدِلَّةٍ مَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ .

٨ - وَكَذَا الْاِبْتِجَازُ فِي الْبَيَانِ ، مَعَ وَضُوحِ لَعْنَةٍ وَجَلَالِ لُغَتِهِ وَتَحْصُلِ الْاِتِّفَاقِ وَالْتَّطْوِيلِ فِيمَا هُوَ بِصَدَدِ شَرْحِهِ مِنَ الشُّصُوصِ ، مَعَ حُرْصِهِ رَحْمَةً عَلَى اِبْتِصَالِ الْفَائِدَةِ لِلْقَارِئِ بِأَقْرَبِ الطَّرِيقِ وَأَسْهَلِ الْمَسَابِلِ .

٩ - عِنْدَ نَقْلِهِ لِنَصِّ مَا يَخْتِمُهُ بِقَوْلِهِ « اِنْتَهَى » ، وَهَذَا الصَّبِيغُ مِنْ رَحْمَتِهِ فِي الْعَزْوِ مِنْ أَعْلَى صَبِيغِ التَّوْثِيقِ فِي النَّقْلِ عَنْ لُغَتِهِ .  
هَذِهِ هِيَ أَبْرَزُ مَلَامِحِ مَنَهِجِهِ رَحْمَةً فِي شَرْحِهِ هَذَا الْكِتَابِ .





## البحث الثاني : مصادره

أبرز المصادر التي اعتمد عليها السني رحمه الله في شرحه هي :

« إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري » ، للقسطلاني .

« أمد الغاية » ، لعيز الدين بن الأثير .

« الآثار » ، لمحمد بن الحسن الشيباني .

« الاختيار لتعليل المختار » ، لابن مودود .

« الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة » ، لعليّ القاري .

« الإصابة في تمييز الصحابة » ، لابن حجر .

« البحر الرائق شرح كنز الدقائق » ، لابن نجيم .

« التبصرة والتذكرة في علوم الحديث » ، للمراقي .

« التجريد » ، للقنوري .

« الدر المختار شرح تنوير الأبصار » ، للحصكفي .

« العناية شرح الهداية » ، للبايزي .

« الفناوى الكبرى » ، لابن تيمية .

« الجامع الصغير » ، للسيوطي .

« الكاشف عن حقائق السنن - شرح مشكاة المصابيح » ، للطهري .



« الكشف » ، للزمخشري .

« اللباب في علوم الكتاب » ، لابن عادل .

« المغرب في ترتيب المغرب » ، للمطري .

« المقاصد الحسنة » ، للسخاوي .

« المنار » ، للنسفي .

« المنتقى شرح الموطأ » ، للباقي .

« الهداية في شرح بداية المبتدي » ، للمرغيناني .

« أنوار التنزيل وأسرار التأويل » ، لليساوي .

« تبين الحقائق شرح كنز الدقائق » ، لعثمان بن علي الزيلعي .

« تفسير الجلالين » ، للمحلي والسيوطي .

« جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ » ، لمجد الدين بن الأثير .

« جمع الوسائل في شرح الشمائل » ، لعليّ القاري .

« حاشية على تفسير القاضي البضاوي » ، لمحيي الدين زاده .

« شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك » ، للزرقاني .

« شرح المنار » ، لابن مَلَك .

« شرح تسهيل القوائد » ، لاس مانت .

« شرح سنن أبي داود » ، لاس رسلا .

« شرح صحيح مسلم » ، لسووي .



# منهج التحقيق

- « عمدة القاري شرح صحيح البخاري » ، للعيني .  
« عوارف المعارف » ، للشَّهْرَوَرْدِي .  
« فتح الباري شرح صحيح البخاري » ، لابن حجر .  
« فتح القدير » ، لابن الهمام .  
« قبض القدير شرح الجامع الصغير » ، للمناوي .  
« مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار » ، للفتني .  
« مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح » ، لعلي القاري .  
« مشكاة المصابيح » ، للتبريزي .  
« مساح السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية » ، لابن تيمية .  
هذه هي أهم المصادر التي اعتمد عليها رَحِمَهُ اللهُ في شرحه لهذا الكتاب

\*\*\*



## منهج التحقيق

قد سلكنا في تحقيق هذا الكتاب لطرق لائنة

١ - حاولت بقدر المستطاع إخراج النص سائما من شخريف ولتضجيف ،  
مفتحين في ذلك على نسخ خطية ، وقد مررنا لها -

(أ) ، وهي نسخة مكتبة : حاحي محمد

(ب) ، وهي نسخة مكتبة : البوسة

(ج) ، وهي نسخة مكتبة : لاله لي

(د) ، وهي نسخة مكتبة : مدينة .

(هـ) ، وهي نسخة مكتبة : كامريج

(و) ، وهي نسخة مكتبة : الأزهر

(ف) ، وهي نسخة مكتبة : لفاتح .

٢ - نظمنا النص على نسق واحد من أوله إلى آخره بما يُقيد فهمه فهما جيذا ،  
ويظهر معانيه ودلالاته و صحة حية



٣- فَمَنْ بَوَّضَ نَصْرَ الْبَرْكُويِّ بَيْنَ قَوْسَيْنِ هَكَذَا: ( ) ، وَحَفَنَهُ  
لأَحْمَرَ الْعَمَقِ ، لِأَنَّهُ رَمَاهُ ، وَتَفَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّصْرِ الْمَشْرُوحِ

٤- فَمَنْ يَغْرِزُ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةَ إِلَى مَوَاطِنِهَا ، مَعَ تَرْقِيمِ تِلْكَ الْآيَاتِ ، وَحَدِّثَ  
دَلِيلًا فِي سَوَادِ الْكِتَابِ

٥- كَمَا عَرَّوْا لِأَحَدِيثِ وَالْأَخْبَارِ الَّتِي قَدْ سَاقَهَا الْمُؤَلِّفُ فِي عُصُورٍ شَرِيحٍ  
بِشَيْءٍ مِنْ أَخْرَاجِهَا أَوْ ذِكْرِهَا مِنَ الْأَيْمَةِ وَالْعُلَمَاءِ .

٦- وَقَدْ اتَّبَعْنَا فِي رَسْمِ النُّصُوصِ قَوَاعِدَ الْإِمْلَاءِ الْحَدِيثَةِ الَّتِي تَعْرِفُ  
عِندَ الْقَوْمِ فِي هَذَا الْعَصْرِ ، وَأَمَّا مَا جَاءَ فِيهَا مِنَ الْإِخْتِلَافِ فِي الرِّسْمِ ،  
فَمَا قَدْ أَحَدْنَا فِيهِ بِمَا قَرَّرَهُ مَجْمَعُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِالْقَاهِرَةِ ، وَالْأَمْرُ فِي ذَلِكَ  
هَيْئًا - بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى - لَا يُخْطَأُ فِيهِ أَحَدٌ ؛ فَجَمِيعُ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ قَدْ تَكَلَّمَ  
بِهِ الْعَرَبُ نَقْطًا وَنَثْرًا ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ وَاسِعٌ ؛ كَثُرَتْ فِيهِ الْأَرْاءُ ، وَاضْطَرَبَتْ فِي  
الْأَقْوَالِ .

٧- قَدْ بَيَّنَّاهُ تِلْكَ الْكَلِمَاتِ وَالْعِبَارَاتِ الَّتِي جَاءَتْ فِي صُلْبِ النَّصْرِ عَنِ  
خِلَافِ الْحَادِثَةِ مِنَ الصَّنَاعَةِ النُّحْوِيَّةِ ، فَمَا كَانَ مِنْهَا لَهُ وَجْهٌ مِنْ ذَلِكَ مَقْبُولٌ فِي  
الْعَرَبِيَّةِ ؛ فَإِنَّا لَمْ نَجْزِمَ بِتَحْطِيطِهِ ، بَلْ قَدْ أَشْرَفْنَا إِلَى تَوْجِيهِهِ بِمَا حَضَرَنَا مِنْ تِلْكَ  
الْوُجُوهِ وَالتَّحَارِيرِ النُّحْوِيَّةِ .

(١) أَغْنَى: نَصْرُ الْكِتَابِ وَمَنْعُهُ وَأَصْلُهُ ، وَالتَّغْيِيرُ بِالسَّوَادِ : هُوَ الشَّائِعُ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ  
أَهْلِ الْأَوَّلِ ؛ إِلَّا أَنَّهُ مُجَرَّدٌ فِي الْأَعْيَانِ الْمُنَاخِزَةِ ، وَاسْتَعْبِضَ عَنْهُ بِكَلِمَةٍ : « الْمَشْرُوحُ »  
وَالنَّصْرُ : وَجْهٌ مِمَّا .



٨- اغْتَنَبْنَا عِمَادَةَ بَالِغَةً بِصَنْطِ النَّصْرِ ، فَفُتْنَا بِشَكْلِ مَا يُشَكِّلُ مِنْ أَعْيَانِهِ  
وَجُمْلِهِ وَعِيدَاتِهِ ، وَقَدْ قَبِضْنَا مَا يُخْشَى وَفُتْنَا بِالنَّصْرِ وَتَحْرِيفِهِ فِي صَنْطِ  
بِالْخُرُوفِ فِي الْخَاشِيَةِ ، رِيَادَةً فِي النُّحْوِيِّ ، بِشَيْءٍ قَدْ بَصَلَتْ عَنْهُ  
الْكِتَابُ ، وَدَلَّتْ مِنْ بَابِ الْحَنَةِ وَالتَّرْيِيسِ

٩- رَجَعْنَا فِي صَنْطِ الْأَعْلَامِ - الْمَوَاقِعِ دَلِيلًا فِي كِتَابِ ، مِنَ  
الْأَسْمَاءِ ، وَالْكُنَى ، وَالْأَلْقَابِ ، وَالْأَنْسَابِ - بِشَيْءٍ قَدْ بَصَلَتْ  
وَالْأَنْسَابِ ، وَالتَّرَاجِمِ ، وَالتَّنَادِ ، وَجُوهٍ وَبِهِ نَصْرُخُ بِالنَّصْرِ  
وَالْمَرَاجِعِ الَّتِي وَقَفْنَا عَلَيْهَا - عَمَّا تَقْيِيدَ نَصْرِ هَذِهِ الْأَعْلَامِ - حَتَّى  
إِنْقَالَ الْخَوَاشِي .

١٠- وَكَذَا تَمَّ الْإِعْتِدَاءُ بِصَنْطِ شَكْلِ مَا يُشَكِّلُ فِي مَشْرِ النَّصْرِ الْبَرْكُويِّ ،  
وَذَلِكَ بِالرُّجُوعِ إِلَى نُسخَةٍ بَعِيْدَةٍ حَقِيْقَةٍ قَدْ صُطِّتْ بِشَكْلِ الْكَلِمِ ، وَهِيَ  
مَحْفُوظَةٌ فِي « الْمَكْتَبَةِ التَّيْمُورِيَّةِ بِالْقَاهِرَةِ » ، رَقْمُ [ ٢٠٩ ]

١١- أَشْرَفْنَا إِلَى مَا وَقَعَ فِي أَصْلِ النَّسخِ الْحَقِيْقَةِ مِنَ الْخُرُوفِ ، وَكَدَامَا  
وَقَعَ فِيهَا مِنْ سَهْوٍ ، أَوْ وَهْمٍ ، أَوْ حُطْوٍ ، وَتَلَّتْ فِي مَشْرِ النَّصْرِ مَا رُئِيَ ضَوْفًا  
أَوْ قَرِيْبًا إِلَى الصَّوَابِ مِنْ بَيْنِ تِلْكَ النَّسخِ ، وَقَدْ أَشْرَفْنَا إِلَى ذَلِكَ فِي خَوْشِي  
التَّحْقِيقِ .

١٢- وَقَدْ اكْتَفَيْنَا فَقَطْ مِنَ التَّغْيِيفَاتِ بِمَا كَادَ مِنْ قَلِيلٍ تَغْيِيفُ مَا أَغْنَى  
الْمُؤَلِّفُ ، أَوْ تَوْضِيْحُ مَا أَبْهَمَهُ ، أَوْ شَرْحُ بَعْضِ الْكَلِمَاتِ الْمُغْوِيَةِ



١٣ - وأخيرًا: قُمَّا بِعَمَلِ فَهْرِسِ لِمَوْضُوعَاتِ الْكِتَابِ، وَتَشْمَلُ عَشْرَ

أ- فِهْرِسِ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ .

ب - فِهْرِسِ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ .

ت - فِهْرِسِ الْأَثَرِ .

ث - فِهْرِسِ الْمَوْضُوعَاتِ .

\*\*\*

# مَبْنَاهُ الْهُدَاةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مُعَدَّلُ الصَّلَاةِ

لِلإمام محمد بن

أبي جعفر محمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي حمزة

القمي سنة ١١٨٦ هـ

بمقرته في

## مُعَدَّلُ الصَّلَاةِ

لِلإمام محمد بن

محمد بن أبي جعفر محمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي حمزة

القمي سنة ١١٨٦ هـ

رسمه ونقشه

عبد الله بن محمد بن أبي حمزة

رسمه  
و رسم محمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي حمزة

رسمه

شيخ محمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي حمزة

فِي كِتَابِ الْهُدَاةِ



## بسم الله الرحمن الرحيم

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ لِكُلِّ دَاوٍ فَيَنَادُوا، وَأَزَالَ عَنْ طُلُمَاتِ الشَّيْثِ بِمَا شَرَعَهُ  
[لنا] (١) مِنْ طَاعَاتٍ جَعَلَهَا نُورًا وَضِيَاءً.

وَالصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَى رَسُولِهِ الَّذِي جُعِلَتِ الصَّلَاةُ لَهُ - إِذْ خَرَجَ مِنْ  
وَجَلَاءَ، وَعَلَى [آلِهِ] (٢) وَأَصْحَابِهِ وَتَابِعِيهِ [وَأَخْزَاهُ] (٣) أَفْوَانًا وَأَحْدَا  
وَبَعْدُ: فَيَقُولُ الْفَقِيرُ إِلَى رَحْمَةِ رَبِّهِ الْقَدِيرِ أَبُو الْحَسَنِ مُحَمَّدٍ  
الصَّادِقِ السَّنْدِيِّ، حَمَاهُمَا اللَّهُ الْمُعِيدُ الْمُبْدِي، مِنْ كُلِّ مَا نَشِئَ وَنَافِي  
[وَيُرِيدُ] (٤) [٥]: إِنَّ «الرَّسَالَةَ» الْمَعْرُوفَةَ «مَعْرِضًا» مَسْرُومَةً بِقُدْرَةِ  
الْعُلَمَاءِ السَّرَاءِ (٦)، أَسْوَرَةِ الْمُرْشِدِينَ إِلَى مَا فِيهِ رِضَاءُ اللَّهِ وَرِغْبَتُهُ. بِعَدْلِهِ بِهَدْيِ

(١) سقط من (أ).

(٢) في (ب): آل.

(٣) في (و): «وأخزاه»، وهو خطأ.

(٤) الشَّيْثُ، هو الغيب والتُّخَّع، وهو خلافُ بَرٍّ سَاطِعٍ سَهْدٍ في غريب حديث و«لَا تُرَى»  
لابن الأثير [٥٢١/٢] مادة: (ش ي ن)، والمعجم الوسيط [٥٠٤/١]

(٥) مِنْ: «الإِزْرَاءُ»، وهو الاختقار والانتقاص. يُنْظَرُ: «قاج العروس» بيزدي  
[٢١٦/٣٨] مادة: (ر ر ي).

(٦) مِنْ «الرَّذَى»، وهو الْهَلَاكُ. يُنْظَرُ: «الصحاح في اللغة» لِلْجَوْهَرِيِّ [٢٣٥٥/٦] مادة:  
(ر د ي).

(٧) في (ح): وبديري

(٨) السَّرَاءُ - يَفْتَحُ الشَّيْثُ، هُوَ تَرْفُفُ نَفْسِهِ وَرُغْبَتُهُ بِبَصَرٍ «شرح صحيح مسلم»  
للنووي [٥١/١٢] وَتَمَّ رَسْمُهُ بِهَدْيِهِ «شرح صحيح مسلم» من آخر نسخة  
السَّابِكَةِ، وَهَكَذَا يُوقَفُ بِالسُّكُونِ - حَصْرُ وَضْعِهِ عَلَى حَسْبِ الْكَلَامِ، مَعَ سَمْعِ  
النَّاءِ الْمَرْبُوطَةِ «هـ هـ» وَيَصْرَفُ فِي «ص» بِصَوْتِهِ بِصَوْتِهِ فِي  
الْأَصُولِ الْخَطْبَةِ، لَا بِي بَوْدٍ نَهْوَ سِيَرَتِهِ ١٢٩



إلى لَهْدِي لَسَوِي : مَوْلَانِ الْمُحَقِّقُ : مُحَمَّدُ أَفندي الزُّكُوي - لَمْ كَسَبْ مُسَمِّيًا  
عَنِ قَوَائِدِ [جَمْعِهِ] ، وَفَرَائِدِ تَقْيِيسَةِ مُهِمَّةٍ ؛ لَمْ يُزْفَعْ عَنْ وَجْهِهِ بِعَصَبٍ مُفَرِّغٍ  
[وَبَيِّنَتْ] مُخْتَجَةً تَحْتَ سَائِرِ الْحِجَابِ ، وَأَمَرَنِي بِشَرْحِهَا بِعَضْرِ دَوْرٍ  
لَاغِبٍ ، نَصِيحَةً مِنْ لِي وَلِسَائِرِ أَهْلِ الْإِيمَانِ ؛ فَتَشَمَّرْتُ لِحُصُولِهَا  
[مُسْتَعْيَبًا] ، سَمِعْتُ الْمُعِينِ الْعَلَامَ ، وَسَمَّيْتُهُ : **مَهَلُ الْهَيَاةِ** <sup>مَعْدَرَاتُ</sup>  
حَيْرٍ [قَوَّضْتُ] عَنْهُ الْخِيَامَ بِالْإِخْتِيَامِ ، وَأَسْأَلُهُ - تَعَالَى - أَنْ يَفْعَلَ بِهِ مَا يَنْصَحُ بِهِ  
هُوَ ثُمَّ ، وَيَنْفَعِي بِهِ بِمَنْحَصِرِ الْإِنْعَامِ .

وَنَتَرَجُّوْ مِنْ إِخْوَانِي الْمُسْتَعِينِينَ بِهَذَا النِّظَامِ : أَنْ يَدْعُوا لِي بِالْإِسْتِقْدَامَةِ سِرِّ  
أَثَرِ صَاحِبِ الْمَقَامِ ، وَالْخَشْرِ فِي حِزْبِهِ وَالْفُوزِ بِجَوَارِهِ يَوْمَ الْقِيَامِ ، عَلَيْهِ وَعَسَى .  
وَأَضْحَاهُ قَصْرُ نَصْلَةٍ وَأَكْمَلُ السَّلَامِ .

قَدْ تَمُصِّفُ رَحْمَةً لَّهِ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى : ( بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ )  
قِيلَ : إِنْ جُمْلَةً اتَّيَسَّرَتْ أَنْ كَانَتْ خَبَرِيَّةً يَرُدُّ أَنْ مِنْ شَأْنِ الْخَبَرِ الصَّادِقِ أَنْ يَنْحَبِرَ  
مَنْشُورُهُ بِسُورَةٍ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ ، وَيَكُونُ الْخَبَرُ حِكَايَةً عَنْهُ ، وَمَا نَحْنُ فِيهِ لَيْسَ كَذَلِكَ ، لَمْ  
مُصَاحَفَةً لَا تَسْمُ وَالْإِسْتِعَانَةَ مِنْ تَبَيُّنَةِ الْخَبَرِ ، وَهُمَا لَا [تَحَقِّقَانِ] <sup>(١)</sup> إِلَّا بِهَذَا النِّقْطِ

(١) فِي (أ) : حَبِيبَةٌ .

(٢) فِي (أ) : وَاقِعَةٌ .

(٣) فِي (ب) : مَتَبَعًا .

(٤) يَقُولُ : قَوَّضْتُ السَّاءَ ، إِذَا نَقَضْتَهُ مِنْ غَيْرِ قَدَمٍ . يُنْظَرُ : «الصَّحَاحُ فِي اللُّغَةِ» لِلْحَوْصِ .

[١١٠٣/٣] مَادَّةُ (قَوْضٍ) .

(٥) فِي (د) : مَوْصُوتٌ .

(٦) أَصْلُهَا : «أَمٌّ» ، وَإِلْمَارُ مَضَاهَا بِالشُّكُورِ مِنْ أَجْلِ الشُّجْعَةِ فِي الْكَلَامِ . وَالْمُرَادُ بِ«أَمٍّ» هُنَا : قَصْدٌ أَوْ طَلَبٌ .

(٧) الْمَنْحَصِرُ : هُوَ الْحَالُصُ الَّذِي لَمْ يُعَالَطْ بِهِ . يُنْظَرُ : «الْمَصْبَاحُ الْمِير» لِلْمَعْرِفَةِ .

[ص/٥٦٥] مَادَّةُ : (م ح ص) .

(٨) فِي كُلِّ السَّجْعِ سَوَى (و) . تَحَقُّقَانِ .



وَأِنْ كَسَبَتْ [إِنْشَائِيَّةٌ] يَرُدُّ أَنْ مِنْ شَأْنِ [إِنْشَائِيَّةٍ] لَمْ يَحْفَظْ مَعْنَاهُ ، وَنَحْنُ  
وَالْخُرُوجُ فِي [قَوْلِهِ] <sup>(١)</sup> : «بِاسْمِ اللَّهِ وَلِجَنَّا ، بِاسْمِ اللَّهِ وَخَرَجْنَا» ؛ لَا يَتَصَوَّرُ [تَحَقُّقُ] <sup>(٢)</sup>  
كُلُّ مَهْمَا وَبَطْنُهُمَا نَفْسُ [الْكَلَامِ] ، وَكَذَلِكَ مُصَاحَفَةٌ ، لَا سَعْدَ حَمْدِهِ .  
وَالْجَوَابُ : أَنَّهَا إِنْشَائِيَّةٌ ، [وَأَنْ] <sup>(٣)</sup> تَعْلُقُ الْحَازَّ بِالْعَمَلِ الْمَذْكُورِ عَلَى  
تَضَمُّنِ مَعْنَى التَّبَرُّكِ [وَأ] <sup>(٤)</sup> الْإِسْتِعَانَةَ .

فَمَعْنَى قَوْلِهِ : «أَذْبَحْ بِاسْمِ اللَّهِ» : أَذْبَحْ قَاتِلًا : «أَتَبَرَّكَ بِاسْمِهِ تَعَالَى»

فَقَوْلُهُ : «أَتَبَرَّكَ بِاسْمِهِ» <sup>(٥)</sup> : جُمْلَةٌ إِنْشَائِيَّةٌ وَإِنْ كَانَ قَوْلُهُ : «أَذْبَحْ» : جُمْلَةٌ  
خَبَرِيَّةٌ . لَا يُقَالُ : إِنَّهُ قَدْ لَا يَكُونُ عِنْدَ قَائِلِهَا أَحَدٌ يَكُونُ مَقْصُودًا بِالْإِذْبَاحِ . لَا  
تَقُولُ : لَا يُشْتَرَطُ فِي خَبَرِيَّةِ الْكَلَامِ كَوْنُهُ مُفِيدًا [أَحَدًا] <sup>(٦)</sup> ، وَلَا فِي الشَّقَطِ بِالْكَلَامِ  
الْخَبَرِيِّ قَصْدُ الْإِفَادَةِ لِأَحَدٍ ، فَإِنَّهُ كَثِيرًا مَا يَكُونُ لِأَعْرَاضٍ أُخَرَ ؛ كَقَوْلِنَا : «يَرَا»  
«لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ» ، وَقَوْلِي زَكْرِيَّا : «يَا زَكَرِيَّا» . وَفِي الْمَقَامِ  
[مَرْمُومًا] : «وَقَوْلِي امْرَأَةً عِمْرَانَ» : «يَا زَكَرِيَّا» وَصَفْنَاهَا نَفْسِي . وَفِي الْمَقَامِ  
جُمْلَةٌ خَبَرِيَّةٌ ، وَلَمْ يَقْصِدْ بِشَيْءٍ مِنْهَا الْإِفَادَةَ لِأَحَدٍ ؛ بَلْ إِنَّمَا قَصِدَ : «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» مُخَرِّجًا  
الذِّكْرَ ، وَبِالثَّالِثِ : إظهارُ الضَّعْفِ ، وَبِالرَّابِعِ : إظهارُ التَّعَشُّرِ

(١) فِي (و) : إِثَاءَ اللَّهِ

(٢) فِي (و) : قَوْلًا

(٣) لَيْسَ فِي (و)

(٤) لَيْسَ فِي (و)

(٥) فِي (أ) : «أَمٌّ» وَهُوَ حَصْرٌ

(٦) فِي (و) : «أَوْ»

(٧) لَيْسَ فِي (ح)

(٨) زِيَادَةٌ مِنْ (و)



وكذلك قول لدائح: «أذبح»: خبر عن الذبح؛ الذي هو مشرك في حرمه  
ونقصه من نطقه: التدبر في نعمة التمكن من الذبح وما توقفت عليه، وسعد  
من جن التذكية وغيره. هذا إذا كان المتعلق [مذكوراً]، ولا يستعمل  
لترك وحده، كما فيما نحن فيه.

(الخضرة)، نحمد: هو الإفصاح عن الصفات الكمالية. والاسم  
يشتق من مفعول بحق، الذي هو لجميع المحامد مستحق، الواحد الوحداني  
نحرج، نعتز بصفاته عن جميع مخلوقاته، ذي العظمة والمعارح، المنص  
حقيقة وصف به ذاته في كبره، وبما وصفه نبيه سيد من فاز بشرف جطائه - صر  
ة وسنة عبه وعسى [خوانه الأنبياء، و] آله وأصحابه - على الوحدانية  
أرفة وعده، وعلى الكيفية التي تليق بعلاه، لا كما يقول بعض المنصور  
به تعالى هو الوجود المطلق حتى عن وصف الإطلاق؛ فإنه من المفعولات  
لثانية، ونيس له وجود في الخارج، بل ولا لأفراجه كما لأفراد الكلبي الطبيعي  
ولا كما يقول المشبهة الذين يثبتون حاجته إلى التحيز والاستيفار على  
الممكن، ولا كما يقول المعطلة الذين ينفون عنه الصفات التي أثبتتها لنفسه،  
بحيث يؤدي نفي بعض الصفات إلى نفي الذات؛ فانتلهم الله أنى يؤفكون!

ولما كان إرشاده - تعالى - عبده إلى عبادة فيها لذة المناجاة مع المولى الكريم  
في الدنيا، وبها الفوز بالنعيم المقيم في الآخرة - من أجل النعم من لديه - أوردته على  
طريقة ذكر المخمود عليه؛ فقال: (الذي أمر) بقوله: «وأقيموا الصلوة» (الذي أمر).

(١) في (هـ)، هو التبرك.

(٢) زيادة من (و).

(٣) كذا في النسخ: «الثانية»، ولعلها: «الثابتة».



(عبادة)، أي: المكلفين منهم، فخرج الضياع والمجاين؛ لأنهم ليسوا  
من المكلفين بالإيمان، فضلاً عن أداء العبادة التي من أجلها إقامة الصلاة.  
وأما الكفار: فبعد اتفاق العلماء الأعلام على تكليفهم بالإيمان، واعتقاد  
قرضية القرائض - اختلفوا في تكليفهم بأداء العبادات.

قال في «المنار»<sup>(١)</sup> - من كتب علمائنا الحقة وجمعهم الله سبحانه -  
«الصحيح»: أنهم لا مخاطبون بأداء ما يختل السقوط من العبادات. ودفع  
البعض إلى أنهم مخاطبون به، انتهى.

ومن هذا البعض: الشافعي والبراقيون من علمائنا الحقة، كما في «شرح  
المنار» لابن ملك<sup>(٢)</sup>؛ فإنهم ذهبوا إلى أن الكفار كما أنهم مخاطبون بالإيمان،  
كذلك هم مخاطبون بأداء الصلاة والزكاة، لا يمتنع أنهم بذنوبهم، ككفر، أو  
بشرط تقديم الإيمان بأن يؤمنوا به نصراً وبركاً، كما يقال: «خفت ماؤم»  
بالصلاة، أي: بشرط تقديم الغسل.

ونعرة قولهم هذا: زيادة العقوبة على كبره، وكفره كما أنه بعدت يوم  
القيامة - بالاتفاق - على ترك الإيمان، وترك اعتقاد قرضية صلاة، وترك غفلة  
قرضية الزكاة، كذلك يعاقب عند علمائنا العراقيين من نحبة ومن منى مشينهم  
على ترك أداء الصلاة، وترك أداء الزكاة.

(١) أي: «منار الأنوار في أصول الفقه» للنسفي (ص/٢٠).

(٢) هو: عبد اللطيف بن عبد العزيز بن أمين الدين من فريشتا الكرمي، معروف من مشيخ  
كان إماماً فاضلاً، فقيهاً، أصولياً، معزياً كثير علوم قوي حجة، (ص/٨٠).

ينظر: «الضوء اللامع» للسعدوي (٣٢٩)، و«المنار» (ص/١٨).  
[٣٤٢/٧]. و«الفوائد البهية» للكنوي (ص/١٨).







واختاروا على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ لَا يَسْمَعُونَ دُعَاءَهُمْ﴾ ويقولون: ﴿مَنْ سَمِعَ نَفْسًا مِنْهُمْ دَعْوَةً فَقَدْ أَتَىٰ غَايَةَ الْمَنَافِقِ﴾<sup>(١)</sup> ويقولون: ﴿مَنْ سَمِعَ نَفْسًا مِنْهُمْ دَعْوَةً فَقَدْ أَتَىٰ غَايَةَ الْمَنَافِقِ﴾<sup>(٢)</sup> ويقولون: ﴿مَنْ سَمِعَ نَفْسًا مِنْهُمْ دَعْوَةً فَقَدْ أَتَىٰ غَايَةَ الْمَنَافِقِ﴾<sup>(٣)</sup> ويقولون: ﴿مَنْ سَمِعَ نَفْسًا مِنْهُمْ دَعْوَةً فَقَدْ أَتَىٰ غَايَةَ الْمَنَافِقِ﴾<sup>(٤)</sup> ويقولون: ﴿مَنْ سَمِعَ نَفْسًا مِنْهُمْ دَعْوَةً فَقَدْ أَتَىٰ غَايَةَ الْمَنَافِقِ﴾<sup>(٥)</sup> ويقولون: ﴿مَنْ سَمِعَ نَفْسًا مِنْهُمْ دَعْوَةً فَقَدْ أَتَىٰ غَايَةَ الْمَنَافِقِ﴾<sup>(٦)</sup> ويقولون: ﴿مَنْ سَمِعَ نَفْسًا مِنْهُمْ دَعْوَةً فَقَدْ أَتَىٰ غَايَةَ الْمَنَافِقِ﴾<sup>(٧)</sup> ويقولون: ﴿مَنْ سَمِعَ نَفْسًا مِنْهُمْ دَعْوَةً فَقَدْ أَتَىٰ غَايَةَ الْمَنَافِقِ﴾<sup>(٨)</sup> ويقولون: ﴿مَنْ سَمِعَ نَفْسًا مِنْهُمْ دَعْوَةً فَقَدْ أَتَىٰ غَايَةَ الْمَنَافِقِ﴾<sup>(٩)</sup> ويقولون: ﴿مَنْ سَمِعَ نَفْسًا مِنْهُمْ دَعْوَةً فَقَدْ أَتَىٰ غَايَةَ الْمَنَافِقِ﴾<sup>(١٠)</sup>

وأما ما رواه أبو داود: بسنده عن ابن عباس - رضي الله تعالى عنه - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نعت محمد بن جبل رضي الله عنه إلى اليمن؛ فقال: «إني نأتى بغير أهل يحبونهم، فدعوتهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله، وأني [محمد] رسول الله» [فإن هم] أطعوك بذلك؛ فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة. [فإن هم] أطعوك بذلك؛ فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم، وترد على فقرائهم، [فإن هم] أطعوك بذلك؛ فربيتكم وكرائم أموالهم، واتقوا دعوة المظلوم؛ فإنها ليس [ببينة] ولا ترد.

- (١) في (هـ) المتعصبين وهو خطأ
- (٢) في (ج) أورد
- (٣) هو العلامة الغيبة محمود بن بركات بن محمد نور الدين الباقاني السابلي الدمشقي
- (٤) الأصباري الغيبة الحمي، المنول سنة (١٠٠٣هـ) يُنظر: خلاصة الآثار للحمي [٣١٧: ٤]
- (٥) في (هـ) رقم [١٥٨٤]
- (٦) رتبة من (أ)
- (٧) في (أ، و) عليهم، وسقط من (هـ)
- (٨) في (أ، و) عليهم، وفي (ج) و (هـ) و (و)
- (٩) في (هـ) بينهم



الله تعالى حجاب. انتهى؛ فلا يرد على علمائنا العراقيين [إذ] مراده أن يدعوهم معاذ إلى الله (سبحانه) لا بد من خلاف ما لو عرص عليهم ذلك فحدهم في تلك الحالة، وقد تقدم ويقتضونهم عن القبول.

فلا دلالة لهذا الحديث على أن التكليف بالمفروع إنما هو بعد الإيمان، كيف وقد أخرج الدعوة إلى الزكاة عن الدعوة إلى الصلاة؛ مع أن التكليف بالزكاة لا يتأخر عن التكليف بالصلاة.

(بإقامة الصلاة) فريضة كانت أو غيرها؛ إذ الإقامة كسائر واجبات الصلاة مطلوبة في الصلاة مطلقاً على ما هو مقصود المصنف في رسالته هذه؛ قال البيضاوي<sup>(١)</sup> في قوله تعالى: ﴿وَيَقْبِضُونَ أَلْسِنَهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> أي: «يعدون ألسنتهم ويحفظونها من أن يقع زيف في أفعالها». انتهى

فقوله: (وتعديلهما): عطف تفسير، (وجعلها رأس الدين)، أي: أشرف أعمال الدين، كما أن الرأس أشرف أعضاء الإنسان؛ قال في الحاشية: «نحوه» إلى ما رواه الطبراني في الأوسط<sup>(٣)</sup> والصغير<sup>(٤)</sup>: عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «[إن] موضع الصلاة من الدين كتموضع الرأس من الجسم»

- (١) في (هـ) إذا، وفي (و) إذا
- (٢) في تفسيره [٣٨/١]
- (٣) أي: الحاشية التي وضعت عن مكانه في نسخة، وقد مر سقط كلامه في نسخة أخرى
- (٤) في شرحه هذا، وقد مر سقط كلامه في نسخة أخرى
- (٥) [رقم/٢٢٩٢]
- (٦) [رقم/١٦٢]
- (٧) سقط من (ج)

(وعزوة الإسلام) فمن تمسك بها فقد تمسك بعزوة الوثني (أي لا غير)  
 وفي الحديث: إشارة إلى ما رواه ابن جبان عن أبي أمامة  
 رضي الله عنه: «تَنْقُضُ عُرَى الْإِسْلَامِ عُرْوَةُ عُرْوَةٍ، فَكُنَّا نَقْصُصُ غُرَاةَ  
 النَّاسِ يَتَّبِعُهَا قَوْنُهُمْ نَقْصَ الْحُكْمِ، وَآخِرُهُمْ الصَّلَاةُ» انتهى  
 وعزوة من ثنوا الكوز: المنقبض، استعير لما يتمسك به من أمر [نذير]  
 وقوله: «عُرْوَةُ عُرْوَةٍ»: منصوب على الحالية. والمعنى: تنقض متبعة  
 قد تساوي: والمراد من الحكم: القضاء، وقد كثر في رمس من  
 الحكم حتى في نصية الواحدة: «يُرْمُ» وينقض مرارا: انتهى.  
 وفيه أن نقض حكمه مطلق ليس نقضا لعزوة من عرى الإسلام، فإنه بدو  
 حكمه على خلاف توجه شرعي؛ فنقضه تمسك بعزوة الإسلام، فانضوت  
 أن يفسر حكمه بنقضه، كما في «النهاية» لابن الأثير (١).  
 ونعني أن ذلك ما يتبعه من شعب الإسلام: القضاء بالحق في الأخوة  
 ونه [حكمه] يتركون العدل في القضية، ويقدمون على الحكم بالحق  
 لأغراض دنيوية

(١) في صحيحه: [رقم ٦٧١٥].

(٢) في (ج. د) وأوليه.

(٣) في (ج) المنبر.

(٤) في بعض التقدير شرح الجامع الصغير: [٢٦٣/٥].

(٥) المنع من الأمور هو المنعكم بظن: المصباح المنير: للفيومي [ص ٤٥/٥٠٠].

(٦) [١/٤١٩ مادة (ج. ك. م)].

(٧) في (١) الأحكام.

(وأفضل أفعالها)، الضمير للإسلام، تأويل الحلف، قال في  
 «الحاشية»: إشارة إلى ما رواه أحمد: «وابن جبان» عن عبد الله بن عمر  
 رضي الله عنهما قال: «إِنَّ رَجُلًا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنْ أَفْضَلِ الْأَعْمَالِ»  
 فقال رسول الله ﷺ: «الصَّلَاةُ» قال: «فَمَا بَعْدُ؟» قال: «الصَّلَاةُ» قال: «فَمَا بَعْدُ؟» قال: «الصَّلَاةُ»  
 قال: «فَمَا بَعْدُ؟» قال: «ثَلَاثَ مَرَّاتٍ» قال: «ثُمَّ مَهْ؟» قال: «الْحَبْلُ»  
 (وتورا)، سكت في قوله في قوله: «ثَلَاثَ مَرَّاتٍ» في قوله: «الْحَبْلُ»  
 يدي المصلي يوم القيمة، أو في قوله: «الْحَبْلُ» في قوله: «الْحَبْلُ»  
 «صحيح مسلم» قال: «الْحَبْلُ»  
 (ونجاة) من الكرب وشدة في قوله: «الْحَبْلُ»  
 إشارة إلى ما رواه أحمد: «سأله أحد مدعيه عن حديثه عليه  
 كَانَتْ لَهُ ثَوْرًا وَبُرْهَانًا وَنَجْدَةٌ يَوْمَ الْقِيَمَةِ، وَمَنْ هَذَا حَدِيثٌ عَلَيْهِ خَيْرٌ  
 لَهُ ثَوْرًا وَلَا بُرْهَانًا وَلَا نَجْدَةٌ، بَلْ كَانَ يَوْمَ الْقِيَمَةِ مَعَ قَدْرٍ وَوَعْدٍ  
 وَأَبِي لَهَبٍ وَأَبِي بَنْيٍ خَلْفٍ» انتهى، وقد ذكر في «مشكاة»  
 قال أكثر أهل السنة: «من حديثه عليه» من حديثه عليه  
 كافر، ولأفهم عاصي، وأمره يسر به عسى، ويسحق بغيره  
 الله تعالى، ويكون مع كفرة مدة حبيب عن حنة  
 وفي [تغييره] «بالعبارة الموهمة للكفر: تغليظ وتشديد»

(١) في «مسند» [١٧٤/٦].

(٢) في «صحيحه» [رقم ١٧٢٢].

(٣) [رقم ٢٢٣]، وهو جزء من حديث أبي ثابت وأسمع.

(٤) في «مسند» [١٥٠/٦]، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص عن أبيه عن جده.

(٥) في (و): «وإن أبي»

(٦) أي: «مشكاة المصابيح» للحطاب في «الفتح» [١/٤١٩].

(٧) في (ه): «تعديله».

ودَقَبَ الإمامُ أحمدُ من خُتِلَ إلى كُفِّرَ تاركُ الصَّلَاةِ ، وآتَهُ يُسْنَدُ بِهِ  
 مِنْ لَمْ يَنْتَ قَبْلَ كُفْرًا .

(ومفتاحاً) انْمَعْنَقَاتِ وَالْمُشْكِلَاتِ : قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَاسْتَعِينُوا بِقَبْلِ وَرَأْيِكُمْ ﴾ .  
 وفي «الْحَاشِيَةِ» : أَنَّهُ إِنْ شَارَ إِلَى مَا رَوَاهُ الدَّارِقُطِيُّ . عَنْ حَبِشٍ عَنْ عَبْدِ  
 الرَّحْمَنِ بْنِ مَرْثُومَةَ : «مِفْتَاحُ الْجَنَّةِ الصَّلَاةُ» . انْتَهَى ، أَيْ : إِنَّهَا مَسْتَلِدَّةٌ لِلدُّخُولِ فِيهَا .  
 (وَمُظَنٌّ : السِّرَانِ) : فَإِنَّهَا [نُكِّرُ] «السَّيِّئَاتِ الَّتِي يَسْتَحِقُّ صَاحِبُهَا  
 يُعَذَّبُ بِهَا» ، فَكَأَنَّهُ أَطْقَاتِ النَّارِ .

وَتَذَكِيرُ (مُظَنٌّ) ، وَبَعْضُ [مَا عُطِفَ عَلَيْهِ] (١) : بِأَعْتِبَارِ الْعَمَلِ فِي  
 «الْحَاشِيَةِ» : إِنْ شَارَ إِلَى مَا رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» (٢) ، وَ«الصَّغِيرِ» (٣)  
 أَنَّ سَيِّئَاتِهِ مَرْفُوعَةٌ : «إِنَّ اللَّهَ» [مَلَكًا يُنَادِي عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ : يَا نَبِيَّ آدَمَ ، قُمْ  
 إِلَى رَبِّكَ الَّذِي أَوْفَدْتُمُوهَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ] : [فَاطْفِقُوهَا] (٤) بِالصَّلَاةِ . انْتَهَى  
 وَقَدْ أَوْرَدَهُ السُّيُوطِيُّ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» (٥) .

- (١) لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ كُتُبِ الدَّارِقُطِيِّ مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ  
 اللَّفْظُ ، وَهُوَ عَدُّ أَحْمَدَ فِي «مُسْنَدِهِ» [٣/٣٤٠] ، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «الْجَامِعِ» [رقم/٤] ،  
 وَأَبُو دَاوُدَ الْقَيْسِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ» [رقم/١٧٩٠] .
- (٢) كَدَّ وَفَعَّ فِي جَمِيعِ السُّحُوحِ «وَمُظَنٌّ» ، وَوَقَعَتِ الْكَلِمَةُ فِي مَنْ «مُعَذَّلُ الصَّلَاةِ» مِنْ  
 النُّسخَةِ التِّيمُورِيَّةِ [برقم/٢٠٩ قه/١ - ط] «وَمُظَنٌّ» . بِالنَّاءِ بِدَلِّ الْمِيمِ .
- (٣) فِي (هـ) تَكَوَّرَ .
- (٤) فِي (و) «مَعَاطِبُ الْأَنْبِيَاءِ بِعَمْرِ» ، وَهُوَ خَطَأٌ .
- (٥) [رقم/٩٤٥٢] .
- (٦) [رقم/١١٣٥] .
- (٧) فِي (أ) «أُمُّ اللَّهِ» . وَفِي (و) «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى» .
- (٨) فِي (و) فَاطَمَتَهَا .
- (٩) [رقم/٤١٧٠] .

(وَبَرَهَانًا) : ذَلِيلًا عَلَى إِيْمَانِ صَاحِبِهَا : إِذِ الصَّلَاةُ لَا يُؤْذِيهَا كَمَا يُنْهَى لَا  
 لِمُؤْمِنٍ ، وَفِي «التِّرْمِذِيِّ» عَنْ كَعْبٍ عَنْ غُخْرَةَ : «مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ وَتَرَكَ  
 غُخْرَةَ ، الصَّلَاةُ [تَرْهَانٌ]» .

(وَمِيرَانًا) ، فَكَمَا أَنَّ حَبِشَ بْنَ يُعْرِفَ بِهِ مِقْدَارُ الشَّيْءِ : كَذَلِكَ كَمِّيَّةُ كَمَالِ الْمُؤْمِنِ  
 تُعْرِفُ بِحُسْنِ صَلَاتِهِ ، وَكَانَ بَعْضُ الْمَشَائِخِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْشُرَ أَحَدًا مِنْ الصَّالِحِينَ  
 [يُنْظُرُ] إِلَيْهَا ، وَفِي «الْحَاشِيَةِ» : إِنْ شَارَ إِلَى مَا فِي «السُّبُحِ» مِنْ  
 بِرَبِّهِ مَرْفُوعَةٌ : «مِثْلُ الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ كَمِثْلِ الْمَسِيرِ» مِنْ أُمِّيٍّ عَنْ سُوَيْبٍ : «سُيُوبُ  
 وَقَدْ أَوْرَدَهُ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» : «كُلُّ عَصَا» الصَّلَاةِ مِنْ أُمِّيٍّ  
 [يَه] «أَسْتَوْفَى» . انْتَهَى ، أَيْ : مَنْ أَكْمَلَهَا بِمُرَاعَاةِ وَاجِبَاتِهَا وَشُرُوحِهَا  
 وَخُشُوعِهَا ، وَبَرَزَ بِذَلِكَ حُسْنُ إِيْمَانِهِ : سَيَسْتَوْفِي مِنَ اللَّهِ ثَمَرَاتَ خِدَاتِهِ  
 (وَفَارِقًا بَيْنَ) أَهْلِ التَّوْبَةِ وَالتَّوَّابِينَ وَشَخَاةِ بَيْنَ خَلَاةِ «وَفِي «الْحَاشِيَةِ»  
 إِنْ شَارَ إِلَى مَا رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ عَنْ حَبِشٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثُومَةَ : «تَدْرُقُ  
 بَيْنَ الْإِيْمَانِ وَالْكَفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ» . انْتَهَى . وَفِي «السُّبُحِ» مِنْ أُمِّيٍّ  
 «الْفَارِقُ» : «بَلْ لَفْظُ حَدِيثِهِ» : «بَيْنَ الْكُفْرِ وَالْإِيْمَانِ تَرْكُ صَلَاةٍ» . وَفِي رَوِيهِ  
 لَهُ : «عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ مَرْفُوعَةٌ يُضَدُّ» : «بَيْنَ مَعْدُونٍ وَكَفَرٍ تَرْكُ صَلَاةٍ» .

- (١) [رقم/٦١٤] .
- (٢) فِي (أ، و) : «بَرَهَانًا» ، وَهُوَ خَطَأٌ .
- (٣) فِي (ج) : «مَا يَنْظُرُ» ، وَهُوَ خَطَأٌ .
- (٤) فِي «شُعَبِ الْإِيْمَانِ» [رقم/٢٨٨٢] . سَجَوُ .
- (٥) [رقم/٧٤١٩] .
- (٦) سَقَطَ مِنْ (و، هـ) .
- (٧) لَا يُوجَدُ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ هَذَا اللَّفْظُ ، كَمَا يُسْتَشِيرُ بِشَرْحِ بَيْهَقِيٍّ . وَسَجَوُ هَذَا سَجَوُ رُكْنِهِ .
- (٨) يُنْظَرُ : «الْجَامِعُ» لِلتِّرْمِذِيِّ [رقم/٢٦١٨] .
- (٩) أَيْ : لِلتِّرْمِذِيِّ رَحْمَةً لِنَبِيِّهِ يُنْظَرُ «الْجَامِعُ» [رقم/٢٦١٨] .





وَأَمَّا مَا فِي كَلَامِ بَعْضِهِمْ مِنْ لَفْظٍ : « حُبَّتْ إِلَيَّ مِنْ دُنْيَاكُمْ ثَلَاثٌ »  
وَأَنْصَبْتُ ، وَحُبِّتُ قُرَّةَ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ ؛ فَقَدْ طَعَنَ فِيهِ الْحَافِظُ نَسَبًا  
وَقَدْ أُنْمِيقَ عَلَى نَفْثَةٍ « ثَلَاثٌ » إِلَّا [ فِي ] « مَوْضِعَيْنِ مِنَ الْإِحْبَابِ »  
تفسير « كَرِّ عَمْرَانٍ » مِنَ « الْكُشْفِ » ، وَمَا رَأَيْتُهَا فِي شَيْءٍ مِنْ طُرُقِ هَذَا  
مَعْدُومٍ يُقْتَضَى ، وَرَبِّدَتْهُ مُجِيبَةً لِلْمَعْنَى ، فَإِنَّ الصَّلَاةَ لَيْسَتْ مِنَ الدُّنْيَا  
وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ لَا يَعُوذُ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْحَدِيثِ إِلَّا عَلَى كَلَامِ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ .  
يُنْتَهَتْ بِهِ إِلَى كَلَامِ غَيْرِهِمْ .

ثُمَّ كَوْنُ نُسَاءٍ مَحْبُوبَاتٍ إِلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى وَسَلَّمْ عَلَيْهِ ؛ لِكَمَالِ رُحُوبِ  
وَصِحَّةِ ذُكُورِيَّتِهِ ، وَلَمَّا نَهَى مِنَ الْأَجْرِ الْجَزِيلِ فِي تَخْصِيصِنَهُنَّ ، [ وَهَدَايَتِهِنَّ ] ، وَالْإِكْتِسَابِ  
تَهْنَأُ . وَنَقِمْ بِأَمْرِهِنَّ ، وَلِكَوْنِهِنَّ عَوْنًا لَهُ عَلَى تَلْيِيقِ الْأَحْكَامِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِهِنَّ  
وَكَوْنِ أَنْطَبِ مَحْبُوبٍ لَدَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ [ يُعِينُ ] « عَلَى الْجَمَاعِ الْمَحْمُودِ شَرَعًا .  
وَلَمَّا فِيهِ مِنْ [ حِفْظِ ] « الْمَلَائِكَةِ النَّازِلِينَ عَلَيْهِ .

( وَأَوَّلُ مَا يُحَاسَبُ بِهِ الْعَبْدُ ) ، أَي : بَعْدَ السُّؤَالِ عَنِ الْإِعْتِقَادِيَّاتِ ، رَوَى  
السَّائِقُ ، وَغَيْرُهُ : عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا [ قَالَ ] (١) : « إِنَّ أَوَّلَ مَا يُحَاسَبُ  
بِهِ الْعَبْدُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ : صَلَاتُهُ ، فَإِنْ وَجَدَتْ ثَامَةً كُنِيَ لَهُ ثَامَةٌ ، وَإِنْ كَانَ انْقَصَ

(١) فِي « الْمَقَاصِدِ الْحَسَنَةِ » [ ص ٢٩٣ - ٢٩٤ ] .  
(٢) فِي (أ) وَفِي  
(٣) مَقْطُوعٌ مِنْ (و)  
(٤) فِي (و) « تَعْبِيرٌ » ، وَهُوَ حَقٌّ  
(٥) فِي (أ ، ب ، هـ ، و) حَقٌّ  
(٦) فِي « سَهْ » [ رَقْم / ٤٦٦ ] .  
(٧) زِيَادَةٌ مِنْ (و) .

مِنَ شَيْءٍ . قَالَ : أَنْظَرُوا هَلْ تَحْدُثُونَ لَهُ مِنْ نَطْوَعٍ ، فَكَمَالُ مَا مَضَى مِنْ دَرَجَتِهِ  
مِنْ نَطْوَعِهِ ، ثُمَّ سَائِرُ الْأَعْمَالِ تَخْرِي عَلَى حَسَبِ دَرَجَتِهِ ، وَفِي أَحَدِ  
لِلنَّسَائِيِّ . قَالَ اللَّهُ : « أَنْظَرُوا الْعَبْدَ مِنْ نَطْوَعٍ »

وَقَوْلُهُ : « مَنَّةٌ » تَذْكِيرٌ لِمَنْ يَعْبُدُ الْعَمَلُ ، وَانْقِصَافُ الْفِعْلِ لَا  
وَمِنْ شَيْءٍ : مَرْفُوعٌ بِالْفَاعِلِيَّةِ ، وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَانْقِصَافُ الْفِعْلِ  
ثُمَّ انْتِقَاضُ مَكْتُومَاتِهِ [ بَأَن ] وَفِيهِ مَكْنِيَّةٌ ، وَانْقِصَافُ الْمَنْفَعَةِ ، أَوْ  
أَرْكَانِيهَا ، عَلَى مَا جَرَمَ بِهِ ابْنُ رَشْلَانَ فِي « شَرْحِ شَرْحِ أَبِي دَاوُدَ » (١)

وَقِيلَ : الْمُرَادُ : مَا انْقَصَ مِنْ خُشُوعِ الْقَرِيبَةِ وَأَدَانِهَا ؛ فَإِنَّهُ يُحَسَّبُ بِمَا وَجَدَ  
بَأَنِّ قَوْلِهِ ﷺ : « ثُمَّ سَائِرُ الْأَعْمَالِ تَخْرِي عَلَى حَسَبِ ذَلِكَ » لِأَنَّهُ لَا يَسِي فِي  
الرَّكَاءَةِ إِلَّا قَرَضٌ أَوْ فَضْلٌ ، فَكَمْ يَكُنْ فَوْضٌ بِرَكْعَةٍ مَقْصُودَةٍ كَثُرَتْ فِي صَلَاةٍ ،  
وَفَضْلُ اللَّهِ أَوْسَعُ ، وَكَرَّمَهُ أَنْتُمْ وَأَعَمُّ .

( وَكَفَّارَةُ الذُّنُوبِ ) ، أَي : نَصْعَرُ . وَرَوَاهُ مُسْنَدُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ  
مَرْفُوعًا : « الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ ، وَالْجُمُعَةُ إِلَى الْجُمُعَةِ : كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُنَّ مَا سَعَتْ  
الْكِبَايِرُ » . انْتَهَى .

وَالْمَعْنَى : أَنَّهَا مُكَفِّرَاتٌ لِجَمِيعِ مَا يَبْتَغِيْنَهَا مَا لَمْ تَكُنْ فِيهِ كَبِيرَةً ، وَبِكَتْ فِيهِ كَبِيرَةً ،  
فَإِنَّهَا تُكَفِّرُ مَا عَدَا الْكَبِيرَةَ ، وَتَقْطَعُ الْكَبِيرَةَ وَلَيْسَ يَخْرُجُ عَنْ كَبِيرَتِهَا مَصْدَرٌ مُشْرُوعٌ  
بِاجْتِنَابِ الْكِبَايِرِ حَتَّى يَدْخُلَ الْإِكْفَارُ بِشَيْءٍ مِنْ مَصْدَرٍ عَدَمِ خُصْبِ كَبِيرَةٍ

(١) فِي « سَهْ » [ رَقْم / ٤٦٧ ]  
(٢) فِي « سَهْ » [ رَقْم / ٨٦٤ ] ، مَقْصُودٌ ، وَانْقِصَافُ الْفِعْلِ بِمَا سَعَتْ  
(٣) فِي (و) . (و) « هُوَ » ، وَهُوَ حَقٌّ  
(٤) [ ٦٧٢ / ٤ ]  
(٥) فِي « صَحِيحِهِ » [ رَقْم / ٢٣٣ ]



وَمَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ عَنْ أَثْمَارِكُمْ وَإِقْبَالُكُمْ عَلَىٰ أَعْمَالِكُمْ فَكُونُوا سَاهِدِينَ﴾ [٢٤٠]، فَالْمُرَادُ مِنْهُ: أَنَّ مُجَرَّدَ اجْتِنَابِ الْكِبَرِ يُكْفِّرُ النَّاسَ لَنِي هِيَ لَصَّعْتُهُ لَمَنْ دَعَا نَفْسَهُ إِلَىٰ اِزْتِكَابِ كَبِيرَةٍ فَكَفَّهَا عَنْهَا حَوْفَ مَرَاتِ تَعَالَى، فَهَذَا الْكُفُّ نَفْسُهُ حَسَنَةُ تُكْفِّرُ الصَّغَائِرَ كَسَائِرِ الْحَسَنَاتِ، وَعَلَىٰ هَذَا خَصُّ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقِهِ نَصْوَةَ طَرَفِي الشَّارِ وَزَلْفًا مِّنَ النَّيِّبِ﴾ [٢٤١] لِحَسَنَاتِ يَدَيْهِ شَيْئًا [٢٤٢]، وَيُنْدِبُهُ شَأْنُ نَزْوِلِهِ، وَهُوَ تَقْيِيلُ مُسْلِمٍ [٢٤٣] أَجْبِيَّةً، وَهُوَ لَيْسَ بِأَلَا مِنَ الصَّغَائِرِ.

(وَمَاجِي الْخَطَايَا)، الطَّاهِرُ: أَنَّهُ تَأْكِيدٌ لِقَوْلِهِ: (وَكَفَّارَةُ الذُّنُوبِ). وَيُمْكِنُ أَنْ يُرَادَ بِتَكْمِيلِهَا: عَدَمُ الْمُوَاخَذَةِ بِهَا، وَيُرَادُ بِمَخْوِهَا: مَسْحُهَا مِنْ صَحِيفَةِ كِتَابِ الثَّبُوتِ، كَمَا فِي [مَجْمَع] [٢٤٤] [الْبَحَارِ] [٢٤٥]، وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا: «أَرَأَيْتُمْ لَوْ أَنَّ بَهْرَ يَبَابٍ أَحَدِكُمْ يَغْتَسِلُ فِيهِ كُلَّ يَوْمٍ خَمْسًا، مَا تَقُولُ؟ ذَلِكَ يُبْقِي مِنْ ذَرَنِهِ [٢٤٦] قَلْبًا: لَا يُبْقِي [ذَلِكَ] [٢٤٧] مِنْ ذَرَنِهِ شَيْئًا! قَالَ: «فَذَلِكَ مَثَلُ الصَّلَوَاتِ الْحَمْسِ يَمْحُو اللَّهُ بِهِنَ الْخَطَايَا». انْتَهَى.

(١) المشهور: أَنَّهُ الصُّحَابِيُّ أَبُو الْيَسْرِ - يَفْتَحُ السِّينَ وَالْيَاءَ - : كَتَبَ بَنُ عَمْرٍو، الْأَنْصَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقَدْ وَقَعَتِ الْقِصَّةُ لِحَمَاقَةِ عَمْرِو بْنِ أَبِي سَلَمَةَ بِظَرْفٍ فِي ذَلِكَ: «أَسْبَابُ نَزْوِلِ الْإِسْلَامِ» لِأَبِي حَنِدٍ [ص/٢٦٧]. وَفَتْحُ الْبَارِي، لِأَبِي خَرَجَرٍ [١٣٢/١٢] وَهُوَ الْإِسْلَامُ فِي تَمِيرِ الصَّحَابَةِ [٥٥٣/٤] وَ[٢٨٠/٧].  
(٢) فِي (هـ) حَمِيعٌ.  
(٣) أَيُّ «مَجْمَعُ بَحَارِ الْأَنْوَارِ» لِلصَّدِيقِ الْهِنْدِيِّ [٦١٢/٤].  
(٤) وَفِي (ج) «الْبَحَارُ»، وَهُوَ نَصِيحٌ.  
(٥) فِي «صَحِيحِهِ» [رَقْم/٥٢٨].  
(٦) رِيَادَةُ مِنْ (و).



وَمَا تَقَرَّرَ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ: مِنْ أَنَّ الْحَسَنَاتِ إِنَّمَا تُكْفِّرُ الصَّغَائِرَ؛ اِسْتَشْكَلَ بَعْضُهُمْ بِأَنَّ مُقْنَصِي هَذَا لِحَدِيثِ [الْقِسْمِ ب] نَحْوَهُ لِحَصْبِ كُنْهٍ، كَمَا [أَنْ مَاء] «الْقَهْرُ لَا يُبْقِي مِنَ الذُّنُوبِ» شَيْئًا.

وَعَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يَبْقَى شَيْءٌ مِنْهَا لِعَمَلٍ وَصَعْبٍ قَرُبٌ مِنْ تَقْدِيرِ الْكَثِيرِ وَالْكَثِيرِ. وَأَجِيبَ: بِأَنَّ لِلصَّغِيرِ تَأْثِيرَ ضَعِيفًا؛ [فَتَمْحُوهَا] [٢٤٨] الْحَسَنَاتُ، مِثْلُ الْمَاءِ الْبَارِدِ الَّذِي يُزِيلُ الذُّرْنَ عَنْ بَدَنِ الْإِنْسَانِ، بِخِلَافِ الْكَدِّ، فَإِنَّ لَهَا تَأْثِيرَاتٍ وَثِقَةً تَحْتَاجُ فِي زَوَالِهَا إِلَى تَوْبَةٍ صَادِقَةٍ، مِثْلُ الذُّمَّةِ [٢٤٩] عَلَى الْأَعْضَاءِ أَوِ الشَّيْبِ؛ فَإِنَّهَا لَا تَزُولُ بِالْمَاءِ الْبَارِدِ؛ بَلْ تَحْتَاجُ فِي زَوَالِهَا إِلَى مُعَالَجَةٍ شَدِيدَةٍ بِالصُّبُونِ وَنَحْوِهِ مَعَ الْمَاءِ الْحَارِّ.

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ لِلْحَسَنَةِ نُورًا فِي الْقَلْبِ، وَهَيَاةً فِي الْوَجْهِ، وَسَعَةً فِي الرِّزْقِ، وَقُوَّةً فِي الْبَدَنِ، وَمَحَبَّةً فِي قُلُوبِ الْخَلْقِ» [وَأَبُو بَلَدَةَ] [لِإِسْوَادَا] [٢٥٠] فِي الْوَجْهِ، وَظُلْمَةٌ فِي الْقَلْبِ، وَهَاسٌ فِي بَدَنِ، وَبَعْضٌ فِي رِزْقِهِ، وَيُبْغِضُ فِي قُلُوبِ الْخَلْقِ [٢٥١]. انْتَهَى، ذَكَرَهُ فِي «مِنْهَاجِ أَهْلِ السُّنَّةِ» [٢٥٢].

(١) فِي (ج، د) صَلَاةٌ.  
(٢) فِي (ب) : أَنَّهُ.  
(٣) الذُّرْنُ: هُوَ الْوَسْخُ يُظَرُّ «مَخْتَارُ الصَّحَاحِ» لِلرَّازِيِّ [ص/١٠٤/مَادَّة] (دُرْن) [٢٥٣].  
(٤) هَذَا مِنْ (و)، وَفِي «نَفْحِ الْمَحْدِيِّ» [٢٥٤].  
(٥) مَصْدَرُ لِلْفِعْلِ: ذَيْسَمٌ، يُقَالُ: ذَيْسَمَ الطَّعَامَ وَنَحْوَهُ؛ إِذَا كَانَ ذَا قَسَمٍ وَذَقِي. يُظَرُّ: «نَحْوَ الْعُرُوسِ» لِلرَّبِيدِيِّ [١٥٥/٣٢/مَادَّة] (دَسَمٌ). وَهُوَ مُعْجَمُ لُغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْمَعْدُورَةِ [٧٤٤/١].  
(٦) فِي (أ، ب) لِسْوَادٌ.  
(٧) سَقَطَ مِنْ (و).  
(٨) أَيُّ: «مِنْهَاجُ السُّنَّةِ لِأَهْلِ السُّنَّةِ» [٢٥٥].



(وَحَيْرَ الْأَعْمَالِ) : فِي «مَوْطِئِ مَا لَيْكَ» : عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : «إِنْ خَيْرَ عَمَلِكُمْ صَلَاةٌ» .

(وَوَلَّى مَا قُرِضَ) : أَمْرٌ بَيْنَ - مَا عَدَا الشَّهَادَتَيْنِ - مِنَ الْأَعْمَالِ الَّتِي نَبِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ قَرَضَتْ لَيْتَةَ الْإِسْرَاءِ قَبْلَ الْهِجْرَةِ بِسِتَةٍ وَبَضِيعَ عَمَى رَجُلٍ وَأَمَّا مَا عَدَدَ مِنَ الصَّوْمِ وَالرُّكَّةِ وَالْحَجِّ : فَقَرَضَتْهَا بَعْدَ الْهِجْرَةِ ، وَنَصَبَ وَلُكَّةَ قُرِضَ فِي لُكَّةٍ ثَانِيَةٍ [مِنْ] الْهِجْرَةِ ، وَالْحَجُّ قُرِضَ فِي الْحَدَسَةِ ، الشَّدِيدَةِ ، وَالثَّابِتَةِ ، أَوْ الثَّانِيَةِ : أَقْوَالٌ .

(وَأَجَرَ مَا يُتَّقَى) : يَنْغْنِي : أَنَّ مُحَاسِنَ الدِّينِ وَأَعْمَالَ الزَّوَالِ فِي [فِي] بَعْدِ الْعَصْرِ السُّورِيِّ بِزَمَنِ يَسِيرٍ بِالنَّسْبَةِ إِلَى أَكْثَرِ النَّاسِ ، فِي «صَحِيحِ الدَّحْرِيِّ» : «أَنَّ أَبَا الدَّرْدَاءِ رَضِيَ عَنْهُ قَالَ : «لَا أَرَى مِنْ أَمْرِ مُحَمَّدٍ ﷺ [شَيْءٌ] إِلَّا أَنَّهُمْ يُصَلُّونَ جَمِيعًا» ، وَإِنَّ حُذَيْفَةَ بْنَ [الِيَمَامِ] رَضِيَ عَنْهُ قَالَ : «وَلَقَدْ أَتَى عَلِيٌّ زَمَانَ لَا أَبَالِي أَيْكُمْ بَايَعْتُ ، وَأَمَّا الْيَوْمَ مَا كُنْتُ لِأَبَايَعُ إِلَّا فُلَانًا وَفُلَانًا» .

(١) [٤٥/٢] . سحره .

(٢) فِي (أ) عَلَيْهِ

(٣) فِي (هـ) وَمِنْ

(٤) فِي (و) يَمِينِ

(٥) [رَقْم/٦٥٠]

(٦) رِيَادَةُ مِنْ (و) .

(٧) فِي (ب) «الِيَمَامِ» ، وَهُوَ خَطَأٌ .

(٨) هَذَا أَحَدُهُ مِنْ حَدِيثِ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» [رَقْم/٦٤٩٧] وَغَيْرُهُ ، مِنْ حَدِيثِ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَامِ رَضِيَ عَنْهُ .

وَمِنْهَا مَا [يُنْفَى] : إِلَى مَا شَاءَ اللَّهُ نَعْدِي . دَامَ صَلَاةُ وَتَزَوُّدُهُ وَاضْمُومٌ وَلَحْجٌ ، ثُمَّ يَتَسَاءَلُ النَّاسُ فِيهَا شَيْئًا فَشَيْئًا حَتَّى يَتْرُكُونَهَا ، وَأَخْرَجَهَا تَرْكًا الصَّلَاةِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ مَا يُنَاسِبُهُ عِنْدَ قَوْلِهِ : (عُرْوَةُ الْإِسْلَامِ) .

وَقَالَ فِي «الْحَاشِيَةِ» : إِنْ شَاءَ إِلَى مَا رَوَاهُ أَبُو يَنْفَى (١) : عَنْ أَبِي سَلَمَةَ مَرْقُوعًا : «إِنَّ أَوَّلَ مَا قُرِضَ [اللَّهُ] (٢) مِنْ دِيْنِهِمُ الصَّلَاةُ ، وَأَخْرَجَهَا يَنْفَى صَلَاةً ، (فَطَوَّيَ) : (فَعَلَى) ، ثَابِتٌ : «أَطِيبٌ» ، أَوْ مَعْدُودٌ : «أَصَابَ» . كَذَلِكَ يُشْرَى ، وَرُفِقَى ، وَهُوَ مُبْتَدَأُ خَيْرِهِ : (لِمَنْ) ، فِي لُغَةِ الْعَرَبِ ، وَهِيَ لَذَّةُ الْمُتَنَاجَاةِ مَعَ اللَّهِ وَالْقِيَامِ بِوُضُوءٍ عِبَادَتِهِ

(ثُمَّ طَوَّيَ) ، أَيِ : التَّعَمُّدِ الْعُلْيَا فِي الْقَبْرِ ، وَهِيَ [خَيْرٌ] : مَعْنَى صَاحِبِهِ

(ثُمَّ طَوَّيَ) ، أَيِ : الْمُتَوَاتِرَاتِ الْآخِرِيَّةِ (لِمَنْ تَمَثَّلَ لَهُ)

وَقَوْلُهُ : ((دُخْرًا)) (٣) : «فَرَسٌ» : خَيْرٌ لِقَوْلِهِ : (تَمَثَّلَ) : لِنَتَضُّبِهِ

مَعْنَى : «الصَّيْرُورَةُ» (٤) ، كَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ فِي «الْإِطْهَارِ» ، أَيِ : صَدَرَتْ

الصَّلَاةُ دَخِيرَةً ثَامَةً نَافِعَةً لَهُ عِنْدَ شِدَّةِ الْحَدَثِ ، وَصَعَةِ [مَقْرُونَةٍ] (٥) ، فِي «

مُسْتَوْجِبَةٍ لِعَوَالِي الدَّرَجَاتِ .

(١) فِي (هـ) : قِيلَ .

(٢) فِي «مُسْنَدِهِ» [رَقْم/٤١٢٤]

(٣) سَقَطَ مِنْ (و) .

(٤) فِي (هـ) : مُؤَسَّسَةٌ

(٥) فِي (أ، ح) : دَحْرَى

(٦) فِي (ب) : قَرَبَ

(٧) الصَّيْرُورَةُ هِيَ الْإِنْقِلَابُ مِنْ حَدِيثٍ إِلَى حَدِيثٍ ، يُنْصَرَفُ الْيَوْمُ عَنْ مَهَابٍ مَعْرِفَةٍ

لِلْمَسَاوِي [ص/٩٨] .

(٨) أَيِ : «إِطْهَارِ الْأَسْرَارِ فِي النَّحْوِ» ، وَهُوَ شَرْحُ مُفَصَّلٍ لِكِتَابِهِ : «الْعَوَالِمُ» .

(٩) فِي (هـ) : «مَقْرُونَةٌ» ، وَهُوَ حَقٌّ .

ثم دعا يده على الله - اذنا على ما فيه رضاء أداء لعص خفوه  
(والصلاة والسلام على افضل رسله) [فهي] جنة انشائية كخمسة احسن  
(والصلاة) ف تكونها صلاة الله اريد بها : رفع درجاته الحسنة وسمو  
(والسلام) ما تعالى : ان يسلمه ويحفظه عما يسوءه ويخرجه

وتم نصلة من غيره تعالى فتمراد بها : الدعاء بالرفع المذكور . وقد  
قال النبي صلى الله عليه وسلم : [كيف] نصي عبيك ؟ قال : قولوا اللهم صل على محمد  
وعلى آل محمد . الخ . فقولهم هذا هو صلاتهم .

وكذا سلام غيره تعالى : ان [يقول] : اللهم سلم عليه . او يقول  
السلام على رسول الله . ونحوهما .

والرسل : جمع . رسول . وهو رجل اوحى الله اليه وامره بتليعه  
والنبي : رجل اوحى الله تعالى اليه : سواء امر بالتبليغ ام لا . فيبينهما غموة مضمرة  
[وروي] : ان الانبياء مئة الف واربعة وعشرون الفا . وفي رواية  
انهم ثمانية الف : منهم اربعة الف من بني اسرائيل ، واربعة الف من سائر

- (١) في (هـ) فهو
- (٢) في (هـ) وكيف
- (٣) هذا جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه [رقم/ ٣٣٦٩] . ومسنده في صحيحه [رقم/ ٤٠٧] . وغيرهما من حديث أبي حمزة الساعدي رضي الله عنه
- (٤) في (و) يقولوا
- (٥) في (و) . وقد روي
- (٦) هذا جزء من حديث أخرجه أحمد في المسند [٢٦٥/٥] . والطبراني في المعجم الكبير [٨/رقم/ ٧٨٧١] . وابن أبي حاتم في تفسيره [١/١٨٢] . من حديث أبي أمامة رضي الله عنه

الأس (١) . كما ذكره المحلّي في تفسيره له ع . منهم من تصفوا بسببهم  
من لم تقض عينك . ع . وروي : ان الرسل ثلاث مئة وثلاثة عشر رجلا .  
(محمد) عطف بيان لما أفصل . . . . . لا سبب له . . . . .  
عبد المطلب عطف ولادته . . . . . ومعه بوصفي شخص له [حقيقة]  
الحقيقة ، او كثر حامدوه ، فسبحمده أهل الجمع . . . . . حمده ع .  
فقد أتى عليه [في] مواضع من نزلت وسبب كتب سمعته

(خير من عدلها) ، أي : الصلاة ، (وسواها) : عطف مسرى . لا نكر  
يفتح الكاف : فصدّر ميمتي ، يعني : ان صفة صديقه . احسن من عدلها . . . . .  
من غير إنكار أخيد من أهل الإسلام . . . . . [حمي]  
الحق الإمام : ففي اثر مدي . . . . .  
فخر . . . . . ولد آدم يوم غيبه [ولا فخر] . . . . .  
فخر ، وما من [نبي] يومئذ - آدم فمن سواه . لا تحت عني

- (١) أخرجه أبو يعلى في مسنده [رقم/ ٣٢] . من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه بنحوه
- (٢) أي : جلال الدين المحلّي رحمه الله
- (٣) هذا جزء من حديث أبي أمامة رضي الله عنه المتقدم قوت
- (٤) في (ج) : وصاله . وهو خطأ
- (٥) في (هـ) : من .
- (٦) في (هـ) : محمي . وهو خطأ
- (٧) في الجامع [رقم/ ٣٦١٠] . من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه
- (٨) في (و) سي .
- (٩) سقط من (و)
- (١٠) سقط من (و)
- (١١) هذا جزء من حديث أخرجه ترمذي في الجامع [رقم/ ٣١٤٨] . من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه

(والله) : وهم أقاربه [الذين] <sup>(١)</sup> حُرِّمَتْ عليهم الصَّدَقَةُ إلى آخر الحديث .  
النَّبِيُّ ﷺ : « [لَا] تَجُلُ الصَّدَقَةُ لِمُحَمَّدٍ وَلَا لِأَلِ مُحَمَّدٍ » ، أو السُّلْطَانُ مُطْلَقًا ؛ فهو لَعْنَةُ يَعْمُ الْجَمِيعِ ، كما في « النِّهَايَةِ » <sup>(٢)</sup> ، فكان [بالمعنى] « لَأَوَّلِ أَعَمِّ مِنَ الصَّخْبِ مِنْ وَجْهِ ، وبِالثَّانِي : أَعَمِّ مِنْهُ مُطْلَقًا .

(وَصَحْبِهِ) : جَمْعُ : « صَاحِبٍ » ، « رَكْبٍ » ، و« رَاكِبٍ » .

وَالصَّحَابِيُّ : هو مَنْ لَقِيَ النَّبِيَّ ﷺ مُؤْمِنًا بِهِ ، وَمَاتَ عَلَى الْإِيمَانِ . وَتَحَدَّثَتْ رَدَّةٌ بَيْنَ لُقْيِهِ إِيَّاهُ مُؤْمِنًا بِهِ وَبَيْنَ مَوْتِهِ مُؤْمِنًا بِهِ ؛ بِأَنْ ارْتَدَّ بَعْدَ أَنْ [رَأَى] مُؤْمِنًا ثُمَّ تَابَ وَأَمَّنَ وَاسْتَمَرَّ عَلَيْهِ حَتَّى مَاتَ ، وَلَمْ يَقْرَأْ بِلُقْيِهِ بَعْدَ الْإِسْلَامِ لِأَخَرٍ .  
فهو صحابي - أيضًا - مِنْ جِهَةِ الرِّوَايَةِ .

وهذه الجهة هي الملحوظة لأئمة [الحديث] <sup>(٣)</sup> فيما يظهر ، فما رَوَاهُ النَّبِيُّ ﷺ إِنْ كَانَ مِنْ مَخْشُوسَاتِهِ ؛ فَهُوَ مَرْفُوعٌ مُتَّصِلٌ ، وَإِلَّا فَهُوَ كَمَا رَسَلَ صَحَابِيُّ مُقْبُولٌ عِنْدَ الْجُمْهُورِ ، خِلَافًا لِلْأُسْتَاذِ <sup>(٤)</sup> .

(١) في (ج) : الذي .

(٢) في (هـ) : ولا .

(٣) أخرجه - بهذا اللفظ - ابن عبد البر في « التمهيد » [٣١١/١٦] ، من حديث أبي رافع رضي الله عنه .

(٤) أي : « النِّهَايَةِ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ » لابن الأثير [١/٨١/١] مادة : « (أول) » .

(٥) في (هـ) : في المعنى .

(٦) وفي (و) : « أراه » ، وهو خطأ .

(٧) سقط من (و) .

(٨) هو : أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن مهران الإسفرائيني . يُنْظَرُ : « المحيط في أصول الفقه » للزركشي [١٩٤/٦] .



وَأَمَّا كَوْنُهُ صَحَابِيًّا مِنْ جِهَةِ ثَمَرَاتِ الْمَقْبُورَةِ : الَّتِي كَثُرَتْ بِثَمَرِهَا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ انْشِرَاحِ الصُّدْرِ ، وَصَبِّ الْقَلْبِ ، وَتَسَارُعِ بَنِي وَخَوْرِهِ خَيْرٍ ، وَاسْتِخْقَاقِ الْكَرَامَةِ الْخَاصَّةِ عِنْدَ اللَّهِ - فَالَّذِي يَنْصِبُهُ الطَّرِيقَةُ بِسْمِي أَنْ يَكُونَ مُخْتَلَفًا فِيهِ ؛ مُتَّفَرِّعًا عَلَى اخْتِلَافِ الْأَيْمَةِ فِي أَنْ لَا يَدْخُلُ مَحْطٌ لِلصَّالِحَاتِ ، أَوْ الْعَوْتَ مُرْتَدًّا . وَلَمْ أَجِدْ هَذَا التَّحْقِيقَ فِي كِتَابِ أَحَدٍ . . . . .  
أَعْلَمُ .

(الَّذِينَ مَكَّنُوا فِي الْأَرْضِ) : بَعَثَ بِصُحْبِهِ جَمْعُهُمْ عَلَى أَنْ يَتِمَّ كَيْفِيَّةُ تَمَكِّنِهِمْ مِنَ التَّصَرُّفِ فِيهَا ، وَيَصْرِفُهُ عَلَى أَعْدَائِهِمْ ، فَيَنْقُذُهُمْ ، فَتَدُلُّ لَا يَحْفَظُونَ فِي اللَّهِ لَوَمَةً لِأَنَّهُمْ ، وَيُزْشِدُونَ بِسْمِي مَا يُوَحِّثُ نَفْسَهُمْ .

(وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ) حَقَّ بِقِيَمَتِهِ ، (وَأَتَوْا الزَّكَاةَ) رَغْبًا فِي نَفْسِهِ

وَالزَّكَاةُ : هُوَ جُزْءٌ مَالِيٌّ ، فَرَضَ اللَّهُ - تَعَالَى - تَصَدَّقَ بِهِ ، وَلَا يَحْتَمِلُ قُرْآنُ الصَّحَابَةِ لَمْ يُبَاشِرُوا أَدَاءَهُ [فَقَطْ] <sup>(١)</sup> . فَهَذَا الْوَصْفُ يَكُونُ مُفِيدًا مُخْرِجًا إِيَّاهُمْ .

فَالْمُنَاسِبُ : أَنْ يُحْمَلَ إِيَّاهُ الزَّكَاةُ عَلَى الْأَعَمِّ مِنَ الْعَمَلِ وَغَوَاةِ خَيْرِيَّةٍ .  
لِقَوْلِهِ تَعَالَى : « الَّذِينَ فِي مَكَّنَتِهِ فِي الْأَرْضِ أَتَوْا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ » .  
وَفِي « تَفْسِيرِ ابْنِ عَدِيٍّ » : « قَوْلُ قَدْرِهِ » : « هُمْ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ » .  
فَالْتَمَكِّنُ الْمَذْكُورُ فِي الْآيَةِ هُوَ الَّذِي يَكُونُ مَعَهُ السَّعَةُ وَالْفَتَى الْجَسَدِيُّ ، وَفِيهِ نَحْوُ ذَلِكَ فِي حَقِّ بَعْضِ الصَّحَابَةِ .

(١) في (ج) : « فقط » ، وهو خطأ .

(٢) [١٠٦/١٤] .





وَمَنْ تَشْكُرُ مَذْكُورٌ فِي «رُسَاةٍ» : هُوَ الَّذِي يُسَمِّرُهُ انْعَرُوسُهُ  
دَنَتْ فِي حَقِّ كُلِّ مَسْأَلَةٍ

(وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ) : هُوَ اسْمٌ جَامِعٌ يَكْتَلُ مِنْ غُرَفٍ مِنْ مَسْجِدٍ  
تَدْعَى . وَهُوَ مِنَ الصُّلُوحِ لِعَدَّةٍ : يُقَالُ : أَمَرَهُ مَعْرُوفٌ بَيْنَ شَيْئَيْنِ  
لَا يُكْرَهُهُ .

(وَتَهَوَّأَ الْمُسْكِرُ) : هُوَ ضِدُّ الْمَعْرُوفِ ، فَهَمَّ حَمَعُوا بَيْنَ صَلَاحٍ وَفَسَادٍ  
وَلَا خَتَمَ فِي صَلَاحٍ غَيْرِهِمْ ، وَلَقَعُوا جَمِيعَ مَا تَمَكَّنُوا [ مِنْهُ ] .

(فَخَفَّ) : أَي : حَادَ ( مِنْ بَعْدِهِمْ ) ، أَي : بَعْدَ الصَّحْبِ ( خَفَّ ) سَدْرُ  
بَلَامٍ مُضَرَّرٌ بِتَاءٍ ، وَالْمُرْدُ [ بِهِ ] : يَذُلُّ السَّوَاءُ ؛ بِقَرِينَةِ الْمَقَامِ ، وَهُوَ شَيْءٌ  
فِي شَرٍّ وَخَفَّ بِانْفِتَاحٍ فِي الْحَبْرِ .

(أَضَاعُوا الصَّلَاةَ) بِتَقْيِصِهَا : بِتَرْكِ سُنَنِهَا وَوَاجِبَاتِهَا .

(وَأَتَعُوا الشَّهَوَاتِ) : مِنْ «شَهْبَةٍ» ، «رَضِيَّةٍ» ، «وَشَهَاءَةٍ» ، «كَدَعَاءَةٍ»  
أَحَدٌ : يَنْفِي : أَتَرَوْا الشَّهَوَاتِ الْبَهِيمِيَّةَ فِي الْفُرُوجِ وَالْبُطُونِ ، وَأَنَّهُمْ كُفُوا فِي  
الْمَعْدِي . أَوْ الْمُرْدُ : أَتَعُوا مَا مَالَتْ إِلَيْهِ نَفْسُهُمْ الْخَبِيثَةُ مِمَّا حَمَلَتْهُمْ عَلَى  
إِصْدَاعِ الصَّلَاةِ ، فَلَا [ فَضْلَ ] بِالْأَجَنِيِّ بَيْنَ قَوْلِهِ : (أَضَاعُوا الصَّلَاةَ) ،  
قَوْلِهِ (فَمَارَعَوْهَا) ، أَي : الصَّلَاةَ (حَقَّ رِعَايَتِهَا) .

وَالرَّغْنِي فِي الْأَصْلِ : حَفْظُ الشَّيْءِ لِمُضْنَحَتِهِ ، أَي : لَمْ يُخْسِنُوا إِلَيْهَا .

(١) فِي (ج. د.) هـ .

(٢) سَفَطٌ مِنْ (ج.)

(٣) يُنْظَرُ «نَاحِ الْعُرُوسِ» لِلرَّيْدِيِّ [٤٠٢/٣٨] مَادَّةُ (ش. هـ. و.)

(٤) فِي (أ. هـ.) أَفْضَلُ .



(بَلْ تَرَكُوا مِثْلَهَا) ، أَي : مِنَ الصَّلَاةِ (السُّنَنِ) . الَّتِي تَكُونُ الْإِسَاءَةَ تَرْكُهَا ،  
وَيُثَابُ عَلَى فِعْلِهَا .

(وَالوَاجِبَاتِ) ، وَالوَاجِبُ الشَّرْعِيُّ : مَا [ يَبْتَغَى ] بِإِذْنِهِ . وَخُفَّتْ  
الْثَوَابُ لِمَا جَلَّ ، وَالْعَقْدُ سَرْدٌ لَا حَرَّ لَهُ .

وَوَاحِدَاتُ الصَّلَاةِ [ هِيَ ] مِنْ حَقِّهَا سَبْعَةٌ : سَبْعَةٌ . وَفِي  
تَرْكِهَا قَدْ أَصْرُوهَا وَدَوَّهَ . وَفِي صَلَاتِهَا سَبْعَةٌ : سَبْعَةٌ .  
تَنَادَى بِرَدِّهَا .

ذَكَرَ الشَّيْخُ الْعَرُوفُ أَبُو حَفْصٍ هَذَا فِي تَرْكِهَا سَبْعَ فَعَالٍ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «بَيْنَ الْعَبْدِ وَالْخَلْقِ الْوُضُوءُ وَحَقُّ الصَّلَاةِ وَتَرْكُهَا  
عَلَى رُكُوعِهَا وَشُحُودِهَا وَمَوْقِفِهَا ، ذَلَّتْ حَقِيقَتُهَا كَمَا حَقِيقَةُ  
صَاعِدَتِ وَلَهَا نُورٌ حَتَّى تَهْبِي إِلَى السَّمَاءِ وَحَقُّ الصَّلَاةِ فِي تَرْكِهَا  
وَإِذَا أَضَاعَهَا . قَالَتْ : صَاعِدَتْ كَمَا صَاعِدِي ، ثُمَّ صَاعِدَتْ وَجَدَتْ صَاعِدَةً حَتَّى تَهْبِي  
إِلَى السَّمَاءِ فَتَعْلَقُ دُونَهَا ، ثُمَّ تَبْتُ كَمَا تَبْتُ بَوْتُ . فَتَحُلُّ فَتَصْرَفُ بِرُوحَةٍ  
صَاحِبِهَا » ، أَنْتَهَى .

(١) فِي (ج. د.) بَسَتْ

(٢) سَفَطٌ مِنْ (أ. هـ.)

(٣) [ ٣٥٠ / م ]

(٤) فِي (هـ.) حَقِيقَتِي

(٥) فِي (ج.) لَثَوَاتُ

(٦) أَحْرَجَ الْيَهُودِي فِي «شُعَبِ الْإِسْلَامِ» رَدِّهِ .  
رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ .

وقوله. «وَحَتَّى تَصِلَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى» : من المُشَابِهَاتِ التي بحث لا من  
ب. ولا يَحُورُ الْخَوْصُ في كَيْفِيَّتِهَا.

(لا يَبِينَا) ، السُّيُّ بِمَعْنَى : «المِثْلُ» : قَالَ <sup>(١)</sup> : «إِنَّمَا نُوْهَاشِمُ وَنُوْهَاشِمُ  
بِشَّابٍ» ، أي : مِثْلَانِ ، وقولهم : «لَا سِيَّمًا زَيْدٌ» : بِجَرٍّ : «زَيْدٌ» ، أي : لا مِثْلَ  
زَيْدٍ ، «وَمَا» : لَعُوْ ، وَيَرْفَعُ «زَيْدٌ» . قاله في «القَامُوسِ» : «وعلى تَقْدِيرٍ  
«زَيْدٌ» نَكُونُ مَا مُوصُوفَةٌ أَوْ مُوصُوفَةٌ» : فَالْمَعْنَى : لا مِثْلَ الذي هو زَيْدٌ ، أو لا مِثْلَ  
شيءٍ هو زَيْدٌ .

وقد جَوَّزَ بَعْضُهُمْ فِي التَّضْبِ عَلَى أَنَّ «[لَا]» [سِي] «لَا شَيْءٌ» ما بعده  
عن الْحُكْمِ الْمُتَقَدِّمِ : لِيُحْكَمَ عَلَيْهِ عَلَى أَتَمِّ وَجْهِ بِحُكْمٍ مِنْ جِنْسِ الْحُكْمِ اسْتَدْرَجَ .  
«وَمَا» : لَعُوْ ، فَيَنْصَبُ ما بعده كَالْمُسْتَنْتَى بِهِ «إِلَّا» : قَالَ فِي «شَرْحِ الْمُفَصَّلِ»  
«وَهُوَ ضَعِيفٌ» : لِأَنَّ مَا بعده «إِلَّا» مُخَالِفٌ لِمَا قَبْلَهُ فِي الْحُكْمِ نَقِيًّا وَإِنَّمَا ، وَهُوَ  
لَيْسَ كَذَلِكَ ، وَالْأَفْضَحُ فِيمَا بعده هُوَ الْجَرُّ ، انْتَهَى .

(١) أخرجه الحارثي في «صحيحه» [رقم/٣٥٠٢] ، وغيره من حديث حُثَيْرِ بْنِ نَصَبٍ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، بِمَعْنَى : «إِنَّمَا نُوْهَاشِمُ وَنُوْهَاشِمُ بِشَّابٍ وَاحِدٌ» ، وَكَانَ يَحْتَجُّ بِمَعْنَى  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِزَوْجِهِ : «إِنَّمَا نُوْهَاشِمُ وَنُوْهَاشِمُ بِشَّابٍ وَاحِدٌ» ، كَذَا بِالسَّيْنِ الْمُثَمَّلَةِ : «أَيُّ مِثْلٍ  
وَسَوَاءٌ» ، يُقَالُ : هُمَا سَيَّابٌ ، أَيُّ : مِثْلَانِ . وَالرَّوَايَةُ الْمَشْهُورَةُ فِيهِ : «شَيْءٌ وَاحِدٌ» بِالسَّيْنِ  
الْمُثَمَّلَةِ يُطَّرَقُ : «الْهَيْبَةُ فِي عَرَبِ الْحَدِيثِ» لابن الأثير [٢/٤٣٥] / مادة : (س ي ) :  
(٢) يُطَّرَقُ «شَرْحُ الْمُفَصَّلِ» لابن يعين [٢/٩٧] .  
(٣) فَيُقَالُ : «لَا سِيَّمًا زَيْدٌ» . يُطَّرَقُ «تَاجُ الْعَرُوسِ» لِلزَّيْبِي [٣٨/٣٢٦] / مادة : (س و و) :  
(٤) أي : «القَامُوسُ الْمُحِيطُ» لِلْمِصْرِيِّ رَأْدِي [ص/١٢٩٧] .  
(٥) في (ج) : «إِلَّا» .  
(٦) في (أ) : «شَيْءٌ» .  
(٧) [١/٤٣٩] ، وَالشَّرُّ هُنَا بِالْمَعْنَى

أَقُولُ : وَتَفْهَمُ هَذِهِ الْأَفْصَحِيَّةُ مِمَّا غُفِدَ عَنْ «القَامُوسِ» أَيْضًا .  
(الطَّمَأْنِينَةُ) بِالْجَرِّ أَوْ الرُّفْعِ . وَالطَّمَأْنِينَةُ - بِضَمِّ الطَّاءِ وَتَوْنَيْنِ بَيْنَهُمَا  
تَحْتَانِيَّةٌ - : السُّكُونُ .

(في الْقَوْمَةِ) بعد الرُّكُوعِ ، (وَالْجِلْسَةِ) بَيْنَ السُّجُودَيْنِ ، وَالْمَعْنَى : لا يَمِشُ  
[الطَّمَأْنِينَةُ] : الْقَوْمَةُ وَالْجِلْسَةُ فِي الْإِعْمَالِ : حَيْثُ (أَجْمَعُوا عَلَى تَرْكِهَا ، إِلَّا  
مَنْ عَصَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى) : اسْتِثْنَاءٌ مُنْقَطِعٌ ، وَالْمَعْنَى : أَجْمَعَ الَّذِينَ أَصْغَرُوا الصَّلَاةَ  
عَلَى تَرْكِ طَمَأْنِينَةِ قَوْمِيَّتِهَا وَجِلْسَتِهَا ، [لَكِنْ] «مَنْ عَصَمَهُ اللَّهُ» - تَعَالَى - وَخَفِظَتْ  
مِنْ أَنْ يَتْرَكَهَا - بَلْ وَفَقَهُ لِمُرَاعَاتِهَا وَأَعَانَةُ عَلَيْهَا - فَهُوَ الْقَائِمُ بِهَا الْمُواظِبُ  
عَلَيْهَا .

(وَأَكْثَرُهُمْ تَرَكَوْهُمَا) : جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ ، عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ : (تَرَكَوْا مِنْهَا  
السُّنَنَ) ، أَيُّ : وَأَكْثَرُ الَّذِينَ أَصْغَرُوا صَلَاةَ تَرَكَوْا نَقْمَةَ وَحُسْنَ رَأْيَ ، أَيُّ  
أَصْلَهُمَا بِالْكُلِّيَّةِ ، فَضْلًا عَنْ طَمَأْنِينَتَيْهِمَا ، وَفِي «القَامُوسِ» : «رَأْسُ الْمَعْرِفَةِ  
أَصْلُهُ» .

(تَرَاهُمْ لَا يَرْفَعُونَ لَهَا) ، أَيُّ لِقَوْمَةٍ وَجِلْسَةٍ رَأَتْ ، أَيُّ لَا يَرْفَعُ  
كُلُّ مَنْهُمْ لَهَا رَأْسَهُ : فَمِنْهُمْ مَنْ يَهْوِي مِنَ الرُّكُوعِ بِسُجُودِهِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَرْفَعُ  
رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ شَيْئًا ، لَكِنْ لَا يَحِثُّ بِصُلْبِهِ حِينَ نَقَمِهِ ، كَمَا أَنَّهُمْ لَا يَرْفَعُونَ  
رُءُوسَهُمْ مِنَ السُّجُودَةِ الْأُولَى إِلَى حَذِّ الْجُلُوسِ

(١) في (ب ، ج ، د ، و) : لَطْمَأْنِينَةُ  
(٢) في (ج ، د) : «لَكُونُ» ، وَهُوَ حَصْرٌ  
(٣) [ص/٥٤٧] .

(وَيَنْفُضُهُمْ لَا يَتِمُّونَ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ) [يَتَسَكِّينَ الْأَعْصَاءَ، وَيُصَلُّونَ الْحَرَكَهَ السَّابِقَةَ عَلَيْهِمَا فِيهِمَا، (كَأَنَّمَا لَمْ يُقَلِّ) عَلَى بَدَنِ السَّجْدَةِ] (لَهُمْ أَتِمُّوا الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ) (١)، أي: كَأَنَّ نِيَّتَهُمْ ~~بِالْإِيمَانِ~~ [لَمْ يَأْتِ بِمَعْنَى] بِاتِّمَامِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ! مع أنه قد صَحَّ عَنْهُ ~~بِالْإِيمَانِ~~ [٢] من رَوَاهُ السَّيِّدُ الرَّسِيدُ - عَلَى مَا رَوَاهُ الشَّيْخَانِ (٣) - أَنَّهُ قَالَ: «أَتِمُّوا الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ، فَوَافِقُ إِنْشَاءِ لَأَرْأَكُمْ مِنْ بَعْدِي»، وَزَيْبًا قَالَ: «مِنْ بَعْدِ ظَهْرِي».

وَبِإِثْبَاتِهِ لَهَا: «أَتِمُّوا» بَدَلُ: «أَتِمُّوا»؛ قَالَ التَّوَيْيُّ لِمَامِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَجُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ: هَذِهِ [الرُّؤْيَى] (٤): رُؤْيَى بَعْضِ حَقِيقَةٍ، انْتَهَى، وَجَرَّمَ بِهِ الْعَسْقَلَانِيُّ (٥)؛ فَقَالَ: «الصَّوَابُ: أَنَّهُ مَحْذُورٌ عَلَى ظَهْرِهِ، وَأَنَّ هَذَا [الْإِنْصَارَ] (٦) - إِذْ رَأَى حَقِيقَتِي بِحَاسَةِ الْعَيْنِ - حَاصِرٌ بِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، عَلَى طَرِيقِ خَرْقِ [الْعَادَةِ] (٧)؛ فَكَانَ ~~بِالْإِيمَانِ~~ يَرَى بِهَا مِنْ غَيْرِ مُقَابَلَةٍ وَقُرْبٍ، انْتَهَى.

(فَسُخِّقًا): مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ لِمُقَدَّرٍ، أَي: أَسْحَقَهُمُ اللَّهُ - تَعَالَى -

(١) سقط من (و).

(٢) سقط من (و).

(٣) أي: الحارثي في صحيحه [رقم/ ٦٦٤٤]، ومسلم في صحيحه [رقم/ ١١١].

(٤) أي: الحارثي في صحيحه [رقم/ ٧٤٢]، ومسلم في صحيحه [رقم/ ١١١].

(٥) في شرح صحيح مسلم [١٤٩/٤ - ١٥٠].

(٦) في (و، ح) الروية.

(٧) في فتح الباري [٥١٤/١]، والنسب هنا بالمعنى.

(٨) في (ج). لإبصار.

(٩) سقط من (و).

سُخِّقًا، يَغْيِي. أُنْعِدَهُمْ نَعْدًا مِنْ لَدُنْهِ النَّجَاحَةِ [وغيرها] (١) مِنْ نَعْمِ الدُّنْيَا، (لَمْ سُخِّقًا) مِنْ نَعْمِ الْبَرَزَخِ، (لَمْ سُخِّقًا) مِنْ [الرَّخْمَةِ] (٢) الْآخِرِيَّةِ. وَهَذَا إِخْبَارٌ عَمَّا يَسْتَحِقُّهُ الْمَذْكُورُونَ.

وَاللَّامُ فِي (لَمْ): مُتَعَلِّقَةٌ بِمَحْذُوفٍ عَلَى سَبِيلِ سَلْبٍ، كَمَا قُلْنَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «قُلْتُ هَيْتَ لَكَ» (٣)، وَبَعْدُ: أَقُولُ مَا ذُكِّرَ لِمَنْ كَانَتْ الصَّلَاةُ (لَهُ نَقْصًا)، أَي: نَاقِصَةً مُخْتَلَةً بِكَ لَا مَآ، أَوْ نَاقِصَةً مُتَزَلَّةً عَنْ دَرَجَاتٍ مَنْ تَمَّتْ لَهُ: إِنْ كَانَ مُتَعَدِّلًا.

(وَحَرْقًا)، أَي: مَحْزُوقَةً، فَإِنْ مَنْ تَرَكَ مَا فِي رُكْنَيْ وَرْثَتِهِ، ثُمَّ مَا بِهِ وَبَيْنَ رُكْنَيْ ثَالِثٍ وَهَكَذَا، فَقَدْ جَعَلَ فِي أُنْدَاهِ خُرُوقًا مُتَعَدِّدَةً.

ثُمَّ شَرَعَ فِي بَيَانِ سَبَبِ اثْتِثَابٍ، فَجَاءَ (وَمَا كُنْتُ هَذِهِ)، أَي: بِصَاعَةِ الصَّلَاةِ (بَلِيَّةً). بِالنَّضْبِ حَرْفٌ كَثَرَتْ، (الْبَلِيَّةُ) نَعْتٌ بِمَفْعَلَةٍ بِمَفْعَدٍ «مُؤَلَّمَةٌ»: اسْمٌ مَفْعُولٌ، وَالْمَعْنَى: بَعْدَتْ فَرَكْنُهَا وَتَرَكْتُ بِكَرْهٍ يَوْمَ نَقِيصِهِ، بَلْ يَتَأَلَّمُ بِتَحَقُّقِهَا الْمُؤْمِنُ فِي تَلَبُّبٍ وَبِأَنَّهُ مَدَّ عَنْهُ مِنَ الْبُكَرِ، (وَنَقِصَةُ عَظِيمَةٍ): لِمَا فِيهَا يَمَّا يَكْرَهُهُ تَعَالَى، (طَارَتْ فِي الْبَلَادِ) حَرْفٌ شَدِيدٌ، أَي: انْتَقَسَتْ مِنْ بَلَدَةٍ إِلَى أُخْرَى، (وَشَاعَتْ بَيْنَ الْعِبَادِ) بِالْكَثْرِ وَالتَّخْفِيفِ، أَوْ بِاللَّصَمِ وَالتَّشْدِيدِ.

(١) سقط من (و).

(٢) في (و): النعم.

(٣) كذا في النسخ بحذف حرف، وخط من (و)، وخط من (و)، وخط من (و).

المُضْطَبِّينَ فِي عُضُوبِ الشَّهَادَةِ، أَلَا بَلَدٌ لَهُ.

(٤) أي: الفِعلُ «نَقَضَ»، وَحَيْثُ يَأْتِي لَارِبًا، مُعَدِّلًا.





(وَسَاوَى) فِي الْإِثْمِ (الرُّضَاةُ) بِضَمِّ الرَّاءِ: جَمْعُ رَاصٍ (١)، دَأْبُ  
وَدَقِصٍ (٢)، يَنْفِي. الدَّيْرُ هُمْ لِقَدَمِ بَكَارِهِمْ عَلَى فَاعِلِهِمْ فِي صُورَةٍ مِنْ يَكُونُ  
بِ. وَلَا تَرْضُ الْمَغْصِبَةَ قَدْ يَكُونُ كُفْرًا. (فَاعِلُهَا) مَفْعُولٌ، (لَتَرْكُ لِإِنْكَارِ  
الْوَاجِبِ عَلَيْهِ) مُتَعَقِّقٌ (الْوَاجِبُ)؛ فَالضَّمِيرُ الْمَجْرُورُ لِ (الرُّضَاةِ)  
بِ (لِتَنْكَارِ) فَالضَّمِيرُ لِلنَّبِيِّ.

(فَعَدَّتِي الْعَمِيرَةَ). جَوَابٌ: (لَمَّا)، وَالْعَمِيرَةُ - كَمَا فِي «الْمُهَذَّبِ»،  
«نَحِيَّةٌ وَلَأَمَّةٌ» يَنْفِي: أَتَرْتُ فِي قَصْرَتِ عَضْبَانِ اللَّهِ - تَعَالَى - عَنِّي مِنْ  
حَافِ أَمْرَةٍ. (وَحَرَّكْتِي الْحَمِيَّةَ) وَوَجَّهْتَنِي إِلَى (أَنْ أَكْتُبَ رِسَالَةً أَبَيِّنُ فِيهَا  
أَدِلَّةَ الْوُجُوبِ)، أَيْ: أَدِلَّةَ وَحُوبِ طُمَأْنِينَةِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَالْقُومَةِ وَالْحَسَةِ.  
(وَقَاتِ التَّرَدِّيَ)، أَيْ: أَقَاتِ تَرَدِّي [تَلَك] الطُّمَأْنِينَةَ، وَهِيَ ثَلَاثُونَ، كَمَا  
يَسْجُدُ فِي الْمَشْرِقِ.

(بِتَلَا أَكُونُ): عِنْدَ لِقَائِهِ: (أَكْتُبُ)، وَكَذَا مَا عَطَفَ عَلَيْهِ، (بِهِدِ  
الشُّكْرَ)؛ يَفْتَحُ الْكَوْفَ (مِنْ الرَّاغِبِينَ): الْمَذْكُورِينَ، أَيْ: مُنْتَظِمًا فِي سِلْكِهِمْ.  
(وَتَكُونُ) - أَيْ: «الرِّسَالَةُ» - بِالنَّصْبِ: عَطَفَ عَلَى: (لِتَلَا أَكُونُ).

(نَصِيحَةُ مَنِي لِقَائِهِ الْمُسْلِمِينَ)، أَيْ: مُنْفَعَةٌ لِجَمِيعِهِمْ؛ [فَقَدْ] ٣٣ قَالَ سَيِّ  
كَتَبَ «الدِّينُ النَّصِيحَةُ» لِلَّهِ، وَلِرَسُولِهِ، وَلِأَيُّمَةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ، دَكَاةُ  
الْبُخَارِيِّ فِي «صَحِيحِهِ» فِي تَرْجُمَةِ (بَابِ) ١٢٠، وَأُورَدَتْ مُسْلِمٌ ١٦٠ مُسْتَدَامٌ مَعَهُ رِبَادُهُ

(١) أَيْ «الْمُهَذَّبِ» فِي عَرَبِ الْحَدِيثِ، لَاسِ الْأَثِيرِ [١/٤٤٧/١] مَادَّةُ (ح م أ).  
(٢) مَقْطُوعٌ مِنْ (هـ).

(٣) مَقْطُوعٌ مِنْ (هـ).

(٤) [٢١/١].

(٥) أَيْ بِهَذَا النِّقَاطِ، قَدْ أُنْهِيَ عَنْهُ.

(٦) فِي «صَحِيحِهِ» [رَقْمُ ٥٥]، مِنْ حَدِيثِ نَبِيِّ النَّبَارِيِّ رَوَّافَقَتُهُ.



وَأَصْلُ مَعْنَى النَّصِيحَةِ الْخَلَاءُ مِنْ، وَنَصِيحَةُ مَنْ عَنِ عَدُوِّهِ حَسَنَةٌ،  
وَإِخْلَاصُ النَّبِيِّ فِي عِبَادَتِهِ  
وَلِالنَّصِيحَةِ لِلرَّسُولِ ﷺ مَصَالِحُ عِدَّةٌ مَعْدُودَةٌ مِنْ عِدَّةِ مَنْ عَنِ عَدُوِّهِ  
وَالنَّصِيحَةُ لِلْأَيُّمَةِ: إِطَاعَتُهُمْ فِيمَا عَذَا الْمَغْصِبَةَ، وَإِشْرَافُهُمْ إِلَى الْخَيْرِ  
وَالدُّعَاءِ لَهُمْ.

وَالنَّصِيحَةُ لِلْعَمَةِ إِشْرَافُهُمْ بِمَنْ مَصْلَاحُ... (ح م أ) لَاسِ  
[مَا] «يُحِبُّهُ لِنَفْسِهِ»

(وَوَسِيلَةٌ إِلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ)، أَيْ: أَسَدٌ... وَبِحَرِّ  
أَيْ: ذَخِيرَةٌ لِي بِأَقْيَمِ دَفْعَةٍ لِلدَّاسِ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ  
فَالْغَايَةُ لَيْسَتْ بِدَاخِلَةٍ فِي الْمَعْنَى، وَنَسَبَهُ إِلَى حَقِيقَةِ الْحَقِّ  
ذَخِيرَةٌ نَافِعَةٌ فِي يَوْمِ الدِّينِ بِالْمَثُوبَاتِ الْآخِرِيَّةِ  
(وَقَدْ وَقَعَ إِلَيَّ) الْجُمْلَةُ: حَالٌ مِنْ تَقْصُرِ حَرَكَتِي

(فِي هَذَا الشَّأْنِ) - أَيْ: فِي شَأْنِ كَيْدِهِ، بِرِسَالَةٍ حَسَنَةٍ، بِشَرَفٍ مَشْرِ  
لَا يُسَاعِدُنِي (٥)، أَيْ: لَا يُعِينُنِي عَلَى الْخَيْرِ (مُخَالَفَتُهُ) [وَلَا] سَمْعِي بِأَنْ  
مُؤَافَقَتُهُ؛ لِمَا لَهُ مِنَ الْحَقُوقِ الدِّينِيَّةِ الْمُوجِبَةِ لِمُتَالِ أَمْرِهِ، وَوَلَايَةِ بَدَنِهِ  
فِيهِ طَاعَةُ اللَّهِ وَطَاعَةُ رَسُولِهِ ﷺ، وَكُلُّ مُسْلِمٍ تَحْتَ طَاعَتِهِ فِي مَشْرِ

(١) فِي (و). «يَجِبُ فِي مَوْضِعَيْنِ»

(٢) مَقْطُوعٌ مِنْ (ح).

(٣) فِي (هـ): سَبَّ

(٤) يَنْفِي: أَنْتَهَاءُ الْعَايَةِ، وَيَبْطُرُ فِي حَقِّ مَنْ يَنْفِي عَنْهُ، وَنَسَبَهُ إِلَى حَقِيقَةِ الْحَقِّ

(٥) كَذَا فِي النَّصْحِ. «يُسَاعِدُنِي»، وَوَقَعَ تَرْجُمَتُهُ فِي مَعْنَى مَنْ يَنْفِي عَنْهُ، وَنَسَبَهُ إِلَى حَقِيقَةِ الْحَقِّ

التَّبَيُّورِيَّةُ [بِرَقْمِ ٢٠٩] قَفْ ٢/٢٠٩ هـ [أ] سَمْعِي

(٦) مَقْطُوعٌ مِنْ (و).

قُلُوا وَهَذَا لِمُشِيرٍ هُوَ. الْمَوْلَى عَطَاءُ اللَّهِ جَلِّي؛ مُعَلِّمُ الشُّنْطَانِ سَبِيحِ  
رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، وَكَانَ مِنْهُ مُعَدُونَةٌ لِلْمُصَنَّفِ فِي أُمُورِ الدِّينِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

(فَسَّرْتُ عَنْ جِدِّ وَاجْتِهَادٍ)، يَعْنِي: اجْتَهَدْتُ عَايَةَ الاجْتِهَادِ فِي  
«رُسُلَةِ» [لِسَبْقِ] ذِكْرِهِ. وَأَصْلُ التَّشْمِيرِ: رَفْعُ طَرَفِ الْإِزَارِ مِنْ  
إِسْنِهِ عَنِ الْإِسْرَعِ فِي لَمَسِيهِ عَنِ الشَّقِّ؛ فَتَشْمِيرُ الْجِدِّ وَالْاجْتِهَادِ الشَّقِّ  
هِيَ قَوَامُ شُكُوكِ وَتَوْضُوحِ الْإِنِّ الْمَقْصِدِ - اسْتِعَارَةٌ [بِالْكِبَايَةِ] وَشَمْرُ  
الَّذِي لَا يَكْمُلُ شُكُوكُهُ إِلَّا بِهِ - وَهُوَ مِنْ خَوَاصِّ الْمُشَبَّهِ بِهِ، وَلَا يَكُونُ فِي نَفْسِ  
[هـ] ذِكْرُهُ مَعَ الْمُشَبَّهِ - اسْتِعَارَةٌ تَخْيِيلِيَّةٌ.

(وَتَوَكَّلْتُ عَلَى رَبِّ الْعِيَادِ): وَلِتَجَأْتُ إِلَيْهِ لِلْفَوْزِ بِالْمُرَادِ، (وَرَبَّنَّهِ  
تَرْبِيئُهُ: وَضَعُ كُلِّ جُزْءٍ مِنْ أَجْرَانِهَا الَّتِي أَخْضَرَتْ أَوَّلًا فِي الضَّمِيرِ - وَهُوَ  
إِحْمَالًا - فِي مَوْضِعِ مُسَابِقٍ لَهُ، (عَلَى مُقَدِّمَةٍ)، يَعْنِي: مُقَدِّمَةُ الْكِتَابِ، وَهِيَ  
طَبَقَةٌ مِنْ نَكَلَاءِ ذِكْرَتْ قَبْلَ لَشُرُوعِ فِي مَقْصُودِهِ؛ لِتَفْعِيلِهَا فِيهِ.

(فِي تَفْسِيرِ تَغْدِيلِ الْأَرْكَانِ)، وَفِي تَفْسِيرِ (الْقَوْمَةُ وَالْجِلْسَةُ)، وَفِي تَفْسِيرِ  
(أَقْوَالِ الْفُقَهَاءِ فِيهَا)، أَيْ: فِي التَّغْدِيلِ وَالْقَوْمَةِ وَالْجِلْسَةِ، يَعْنِي: فِي شَأْنِهِ مِنْ  
الْمُتَكَيِّفَةِ، أَوِ الْوُحُوبِ، أَوِ الشُّبَّةِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ «التَّفْسِيرَ» - كَمَا فِي «الْقَامُوسِ» (١) - : «[الْإِبَانَةُ]» (٢) وَكُلُّ

- (١) فِي (هـ) الشَّيْءِ
- (٢) فِي (ج) الْكَلَامِ
- (٣) رِبَاعَةٌ فِي سَحَةِ (فَاتِحِ) مَقْطَعٍ
- (٤) [ص ٤٥٦]
- (٥) مَقْطَعٌ مِنْ (هـ)، وَفِي (ب) مِنْ الْإِسْنَةِ



الْمُعْطَى، وَتَفْسِيرُ تَغْدِيلِ الْأَرْكَانِ [وَالْقَوْمَةُ] «وَالْجِلْسَةُ»: بِذِكْرِ مَعَايِهَا الْمُرَافَقَةِ،  
وَتَفْسِيرُ أَقْوَالِ الْفُقَهَاءِ: بِذِكْرِ أُدْلِيَّتِهَا، وَإِظْهَارِ ثَمَرَاتِهَا، وَبَرِّرَ مُعْتَدِلَتِهَا، وَرَحِمَهُ  
تَقْدِصِ مَوْضُوعَاتِهَا.

وَفِي (تَفْهِيمِ الْمَذْهَبِ الْمُخْتَارِ) مِنْ بَيْنِ مَذَاهِبِهِ، وَمَحْنِ  
التَّحْقِيرِ وَالتَّغْيِينِ الْمَذْكُورَيْنِ - لَيْسَ هُمَا مِنْ مَعْنَى حَزَبٍ بَلْ هُمَا  
الْخَاصَّةُ الَّتِي هِيَ الْمُقَدِّمَةُ مُحَرَّرٌ، [تَمْكِينٌ] لِأَعْيُنِ مَعْرِفَةِ  
فِيهِمَا تَمْكِينُ الْمَطْرُوفِ فِي نَظَرٍ، كَمَا ذَكَرْتُ فِي (الْمَحَرَّرِ) فِي قَوْلِهِ  
تَعَالَى: «وَلَا ضَيْقُكَ فِي خِدْعِ سَخِرَ» (١)، فَسَيَتُ مَعْنَى صَرْفِيَّةِ  
مِنْ بَابِ ظَرْفِيَّةِ الْأَجْرَاءِ نَتَكَلَّفُ، وَلَا مِنْ بَابِ صَرْفَةِ خَرْبَاتِ سَتَكْنِي،  
كَمَا تَوَهَّمُ.

(وَمَطْلَبُ): عَطْفٌ عَلَى الْمُقَدِّمَةِ، أَيْ ذَنْبُهُ، أَيْ مَذْهَبُ الْمُخْتَارِ  
(مِنْ الْكِتَابِ) الْإِلَهِيِّ، (وَالشُّبَّةُ) شُرُوتُهُ عَلَى صَاحِبِ ضَلَالَةٍ وَشُبَّةٍ، وَخَرْدُ  
[بها] (٢): أَقْوَالُ النَّبِيِّ ﷺ وَأَقْدَامُهُ وَتَفْهِيمُهُ

(وَتَنْبِيهِ): عَطْفٌ عَلَى (مَطْلَبِ) أَوْ مُقَدِّمَةِ (٣) أَيْ ذِكْرِ أَوَّلِ شَرْحِهِ،  
أَيْ: تَرْكُ الطَّمَأْنِينَةِ فِي لُزُكُوعِ وَالشُّكُودِ وَقَوْمَةِ وَحَسَنَةٍ وَلَا يَحْتَمِلُ أَنْ تُنْصَبَ  
لَتِي يَسْتَحِقُّهَا الْمُصَلِّي بِتَرْكِ صُغَائِيَةِ قَوْمَةٍ وَحَسَنَةٍ - وَاسْتَحْدَاقُهُ يَهْدِي شَرْحَ  
الْقَوْمَةِ وَالْجِلْسَةِ رَأْسًا - مِثْلًا لَا حَفْءَ بِهِ مَعْنَى

- (١) فِي حَمِيعِ لُحُوحِ «وَتَفْهِيمُهُ» وَشُبَّةٍ مِنْ
- (٢) فِي (ج) لَتَمْكِينِ
- (٣) أَيْ: كِتَابِ «امْتَحَانِ الْأَدَبِ» الْمَعْرُوفِ
- (٤) مَقْطَعٌ مِنْ (ج)

والشغير ينقطع ، لتبنيه ، فما : للتبنيه على أن استيجاب ترك الطمأنينة  
الآت من الأمور الظاهرة ، لكن قد يحصل الذهول عنها .

ثم إن نخصف بعد أن ختم رسالته مشتملة على أمور ثلاثة - اشتمل خبر  
عنى آخرته - راد في آخرها خاتمة صارت الأجزاء بها أربعة ، والحق سبحانه  
قوله : ( ثم لما رأيت مكرين آخرين : مسابقة ) المقتدي ( الإمام في نشر  
الصلاة ) ، بأن يرفع رأسه قبل الإمام ، أو يخفضه قبله ، ونحو ذلك ، ( ونزول  
الصف ) من الاستواء ، ونترأض ، وقرب صف من صف ، ونحو ذلك - ( وبيان  
خاتمة في بيان وجوب المتابعة ) من المأموم للإمام في أفعال الصلاة . وذكر  
من قولي لعقهاء ومن لأحاديث ، وبيان ( سنن الصف ) ، وقد ذكر ذلك في  
الأحاديث أيضا .

( وياقه التوفيق ) : وهو جعل الأسباب موافقة للمطلوب المحبوب .  
أي : لتوفيق مطلق . ومنه ما يتعلق بهذا التأليف ليس إلا يعونه تعالى . ( و  
تعالى ( التلديد ) . أي : التوفيق والإعانة على الصواب من القول والعمل .  
( والتخفيف ) : وإثبات المطالب .

\*\*\*

## المقدمة



# المقدمة

(المقدمة): [خير مبتدأ [مخلوف]، أي: هذه هي المقدمة] المؤعود بذكرها.

(أشمل): مبتدأ مضاف، خبره قوله [مخلوف]، أي: هذه هي المقدمة. في تفسير تغديل الأركان من قولهم: وعندها مضى شمس. أي: أوضحه في فهم المراد من ذكره لإزالة الخطأ في معنى في نزوع، (في المغرب) في كتاب في لغة، وهو: في معنى. في (الفتاوى) (التأريخية)، [مخلوف]، أي: مبتدأ مضاف. ونص عبارتها: «وما أحدث خلافة» وحسن في نزوع مضاف. أخذها: تغديل الأركان عند أبي حنيفة وأحمد، وفي الحديث: «تغديل أركان الصلاة» تنكير حوارج في نزوع، أي: حوارج في الصلاة (وهو)، أي: ما ذكره لإزالة حد كبير تنكير حوارج في نزوع، أي: حوارج في الصلاة. وفي (القومة بينهما) «و (القومة)» - بانحر - عطف على تركين وسخوة.

(١) سقط من (هـ).

(٢) سقط من (ح).

(٣) في (ج) المسوطة، وهو تحريك.

(٤) وقيل: لا يبر كبر سدة مؤنثة مضاف من غير سدة، أي: حوارج. وسهجة المسمع والموحى [١٤٦/٢].

(٥) [١٤٦/٢].

ولا يجوز فيه الترفع حتى يكون عطفًا على (تسكين)، ويصير المعنى أن التسكين هو التسكين ونفس القومة والقعدة ولو من غير تسكين؛ إذ لا يستقيم حسنة واحدة واحدة، ولأنه يلزم استعمال الكلمة في أكثر من معنى واحد، ولذا سمي الجري (القعدة) في قوله: (والقعدة بين السجدةين) أيضًا.

(ويقرّب منه) نلّمشاركته معه في الأشمليّة دون الأظهرية: (ما ذكره في الاختيار) شرح المختار لمصنّفه، (وهو)، أي: ما ذكره في الاختيار، وهو عائد إلى تعديل الأركان المذكور في عبارة الاختيار، ونصّها: ثم تعديل الأركان ليس بفرض. وقال أبو يوسف: فرض. وهو الطمأنينة<sup>(١)</sup>، إلى آخره. فقوله: (وهو الطمأنينة) إلى آخره: بذل من قوله: (ما ذكره في الاختيار الطمأنينة في الركوع والسجود).

وقوله: (واتمام القيام من الركوع)؛ إمّا أن يراد به: تسكين الجوارح في القومة؛ فهو مرفوع مغطوف على (الطمأنينة)، وإمّا أن يراد به الاعتدال في القومة بعد الانحناء فيها؛ فهو مجزور مغطوف على (الركوع) أو (السجود). فلمعنى: أن التعديل هو الطمأنينة في الركوع والسجود وفي القيام التام والقعدة التامة. ولا يجوز جيتّيد رفعه بالعطف على (الطمأنينة)، وإلا يلزم استعمال الكلمة في أكثر من معنى واحد.

والقعدة في قوله: (والقعدة بين السجدةين): عطف على (القيام).

(وهذان) التفسيران (مُحكمان في الشُّمول)، أي: شمول تعديل الأركان - لتسكين الجوارح في كلّ من المواضع الأربعة - غير مُحتملين لجلالته. إلا أن الأول أظهر من الثاني؛ لأنّ في الثاني احتمالين.

(١) يُطر. الاختيار لتعميل المحتر، لامي الفصل الموصل [٥٢/١].

وقولنا: (تسكين الجوارح في القومة) أخى من كلّ منهما، وبه أخى من قولنا: (اتمام القيام من الركوع)، ومن قول: (طمأنينة في إتمام لقدم من الركوع).

ومن المُحكّم أيضًا: ما ذكره كمال في رادة في (يُصحح لإصلاح). نقلًا عن (الحقائق)؛ حيث قال: (تعديل الأركان هو طمأنينة وتعديل في الركوع والسجود وقومة الركوع والقعدة بين السجدةين). انتهى، وقد حوّه في (إيضاح): [بحقّية] هذا الشُّمول.

(فَيَحْتَمِلُ الْمُحْتَمِلُ) للشُّمول وعدمه من كلام فقهاء (عليهما)؛ لأنّه إذا أمكن الجمع بين المخالفين - تعين المصير إليه - بالإعمال أولى من الإهمال، كما ذكره ابن الهمام في (التخريج)؛ هد. وقد كُلامه يدي يكون نص على عدم الشُّمول؛ فإنه لا يُمكن حمله عليهما، فإن غلب الأول من الآخر وقبضهما واحد يكون الحكم للمتأخر، ولعلّما ينعّم، وإلا فمزاحم لأحد والآثر.

ثم مثل للعبارة المُحتملة؛ فقال: (كعبرة) شرح مخيم الخبر لمصنّفه، حيث قال: (مُصنّفه في ذلك الشرح بعد أن قال في منه ما نصّه: ويفترض التعديل في الأركان، ويُوجبّه في الركوع والسجود، انتهى. أي: ويفترض أبو يوسف).

(قال أبو يوسف: تعديل) مُبتدأ مُصنّف، خبره (فرض) (أركان الصلاة، وهو)، أي: تعديل أركان صلاة (طمأنينة في الركوع والسجود).

وقوله: (وكذا): خبر مُقدّم ونقط (إتمام في قومه، إتمام قيام بهما) مرفوع مُبتدأ مُضاف، ثم إمّا أن تكون لإشارة في قومه (وكذا) أي: نصائية، (لجُملة): (وكذا إتمام القيام) مغضوفة على خمسة (وهو نصائية) أي: ركوع.

(١) في (أ. هـ). حقيقة.

(٢) سقط من (هـ).

وتنزل بئس ثقبه. تسكين الجوارح فيه، والمعنى: أن تغيب  
 صلاة فرض، وهو نصية في تركك والشجود.  
 ومنه نصية في كونه من تعديل الأركان: إتمام القومة وإتمام محس  
 وهو لا ختم هو سخره به بعد تقدم من عبادة المغرب (والأخير)  
 وقد تكون (إشارة إلى تعديل) فجئته: (وكذا إتمام الثبوت معضون  
 على حمة) (تعديل أركان الصلاة فرض)، وتأخير خير (تعديل) -  
 هو حمة [المعصوف] عيه عن الحمة المعصوفة لفظ مع تصد  
 زنة - يبيد كلاء نسوية بين فرضية تعديل الأركان وفرضية إتمام غير  
 وإتمام حمة. بذوقه تحرر من ذكر، وقيل: تعديل أركان صلاة وتر  
 وقد إتمام ثقبه وإتمام الحمة: ثقبه أن تتعديله فريته على إتمام ثقبه  
 تتعديله في فرضية: أن تكون حكمه ولا قوى: وأخرى تتعديله الإحراز عيه بعد  
 بحسب ظاهر، كما حرمه صحت الكشاف في قوله تعالى: ﴿...﴾  
 ومما ذكره من غير وصفه ونسري: الآية ١٠٠، وقول: الحمة  
 فتد: وهو مع حمة المعصوف حمة معصوفة على حمة: ﴿...﴾  
 تحرمه: وقد شبهه في الخطر في [وإن] - حوزة الحمة والحق  
 وذكر في خطري حوزة، وقول: الحمة المعصوفة في حمة  
 وتفسير: من غير وصفه من حوزة حكمه، ونصبتون كمنك: ﴿...﴾

(١) في ف الحمة  
 (٢) [١٠٠]  
 (٣) من ح (ح)  
 (٤) في تفسيره [١٠٠] ونظره من ح

وعلى هذا: يتحمل أن يكون له إتمامه بعد سكين حوزة فيه، أو  
 إتمامه: لا يكون فيه حمة  
 ومعنى العبارة على هذا: لا ختم: أن سكين حوزة فيه، أو  
 إتمامه القومة وإتمام حمة  
 ونقط: إتمام في قوله: وإتمامه حوزة سكين معصوف على  
 (إتمام القيام)، (ومعنى معصوف)  
 (فرض تطل الصلاة تركه، وهو في سكين حوزة فيه، أو  
 نصف، وذلك بما سبقت في كلامه من سكين حوزة فيه، أو  
 من قوله: (المواظاة لوقعة في...) -  
 وما ورد عيه من أن نصية بن سكين حوزة فيه، أو  
 رتبة: لأحد على تركه: فقد حوزة فيه، أو  
 نصية حوزة فيه، وما يرد سكين حوزة فيه، أو  
 في سكين: في سكين حوزة فيه، أو  
 قد تركك، ولا يصدق على حوزة فيه، أو  
 أو كثر شيء يحظر تركه، وهو تركه فيه، أو  
 يحظر تركه، ولا يصدق على تركه فيه، أو  
 من لا يصدق فيه من أن يحظر تركه حوزة فيه، أو  
 في من جهة شرع: فيتركه فيه، أو

(١) في ف (ح) أو معصوف  
 (٢) في ح (ح) حوزة  
 (٣) من ح (ح) حوزة  
 (٤) [١٠٠] حوزة





وان شجود، من قننا: إنه في النعمة: مطلق الانخفاض؛ قال في القاموس: «سجد: خضع»، فكونه محتاجا إلى البيان ظاهرا؛ إذ لا شك أنه لا يستعمل شجود بدني نجده، وكذا إذا قننا: إنه في النعمة: وضع الرأس على الأرض. كما في «نضراح»: «لا يتحقق الشجود الشرعي بوضع وسط الرأس، وكذا إذا قننا: إنه في النعمة: وضع الخبئة على الأرض، كما في «المغرب»: «نزل ووضع أصبع واجبة من أصابع القدم في الشجود الشرعي، وذلك يعرف بالشحن والحاصل: أن المعنى لشرعي قد اعتبر فيه خصوصيات؛ فيحتاج إلى بيان شرعي، ثم إذا قننا بقوله الإجماع فيهم كقبة: فلا شك أن عدم الإجمال فيهم كقبة: «بشكركم» تكرار شجود في الركعة، بل تكرار الركوع في الصلاة أيضا. وسر أن الحديث [بين يديكم] لقزان: كذا أفاده بعض الأفاضل الأعيان في الحور من جهة أبي يوسف ومن واقعه، وهو تفصيل لما سباني في كلام المصنف مخملا (وعبارة صدر الشريعة) «لجرح عطف على عبارة: «مجمع التخرين» والشراد بصدر الشريعة: شارح الوقاية»، وهو عبيد الله بن مسعود ابن تاج الشريعة عمر ابن صدر الشريعة عبيد الله بن محمود بن محمد المحجوبي؛ (حيث قال): «في احتمالها حيث قال (في شرح قول تاج الشريعة)، هذه زلة قلم؛ فإن صاحب الوقاية» على ما هو في «ديحة شرح الوقاية» هو برهان الشريعة: محمود ابن صدر الشريعة عبيد الله بن محمود المذكور، وهو أخت إنتاج الشريعة وجد لإشار «الوقاية» من لاة وقد سبق إلى هذه الزلة صاحب «إصباح الإصلاح» في رسالته في «طبقات الفقهاء»

(١) [ص/ ٢٨٧].

(٢) أي: «الشرح من الصحاح» وهو مختصر له صاحب الخوهرري، تأليف: حماد القرشي، المتوفى بعد سنة (٨٧٠٢) يُنظر: تاريخ التراث العربي: الفؤاد سركي، [١/ ١٠٤].

(٣) [٣٨٣/ ١].

(٤) في (و) للمجمل القراءة لبيان مجمل.

(٥) يعني: العلامة ابن كمال باشا.



(في غد واجبات الصلاة)، وقوله (ومندبل الأركان) بقل من (قول تاج الشريعة)، وهو في «الوقاية» مغطوف على فقرة لعائجة في قوله: «وواجب قراءة الصلحة»، وأما مقول «قل» في قول المصنف (حيث قال)، فهو قوله (خلافا لأبي يوسف والشافعي، فإنه)، أي: بعد أن يرى فرض عطف. وهو الاطمئنان في الركوع، وكذا الاطمئنان في الشجود، وقد سجد تسجدة. وكذا الاطمئنان في القومة (بين الركوع وشجود) في بعد من سجدة. انتهى «عبارة صدر الشريعة»، وكونها محسنة، لأن ذلك في قوله: «وكذا الاطمئنان» تختل الوخمين المذكورين في حماد ع، اشرح جميع.

(فإن قيل: الركوع والشجود ركعتان من أصل الصلاة، فكيف تضمنت وقوله [فيهما] «متعلقان» من بعد الأركان، ولست بقومة والجلسة ركعتين) عند أبي حنيفة ومحمد، ثم إن ذلك يعود لرأسهم بوحث الريادة بالأحاد على الكتاب، كما قدم مع حوت أبي يوسف، فكيف تعد الطمأنينة فيهما من تعديلا الأركان؟ قل: الانشغال من ركعتين بركعتين حرركين بلا خلاف؛ لأن ما يتوقف عليه تركن ركعتين، (وكذا رفع الرأس من الركوع والشجود) ركعتين في بعض الروايات، (كما سباني)، فكون الصلوة بعموم والجلسة (تعديلا لهما)، أي: تركن لركعتين ورفع الرأس

(١) كذا وقع في النسخ: «انتهى» بدلا من «انتهى» وهو «انتهى» والحادثة: أن يكون الفعل «انتهى» مؤنثا، كمن وقع في صحته في بعض النسخ تأنيث الاسم هنا ليس حقيقيا، فحور معه بدلا من «انتهى» مع ترجمته «انتهى» ويظهر في ذلك: «الجمع في بعض النسخ» [ص/ ٣٢] وأوحده بضم «انتهى» الحجاز [ص/ ١٢٤]، والتعريف بمرند غير مسلم بمرند بضم «انتهى» [ص/ ٣٣].

(٢) سقط من (ج).

(٣) زيادة من (هـ).



يَضُدُّ عَلَى الطَّمَانِينَةِ فِي الْقَوْمَةِ : أَنَّهُ تَسْكِينُ الْأَغْضَاءِ فِي الرُّكْنِ  
هُوَ لَا يَنْفَدُ مِنْ رُكُوعٍ إِلَى سُجُودٍ ، أَوْ فِي الرُّكْنِ الَّذِي هُوَ رَفْعُ الرَّأْسِ مِنَ  
الرُّكُوعِ .

وَيَضُدُّ عَلَى الطَّمَانِينَةِ فِي الْجِلْسَةِ : أَنَّهَا الْقَرَارُ فِي الرُّكْنِ الَّذِي هُوَ الْإِنْشَادُ مِنَ  
سُجُودٍ إِلَى سُجُودٍ ، أَوْ فِي الرُّكْنِ الَّذِي هُوَ رَفْعُ الرَّأْسِ مِنَ السُّجُودِ .

( وَتُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ ) عَدُّ طَّمَانِينَةِ الْقَوْمَةِ وَالْجِلْسَةِ مِنْ تَعْدِيلٍ لَا يَرَى  
( مِنْ مَابِ الثَّغْلِيَّ ) ، بَأَن عَتَبَ طَّمَانِينَةُ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ الَّتِي هِيَ تَعْدِيلُ  
رُكْنِي وَرُكْنٌ عَلَى طَّمَانِينَةِ الْقَوْمَةِ وَالْجِلْسَةِ الَّتِي هِيَ تَعْدِيلُ سُنَّةٍ وَسُنَّةٍ أَوْ وَاحِدٍ  
وَوَاحِدٍ ، ثُمَّ طَبَقُوا اسْمَهُ الْعَدَبِ عَلَى الْمَعْلُوبِ مَجَازًا ، ثُمَّ جُمِعَ فَقِيلَ طَّمَانِينَةُ  
الْأَرْبَعَةِ : تَعْدِيلُ الْأَرْكَانِ ؛ فَهُوَ ذَلِكَ عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ مَجَازِيٍّ ، شَامِلٍ لِمَعْنَى  
خَفِيفَةٍ وَمَحْزِيٍّ .

وَقَرِيبَةٌ : عَنْهُمُ الْمُخَاطَبُ أَنَّ الْقَوْمَةَ وَالْجِلْسَةَ لَيْسَتَا رُكْنَيْنِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ  
وَمُحَمَّدٍ ، ( أَوْ يَنْظُرُ فِي التَّسْمِيَةِ ) ، أَي : تَسْمِيَةِ طَّمَانِينَةِ الْقَوْمَةِ وَالْجِلْسَةِ تَعْدِيلِ  
الْأَرْكَانِ ( إِلَى مَذْهَبِ أَبِي يُونُسَ وَالشَّافِعِيِّ ) وَمُؤَافِقِيهِمَا ؛ ( فَإِنَّ الْقَوْمَةَ وَاحِدٌ  
رُكْنَانٍ عِنْدَهُمَا ) وَعِنْدَ مُؤَافِقِيهِمَا .

فَمَعْنَى قَوْلِ الْفُقَهَاءِ : إِنَّ تَعْدِيلَ الْأَرْكَانِ وَاجِبٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ  
الطَّمَانِينَةُ فِي الْمَوَاضِعِ الْأَرْبَعَةِ - الَّتِي يُسَمِّيَهَا أَبُو يُونُسَ تَعْدِيلَ الْأَرْكَانِ ، وَيَرَاهَا  
رُكْنًا - هِيَ وَاجِبَةٌ عِنْدَهُمَا .

(١) كما وقع في الشرح : أنه ، تذكير الضمير ، مع أن الضمير عائد على مؤنث . . .  
الطمانينة ، ولجدة : أن يكون الضمير : أنه ، مؤنثا ، لكن ما وقع هنا صحيح  
العربية ، لأن التأنيث ما ليس خفيفا ، فيحوز معه لتذكير والتأنيث ، مع ترجيح التأنيث  
وقد تقدم توجية نحو ذلك والتأنيث عليه .



وقد يحاط : بأن معنى قولهم «تعديل الأركان» تعديل مختلفاتها  
من أن يكون في دوائرها أو متحولاتها

( والمراد بالقومة ) في عبارة الفقهاء : اشتداد الركون وسجودها  
وأما معناها المعوي ، فهو أعظم منه مفيدا ، أي هذه المرة . . .  
لمراد في عباراتهم ( بالجلسة ) الخوض من سجود . . .  
الخلوس مرة .

( ثم إن مراد صدر الشريعة بقوله «وقدر» أي لا يحدده . . .  
تسبيحة ) ، أي : واحدة ، ( تقدير أدناه ) ، أي : أدنى لاصد . . .  
الربلي ) في «شرح الكفر» : ( حيث قد أدناه من تسبيحة . . .  
( يقتضي أفعل التفصيل ) ، وهو غلط ، أي : يربس أحسن . . .  
( أعلى ) ، وهو ما يتسع فيه قراءة الفاتحة تقريبا . . .  
في الذكر ؛ لتأخير مغرفته عن معرفة نظريته . . .  
ذني بالنسبة إلى الأعلى ، وعلى بالنسبة إلى الأدنى . . .  
تحقيق مقدار الاطمئنان ( في المظن بـ ) ، أي : ما عسى . . .

( وأما أقوال الفقهاء ) - من جهة برحوم وعدمه - في هذه الأشياء  
الطمانينة في الركون والسجود ونفس القومة وحسنه وطمانينة بهما ، فمنحة  
في كمال وضوحها ( إلى تفصيل ، وهو ، أي : تفصيل . . .  
المحل الذي نحن فيه ( ستة أشياء ، أحدها : ركون وسجود . . .  
جسهما ، فيشمل جميع ما في الصلاة من ركوعات وسجودات ، ولا خلاف  
بين العلماء ( ولا شبهة ) لأحدهما ( أي : ركيبهما ) ، مؤنث لاداة تصدق بهما

(١) أي : كثر الدقائق ، [ ١٠٦ / ١ ]





(وثانيها) أي: ثاني السنة: (تَعْدِيلُهُمَا) أي: تَعْدِيلُ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَتَعْدِيلُ  
 بِرَأْسِهِمَا هُنَا جِسْمُهُمَا أَيْضًا، (أَي: تَسْكِينُ الْجَوَارِحِ فِيهِمَا: حَتَّى تَطْمَئِنَّ الْمَفَاصِلُ.  
 وَقَدْ ذَكَرَ) يَمَّا سَبَقَ (أَذْنَاهُ)، وَذَلِكَ مَا يَسَعُ تَسْبِيحَهُ، (وَهُوَ) - أَي: أَذْنُهُ - (الرُّكُوعُ  
 عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَالشَّافِعِيِّ) وَمَالِكٍ وَأَحْمَدَ، (وَأَمَّا) ذَلِكَ الْأَذْنَى (عِنْدَهُمَا) أَي: عِنْدَ  
 عِدَائِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ، (فَسُئِلَ عَلَى تَخْرِيجِ) أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (الْجُرْحَانِيِّ) عَنْ قَاعِدَتِهِمَا  
 وَظَهَرَ هَذَا يُشِيرُ بِهِمْ لَمْ يَطْفُرُوا بِتَقْلٍ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ: أَنَّ الطُّمَأْنِينَ  
 فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ: قَرَضَ، أَوْ وَاجِبٌ، أَوْ سُنَّةٌ، وَرَأَوْا أَنَّهَا لِإِكْمَالِ رُكْنٍ،  
 فَحَكَمَ عَلَيْهِمْ بِالسُّنَّةِ قِيَاسًا عَلَى طُمَأْنِينَةِ الْإِنْتِقَالِ، وَبَعْضُهُمْ بِالْوُجُوهِ،  
 قِيَسَ عَلَى قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ.

وقَدْ ذَكَرَ الصَّخَاوِيُّ - الذي هو أَقْدَمُ فِي الرَّوَايَةِ وَالذَّرَايَةِ مِنْ غَيْرِهِ - مَا يَدُلُّ  
 عَلَى أَنَّ الطُّمَأْنِينَ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ: قَرَضٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ؛ يَسْمَعُ  
 أَنْ يَكُونَ الْإِعْتِمَادُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ مَنْ عَلِمَ حُجَّةً عَلَى مَنْ لَمْ يَعْلَمْ؛ قَالَ فِي «شرح  
 الآثار» - في بَابِ مِقْدَارِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ الَّذِي لَا يُجْزِئُ أَقْلٌ مِنْهُ، مَا نَصَّهُ -  
 «مِقْدَارُ الرُّكُوعِ: أَنْ يَرْكَعَ حَتَّى يَسْتَوِيَ رَاكِعًا. وَمِقْدَارُ السُّجُودِ: أَنْ يَسْجُدَ حَتَّى  
 يَطْمَئِنَّ سَاجِدًا. فَهَذَا مِقْدَارُ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ الَّذِي لَا بُدَّ مِنْهُ. وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ  
 وَأَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ، انْتَهَى.

وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا صَرِيحٌ فِي قَرَضِيَّةِ الطُّمَأْنِينَةِ عِنْدَهُمَا فِي السُّجُودِ، وَطَاهَرُ فِي  
 قَرَضِيَّتِهَا فِي الرُّكُوعِ؛ إِذْ ظَاهِرٌ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِسْتِوَاءِ: الطُّمَأْنِينَةُ بِقَطْعِ الْأَضْطِرَابِ  
 وَالْحَرَكَةِ؛ لِأَنَّ تَسْوِيَةَ الرَّأْسِ مَعَ الْعِجْزِ لَيْسَ بِفَرْضٍ عِنْدَ أَحَدٍ، وَقَدْ حَمَلُوا الْإِعْتِمَادَ  
 فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ فِي عِبَارَاتِهِمْ عَلَى الطُّمَأْنِينَةِ فِيهِمَا، كَمَا سَيَأْتِي فِي ثَانِي السَّنَةِ

(١) فِي «شرح معاني الآثار» [٢٣٢/١].  
 (٢) يُطَر: الْمُضْطَرُّ السَّابِقُ.



(وَوَاجِبٌ عَلَى تَخْرِيجِ) أَبِي الْحُسَيْنِ (الْكَرْخِيِّ) عَنْ قَاعِدَتِهِمَا أَيْضًا، (وَهُوَ  
 الْأَصَحُّ)، وَقَوْلُهُ: (كَذَا فِي «الهِدَايَةِ») ثَابِتٌ فِي بَعْضِ سُجُوحِ  
 «الهِدَايَةِ»: لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ تَزَاهِدِ الدِّينِ أَبِي الْحُسَيْنِ عَمِّي سِ ابْنِ بَكْرِ  
 لِمَرْغِينَانِي، وَقَدْ ذَكَرَ فِيهِ التَّخْرِيجُ، لَكِنْ مِنْ عِبَرٍ لَا يُرْجَحُ أَحَدُهُمَا عَلَى  
 الْآخَرِ، (وَقَالَ فِي «الْنَهَايَةِ») عَلَى «الهِدَايَةِ» (وَجْهٌ قَوْلُ الْخُرَحَانِيِّ)،  
 وَصَدَّرَ كَلَامَهُ: «وَفِي مَبْشُوطِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ، وَفِي خِلَافِ الْكَرْخِيِّ وَالْخُرَحَانِيِّ  
 فِي طُمَأْنِينَةِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ...» إِلَى آخِرِ مَا سَيَأْتِي فِي سَادِسِ سَنَةِ  
 (أَنَّ هَذِهِ الطُّمَأْنِينَةُ) لَنِي هِيَ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ مَشْرُوعَةٌ لِإِكْمَالِ رُكْنٍ،  
 وَهُوَ [الرُّكُوعُ] «أَوْ السُّجُودُ، ([فَتَكُونُ] سُنَّةٌ كَطُمَأْنِينَةٍ فِي الْإِنْتِقَالِ) مِنْ  
 رُكُوعٍ إِلَى سُّجُودٍ، وَمِنْ سُّجُودٍ إِلَى سُّجُودٍ، وَفِيهَا مَشْرُوعَةٌ لِإِكْمَالِ رُكْنٍ هُوَ نَفْسُ  
 الْإِنْتِقَالِ، وَسُنَّةٌ عِنْدَ الْكَرْخِيِّ كَالْخُرَحَانِيِّ، فَهُوَ مُرْتَسِّئَةٌ عِنْدَ أَحَدِهِمَا، فَلَا يَدْفُسُ  
 بِأَنَّ الْمُخْتَارَ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ - عَمِّي سِ ابْنِي - تَبَ وَحْدَةً  
 (وَوَجْهٌ قَوْلِ الْكَرْخِيِّ: أَنَّ هَذِهِ طُمَأْنِينَةٌ) يَوْفَعَةُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ  
 (مَشْرُوعَةٌ لِإِكْمَالِ رُكْنٍ) [مَقْصُودٌ بِنَفْسِهِ، فَتَكُونُ] مُرْتَسِّئَةً وَجْهٌ قِيَاسًا عَلَى  
 الْقِرَاءَةِ؛ فَإِنَّ الرُّكْنَ فِيهَا قِرَاءَةُ آيَةٍ قَصِيرَةٍ، وَوَجْهٌ قِرَاءَةُ وَتَحَةِ الْكُتُبِ،  
 وَقِرَاءَةُ ثَلَاثِ آيَاتٍ قِصَارٍ، أَوْ آيَةٍ وَاحِدَةٍ طَوِيلَةٍ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(١) يَطَر: «الهِدَايَةُ» لِلْمَرْغِينَانِيِّ [٥١/١].  
 (٢) لِحُصَامِ الدِّينِ: الْحُسَيْنِ سِ عَمِّي سِ ابْنِي وَفِيهَا نَفْسٌ مُضَعَفَةٌ - حَقِيقَةٌ.  
 الْمُتَوَقَّى سَنَةِ: (٧١١هـ) يَطَرُ تَرْجَمَتِهِ فِي «أَحْوَالِ عَصَبٍ» عِنْدَ بَدْرِ بَرْهَنِي.  
 [٢١٢/١]، وَهُوَ الطُّفُفَاتُ السَّبْعَةُ السَّبْعِيَّةُ [٥٢/١٥٠].  
 (٣) فِي (ج): الرُّكْنُ.  
 (٤) زِيَادَةٌ مِنْ (و).  
 (٥) سَفْطٌ مِنْ (و).



(بجلاف الانتقل . فإنه ليس بمقصود) لذاته ، ( وإنما المقصود )  
 أنه ركن آخر . ففُتِلَ بالفرق ) بين الركن المقصود وغيره ؛ ( ليظهر السور  
 بعد أبيه . انتهى ) كلامه « السابعة » . وقد يناقش في قوله : إن الانتقال غير مقصود  
 وأنه لا يرد دليل على عدم مقصوديته ؛ بل قد صَحَّ أنه <sup>ممكن</sup> كان يمكن في عدم  
 ما يقرئ منك في قيام . وكان يمكن فيها أخيراً نحو قراءة سورة البقرة ، وقد  
 نجسة بين شخصين ، والذي يكون بمجرد الانتقال لا يناسبه مثل هذا التصريح  
 أنه لا دليل كترجي - بحسب الظاهر - معارض لدليل الخرجاني ، كونه  
 في ذلك دليل على مسيئته ، فعندنا دليل يدل على وجوبها ، ومشتعل  
 في بحسب مقسمته ، كونه قال : إن أردت بالركن في قولك : إنها مشروعة لإكمال  
 ركني - ركن غير مقصود لذاته - ؛ ولصغري من دليلك ممنوعة ، وإلا فكثرة مشروعة  
 ( وفي « التنازحية » . وفي صلاة الأثر ) ، أي : في باب الصلاة من كتاب  
 « الأثر » . كما نقل عنه في « الحديث » . ( عن هشام ، عن محمد : مسألة تدل على  
 قول محمد مثل قول أبي يوسف ) في فريضة الطمأنينة ، ( انتهى ) كلام « التنازحية »  
 ( وقال ابن همام ) في « فتح القدير » : ( سئل محمد عن ترك الاعتدال  
 بالإضافة ، وفي نسخة : « عمن ترك الاعتدال ، بالمؤصول وصلته » ، ( في الركوع  
 والسجود ، فقال : « إني أخاف ألا تجوز صلاته » ، وكذا ) ، أي : مثل ما ذكره  
 ابن الهمام ثبت ( في « الخلاصة » ) ، وكذا في « شرح المنيّة » ، ( وكذا ) ، أي :  
 مثل ذلك المروي عن محمد ( روي عن أبي حنيفة : ذكره في « شرح المنيّة »  
 فقال - بعد أن ذكر قوله : « سئل محمد عمن ترك الاعتدال في الركوع والسجود »  
 فقال : « إني أخاف ألا تجوز صلاته » - ما نصه : « وكذا عن أبي حنيفة » ، انتهى )

(١) هو اسم كتاب مشهور لهشام بن عبد الله الزبيري الحنفي ، المتوفى سنة (٢٠١ هـ) .  
 ينظر « كتب الطهارة » للحاجي حليمة [١٠٨١/٢] .  
 (٢) [٣٠١/١] .

وفي كتاب « الآثار » (١) للإمام محمد بن الحسن الشيباني في باب حجب الصلاة  
 ما نصه : « ولا نذ من أن تنه الكسح ، السجود ، وهو قول أبي حنيفة » ، انتهى .  
 ( وفي « الطهيرية » قال لقاضي لاهوت : « لا يصح » .  
 والسبب المهيمنة : ( أن من ترك الاعتدال في الركوع والسجود ، فإنه لا يصح  
 اعتدال يكون الفرض ) . حرم مقده ، « سمي في حقه سمي بـ ( ابن ) .  
 يدل بظاهره على أن لزوم الإعادة لترك الفرض ، « وهو ما لا يصح » .  
 على أن الطمأنينة في الركوع والسجود فرض عند أبي حنيفة ، « سمي » .  
 ( وذكر شيخ الإسلام شمس الأئمة السرخسي : « لا يصح » .  
 [ يعترض ] (٢) أن الفرض هو الثاني أو الأول . سمي « لا يصح » .  
 مُحْتَمَلٌ لِكَوْنِ لَزُومِ الإعادة لِتَرْكِ الْفَرْضِ أَوْ - - -  
 ( وقال ابن همام ) : ومن المشايخ من قال : « لا يصح » .  
 الثاني ، ( ولا إشكال في وجوب الإعادة ، « على ما هو حجب » .  
 هو الحكم الشرعي ( في كل صلاة ) . بيت مع كونه سجدة ويكون  
 المعداد ( جابر الأولي ) ، أي : صلاة لأولى . وفي بعض نسخ « الأثر » ، في  
 العقل الأول ؛ ( لأن الفرض لا يكرر . وجمعه في الفرض « وهو مصدر مضاف  
 إلى المفعول الثاني ، والأول جفن شبي عرس . سمي بقصبي عدم مسوحه في  
 الفرض عن ذمته ( بالأولى ، وهو ) ، أي : عدم السقوط بالأولى . ذكره ابن  
 الواجب ) ، مع أن تخريج الكرخي - الذي هو الراجح على تخريج الخرجي  
 أن الطمأنينة في الركوع والسجود واجبة ؛ ( إلا أن نذر .  
 فرضاً ( امتنان من الله تعالى . إذ يختص ) . أي : « لا يصح » .

(١) [٤٧٨/١] .  
 (٢) في (أ.هـ) : يلزم  
 (٣) في (أ.هـ) : يعترض

وقوله (عن الفرض) متعلق بقوله : «يَحْتَسِبُ» : (لما علم) :  
فونه «يَحْتَسِبُ» ، يعني : أنه تعالى لا يَحْتَسِبُ عمله الناقص إلا  
فرضه ، نعمه (أه) ، أي : الْمُصَلِّي (سَيُوقَعُ لَهُ) ، أي : للكامل ،  
لدي عنه أنه تعالى لا يُوقَعُ الكامل بقدر : فَيَحْتَسِبُ عمله الناقص  
فرضه (نَهَى) كلام من الهمم .

وأشار بقوله : «إِلَّا أَنْ يُقَالَ» إلى ضَعْفِ الحَوَابِ : لأنه لو حمل  
الأول فرضاً ونُشِيَ مُتَمَمُّهُ لَكُمُلُ الأول : فلا فَرْقَ بين كَوْنِ الأول فرضاً  
نُشِيَ ، ولأن ما ذكره من التَّوَجُّهِ وإن كان مُمَكِّنًا ، لَكِنَّ الشَّأْنَ في إِنْشَاءِ  
حيث نُذِيرُ : لأنه أمرٌ لا يُعْرِفُ بِتَقْيَاسٍ ، بل يَتَوَقَّفُ على إخبارٍ من الله تعالى  
أو من رُسُلِهِ ﷺ .

ولأَصَوْتِ أَنْ يُقَالَ : بِنَ مَنْ قَالَ بِفَرِيضَةِ الثَّانِي مُعْتَمِدًا على قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ .  
بل على قَوْلِ نَكْلٍ ، به على ما نُقِيتُهُ عن الطَّحَاوِيِّ .

ومَّا يُرَدُّ من الهمم على القَوْلِ بِرُكْنِيَّةِ الطُّمَائِنِيَّةِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ :  
كَانَتْ رُكْنًا ثَلَاثَ صَلَاةٍ لَدِي صَلَّي بِتَرْكِ الطُّمَائِنِيَّةِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ - وَإِنَّمَا عَدَمَةُ الشَّيْ  
بعد الثَّابِتَةِ - فَسَدَتْ بِتَرْكِ أَوَّلِ رُكْنٍ تَرْكُهُ ، وبعد فَسَادِهَا لَا يَحِلُّ الْمُصَلِّي فِيهَا

[وَتَقْرِيرُهُ] ﷺ من الأدلة الشَّرْعِيَّةِ : فقد أَجَابُوا عَنْهُ : بَأَنَّا لَا نُسَبِّحُ  
الْمُصَلِّي فِيهَا مَغْصِبَةً ، لَأَنَّ تَرْكَ التَّرْكَ مَفْسِدٌ فَقَطْ ، وَأَنَّ تَرْكَهُ ﷺ إِثْمٌ لَا يُعَدُّ  
تَقْرِيرًا ، وَإِنَّمَا هُوَ تَأْخِيرٌ لِلْيَدِ لِمُضْلَحَةٍ .

فَقَوْلُ : إِنَّهُ ﷺ أَنَّهُ هَذِهِ حَتَّى يَأْتِيَ وَهُوَ حَاضِرُ الْقَلْبِ مُضْغٍ لِكَلَامِهِ ، عَلَى أَنَّهُ  
يَحْتَسِبُ أَنَّهُ ﷺ لَمْ يَسْبِقْ لَهُ أَنَّهُ لَا يُحْسِنُ غَيْرَ ذَلِكَ ، وَجُوزَ أَنَّهُ يَعْرِفُ الطُّمَائِنِيَّةَ  
وَإِنَّمَا تَرْكُهَا تَسْفَلًا وَنَكَسَلًا .

وأما أنه لم يقطع عليه صلاته بغيره فساداً ، ولا اعتدائه ، ولا  
إلى القول والاعتقاد للحق

أقول : بل هذا الإيراد الذي ذكره ابن الجوزي ، ذكره عن  
الطُّمَائِنِيَّاتِ ، فَوْنُ الْمُصَلِّي مَأْمُورٌ بِكُلِّ مَعْنَى ، مَعْنَى عَنِ : كَيْسَرٍ وَفِيهِ  
بعد أخرى تتعدَّدُ المَغْصِبَةُ وَلِهَذَا حَرَّمَ لِنَفْسِهِ مَعْنَى مَعْنَى : كَيْسَرٍ  
تَرْكُ الطُّمَائِنِيَّاتِ ثَلَاثَ مَرَّةٍ وَحُفَّتْ وَثَلَاثُ مَغْصِبَةٍ ، وَغَدَاةً بِكَ ، كَيْسَرٍ  
عَدَمَ كَوْنِهِ مَغْصِبَةً .

وأما على القول بِرُكْنِيَّتِهَا وَفَسَادِ صَلَاةِ مَنْ لَا يَدْرِي بِهَا :  
الْمُصَلِّي مَأْمُورٌ بِتَخْصِيلِ لَطْمَائِنَاتٍ لِأَحْرَ حَتَّى يَكُونَ عَصَاً كَيْسَرٍ  
[أَكْلَ] (١) فِي الصَّلَاةِ وَنَظَرُ " صَلَاتِهِ [بِهِ] ، فَوْنُ مَأْمُورٌ بِكَيْسَرٍ  
[الْأَكْلَ] (٢) ثَانِيًا حَتَّى تَكُونَ مَغْصِبَةً ، وَنَظَرُ

(وَالثَّانِيَا) ، أَي : ثَالِثُ الْأَشْيَاءِ ثَلَاثَةً (الْإِنْقِلَابُ مَعَهُمَا) ، أَي : مِنْ حُسْنِ  
الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ الْأَوَّلِ مِنْ سَجْدَتَيْنِ كُلُّ رُكْعَةٍ ، بِذِكْرِهِ فِي الْإِنْقِلَابِ مَعَهُ ، وَلَا  
فَالْإِنْقِلَابُ مِنْ كُلِّ رُكْنٍ رُكْنٌ ، وَهَكَذَا يُقَالُ فِيمَا سَبَقَ مِنْ قَوْلِهِ (وَرَبُّهَا رَفَعُ  
الرَّأْسِ مِنْهُمَا) .

(١) في (ج ، د) : «أَكْمَلُ» ، وَلَعَنَهُ تَخْرِيفُ  
(٢) كَذَا وَقَعَ فِي النَّسَخِ «وَصَلَ» ، بِذِكْرِ الْعَمَلِ ، مَعَ أَنْ يَدْعَى مُؤَنَّثًا ، وَهُوَ صَلَاةٌ ،  
وَالجَادَةُ : أَنْ يَكُونَ الْعَمَلُ «وَصَلَ» مُؤَنَّثًا ، كَمَا وَقَعَ هَذَا صَحِيحٌ فِي بَعْضِ النُّسخِ ، لِأَنَّ  
تَأْيِثَ الْأَسْمِ هَذَا لَيْسَ حَقِيقِيًّا ، فَيَجُوزُ مَعَهُ تَذَكُّرُ الْعَمَلِ وَنِسْبَةُ ، مَعَ تَرْجِيحِ «سَلَّ» وَ«وَصَلَ»  
تَقَدَّمَ تَوْجِيهُهُ بِهَذَا ذَلِكَ ، وَلِشَيْءٍ عَلَيْهِ

(وهو رُكْنٌ أَيْضًا) كَرُكُوعٍ وَالسُّجُودِ (وَأِنْ كَانَ مَقْصُودًا لِمَعْنَى) لَا يَدْرِي  
 (إِنْ لَا يَتَحَقَّقُ مَا مَعْنَاهُ) أَيْ رُكُوعٍ وَالسُّجُودِ (مِنْ الْأَرْكَانِ إِلَّا هَذَا) لَا يَدْرِي  
 بِأَنَّ الْأَنْتَقَالَ مِنْهُ، وَكُلُّ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الرُّكْنُ رُكْنٌ؛ فَلَا انْتِقَالَ رُكْنٌ مَعْنَاهُ  
 بِرُكْنَيْهِ مُتَّصَةً بِعَنْ كَوْنِهِ مَقْصُودًا لِمَعْنَاهُ.

وَتَقْرِيرُهُ يُقَدَّرُ بِأَنَّ الْأَنْتَقَالَ مَقْصُودٌ لِلْمَعْنَى؛ لِأَنَّهُ مَقْصُودٌ لِحُصُولِ الْأَرْكَانِ  
 وَكُلُّ مَا هُوَ مَقْصُودٌ لِحُصُولِ الْأَرْكَانِ فَهُوَ مَقْصُودٌ لِلْمَعْنَى.

لَهُ عَنَهُ أَنَّ الرُّكْنَ لَنْدِي بَعْدَهُ رُكْنٌ يَكُونُ مُجَرَّدُ الْإِنْتِقَالِ مِنْهُ رُكْنًا، وَرُكْنًا  
 لَا يَنْتَقِلُ مِنْهُ إِلَى رُكْنٍ لَنْدِي بَعْدَهُ فَهُوَ وَاجِبٌ، وَلِذَا لَوْ رَكَعَ رُكُوعَيْنِ، أَوْ سَجَدَ  
 ثَلَاثَ سَجَدَاتٍ؛ فَهَذَا عَلَيْهِ سُجُودٌ الشَّهْرِ.

(وَرَفْعُهُ) أَي: رَافِعُ السُّنَّةِ: (رَفْعُ الرَّأْسِ مِنْهُمَا) أَي: مِنْ الرُّكُوعِ  
 وَالسُّجُودِ الْأَوَّلِ: (قَدْ فِي) شَأْنًا رَحَابَةً، الرُّوَايَاتُ اخْتَلَفَتْ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ  
 ذَكَرَ فِي بَعْضِهَا أَنَّ رَفْعَ الرَّأْسِ مِنَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ قَرْضٌ، وَفِي بَعْضِهَا أَنَّ  
 نَفْسَ الرُّفْعِ لَيْسَ قَرْضٌ، وَهَذَا الْقَرْضُ هُوَ الْإِنْتِقَالُ، وَهُوَ الصَّحِيحُ كَمَا سَبَقَ؛  
 فَقُلْنَا عَنْ «الشَّارْحِيَّةِ» يَفْ، [وَقَدْ فِيهَا أَيْضًا] «أَبْعَدُ أَنْ رَمَزَ لَهُ» الْمُحِيطُ  
 مَا بَعْدَهُ، ثُمَّ عَنِ الزُّوَلَةِ لَمْ يَشَرْطْ فِيهَا رَفْعَ الرَّأْسِ [مِنْ الرُّكُوعِ: يُكْتَفَى بِأَذَى  
 مَا [يَنْطِقُ] عَلَيْهِ ثُمَّ تَرْفَعُ]، وَكَذَا فِي السَّجْدَةِ إِذَا شَرَطْنَا رَفْعَ الرَّأْسِ يُكْتَفَى  
 بِأَذَى مَا [يَنْطِقُ] عَلَيْهِ ثُمَّ تَرْفَعُ، أَنْتَهَى.

- (١) سقط من (هـ، و).
- (٢) أي: المحيط البرهاني، لا من مرة البحاري [٣٣٨/١].
- (٣) في (ب، ج) يظن، والمشتق من «في السُّجُودِ» هو الموافق لما في «المحيط».
- (٤) سقط من (أ).
- (٥) في (ب، ج) يظن، والمشتق من «في السُّجُودِ» هو الموافق لما في «المحيط».

ثُمَّ أَعْلَمَ: أَنَّ ضِدُّورَ الْأَقْوَالِ الْمُخْتَلِفَةِ عَنْ بَعْضِهَا مِنَ الْأَشْيَاءِ مَسَائِدُ، حَتَّى لَا  
 يُنْكَرُ إِلَّا بِالرُّجُوعِ عَنْ قَوْلِ الْآخَرِ، لَكِنْ لِمَا خَرِجَ لِقَاءَهُ بِسَبَبِهَا لَا يَنْبَغِي  
 الْآخَرُ نَسْبُهَا إِلَيْهِ، وَلَا فَقْدَ تَقَرُّرِ أَنَّ لِمَخْطِئِهِ دَوْلَ قَوْلَانِهِ بِحُجَّةٍ عَنْهُ  
 قَوْلًا وَلَا يُنْسَبُ إِلَيْهِ، ثُمَّ بَعْدَ سَنَتِهِ إِلَيْهِ شَعْنُو بَعْضِ حُجَّةٍ، فَاحْدَثَ فِي بَعْضِ رَجْعِ  
 عِنْدَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(وَأَمَّا عَوْدُهُ إِلَى الْقِيَامِ عِنْدَ رَفْعِ الرَّأْسِ مِنَ الرُّكُوعِ وَالْحَسَنَةِ) رَافِعُ عَصَا  
 عَلَى (عَوْدُهُ) - (بَيْنَ الشَّخْطَيْنِ) السَّاعِصِ، يَعْنِي عِدْلِي حَسَنَةً فِي حَمْعِ  
 الرُّوَايَاتِ عَنْهُ.

وَقَوْلُهُ: (لَيْسَ)، كَذَا فِي لُحْجِ تَعْدَادِ فِي نَسْجِ السَّارِحَةِ... ضَرْفٌ  
 «فَلَيْسَ» قَالَ ابْنُ مَالِكٍ فِي «الشَّهْرِ» «يَحْتَاطُّ بِأَعْيَانِ حَرِّ الشَّمْسِ»  
 الْوَاقِعِ بَعْدَ «أَمَّا»، إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ لِقَاءِ، وَفَقْدَ قَوْلِهِ عَنِ عَمَلِهِ، حَقُّ قَوْلِهِ  
 تَعَالَى: «فَأَمَّا الَّذِينَ آتَوْكَتْ وَخُوفُهُمْ كَعَمَلِهِ»... أَي: فَيُفْعَلُ بِهِمْ...  
 ثُمَّ إِنَّهُ لَمْ يَقُلْ: «بِقَرْضَيْنِ» نَعْدَمَ لَأَشْتَدَّ لِقَاحُ حَبِيبَتِهِ، وَفَقْدَ  
 [أَحْصَرَ] (٣).

(وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدٍ أَنْتَهَى. وَقَالَ فِي «بَهْدَايَةِ» مُقْصَرٌ عَنِ بَعْضِ غَيْرِ الْمُقْصَرِ  
 فِي رَفْعِ الرَّأْسِ مِنَ السُّجُودِ الْأَوَّلِ. [وَنَكْشُو] أَي: بَعْدَهُ رُكُوعًا وَدَرَبَةً إِلَى  
 بِمَقْدَارِ الرُّفْعِ)، أَي: فِي الْجَفَادِ الْمُقْصَرِ فِي رَفْعِ الرَّأْسِ مِنْ سُنَّةٍ الْأَوَّلَى.

- (١) أي: شرح تسهيل العوائد [٣٣٨/١]، وليس في «الشَّهْرِ» عَوْدُهُ.
- (٢) أي: أكثر إيجازًا، وهو شَمُّ نَفْصٍ مِنْ بَعْضِ أَحْصَرَ، لَمْ يَمْعِدْ بَعْدَهُ حَرَفٌ.
- المعاصرة [٦٤٩/١].
- (٣) في (أ، د، هـ): «أَحْصَرَ»، وَفِي (ج): «أَحْصَرَ».
- (٤) سقط من (و).





والأصح أنه إذا كان إلى السجود أقرب لا يجوز؛ لأنه بعد ساحة  
 أي. راقب في سجوده الأول، (وإن كان إلى الجلوس أقرب حار. لأنه بعد  
 جلت) مستقلاً [من] السجدة الأولى؛ (فتتحقق) السجدة (الثانية) فإن  
 لهم. روي عن أبي حنيفة: أنه إن كان إلى القعود أقرب جاز، ولا  
 وعنه إذا رفع قدر ما تمر الرياح بينه وبين الأرض جاز، وإلا لا. وروي أبو يوسف  
 عنه: إذا رفع قدر ما يسمى رافعاً جاز. وقال في المحيط: وهو الأصح ونفس  
 المصنف - يعني: صاحب الهداية - مختاراً: «بأنه بعد»: يقتضي اعتداله  
 وقد سُمِّقَ: «بأنه رافع بحيث لا يشكل على الناظر أنه رفع جاز»، فإن [رد]  
 الخبر عن غيره، فهو معنى مختار المصنف، وإلا فهو معنى الرواية الثانية، ثم اعتدلي  
 إذا لم يوسَّضْ في الجنة والقومة، فهو آثم لما تقدم. انتهى كلام ابن المهمم

قل في «نحابة» ما نصه: «اعتز بعض الغافلين بكلمة الجواز الواقع في كتب  
 أثبت لمن ترك الطمأنينة، ولم يعرفوا ما ذكر في كتب أصول الفقه من أن الحور في  
 العبادات بمعنى: سقوط قرصية لقضاء، وفي المعاملات بمعنى: ترتب أحكامها،  
 ألا يرى أنهم يقولون بخوار السبع وقت الأذان؛ يغنون به: أنه يترتب عليه ثبوت  
 البتة، لا أنه يحل ولا يؤثم. كيف وقد قال الله تعالى: «وَدَرُوا الصَّيْحَ» (سجدة ١٤)  
 وكذا مرادهم بخوار صلاة من ترك تعديل الأركان: سقوط قرصية القضاء، وليس  
 الخوار بمعنى الإباحة؛ كيف وهم قد صرحوا بأنهم تاركها ووجوب الإعادة عليه<sup>(١)</sup>  
 وحق هذا العمل المفروغ أن يقال له: حفظت شيئاً وغابت عنك أشياء، انتهى

(١) في (ح. د) عن.

(٢) في فتح القدير (١/٣٠٨، ٣٠٧).

(٣) أي من قصد مقارن. لمع. وفي (ب) «رأه»، والمثبت من باقي النسخ هو المنع  
 لما في «فتح القدير»



(وقال في «النهاية») على «الهدية» فصرخ بالزيت المنفعة له  
 أنشأه عن «التأثر خانية». (في الشجدة رفع الرأس ليس ركناً، وإنما الركن  
 هو الانتقال) من سجدة إلى أخرى؛ (لأنه)، أي لنفسه (لا يفتكه آدم)،  
 الشجدة (الثانية إلا به)، أي: لا انتقال، فيكون ركناً، (إلا أنه)، أي: نفسي  
 (لا يفتكه الانتقال) من الشجدة الأولى (إلى) شجدة (ثانية) إلا بعد رفع  
 الرأس (من السجود الأول علة)، (فيترنم رفع الرأس ضرورة يمكن الانتقال  
 إلى غيره)، وهو السجود الثاني، (حتى لو أمكنه الانتقال من سجود لا يور  
 إلى الثاني (من غير رفع الرأس؛ بأن يسجد) لشجدة الأولى (على وسادة،  
 فأزيلت الوسادة حتى وقع جبهة على الأرض آخره) هذا جعل عند كان عليه  
 من ركن الانتقال ومن الشجدة الثانية وهذا على ما تقدم عن أبي حنيفة  
 أنه إذا رفع قدر ما تمر الرياح بينه وبين الأرض حار (وإن) وضية (لم  
 يوجد الرفع. هكذا قال الشيخ أبو الحسن لقنبري في «التحريد» (سنة  
 كتاب له، (وأما في الركوع: فالانتقال) منه (إلى) لسجود ممكن من غير  
 رفع (للرأس) (أضلاً، فلا يجعل) - للمفعول - (رفع الرأس عنه)، أي: عن  
 الركوع (ركناً. انتهى)، أي: كلام «النهاية».

(وفي «التأثر خانية»: وعن أبي حنيفة أن الانتقال) من ركوع إلى  
 السجود، (ومن السجدة الأولى إلى) [لشجدة] ثانية (قربضاً) وأما رفع  
 الرأس من الركوع والعود إلى القيام، فليس (كل منهما) يفرض (عدم فرضية  
 رفع الرأس من الركوع يستلزم عدم فرضية العود إلى القيام، فلو قل: «وإذا رفع  
 الرأس من الركوع فليس يفرض، فضلاً عن العود إلى القيام» فكذلك تسب

(١) [٥٣٣/٢].

(٢) زيادة من (و).

(وهو)، أي عَدَّة قَرَصَيْنِهما (الصَّحِيحُ مِنْ مَذْهَبِهِ)، أي: الإمام أبي حنيفة رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى (نَهَى) كَلَامَهُ لَنَدَارَ حَيْثِيَّةً.

(وهو)، أي: لَنَدَارَ حَيْثِيَّةً، (أَيْضًا) بعد عِبَارَتِهَا الْأُولَى بِثَلَاثَةِ سَطْرٍ (وَفِي الْحَدِيثِ) إِذَا رَكَعَ تَنَضُّعًا فَلَمْ يَرْفَعْ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ حَتَّى حَرَّ، نَهَى سَقَطَ وَتَهَ سَقُوطُهُ حَرٌّ كَوْنُهُ (سَاجِدًا).

وَقَوْلُهُ (وَهُوَ سَوِيٌّ): جُنَّةٌ حَالِيَّةٌ، (يُحْكَمُ عَنْ عَدَّةٍ) بِتَشْدِيدِ الدَّالِّ مَصْدَرٌ بِمَعْنَى تَنْقُوعٍ، نَهَى عَنْ أَشْوَاحٍ مَعْدُودَةٍ (مِنْ أَصْحَابِنَا) الْفُقَهَاءِ لِحَيْثِيَّةٍ (لَمْ يَحِبُّ عَلَيْهِ سَخْنَهُ نَهَى)، وَمُقْتَصَاؤُهُ: أَنَّهُ وَاجِبٌ.

(وَحَامِلُهَا)، أَي: الْأَشْيَاءُ لثَلَاثَةً: (الْقُومَةُ وَالْجُلُوسَةُ، وَسَادِسُهَا) انْطِمَائِيَّةٌ فِيهِمَا. قَالَ الرَّيْنِيُّ ثُمَّ الْجُنَّةُ وَلَطُمَائِيَّةٌ فِيهَا [وَالْقُومَةُ وَالطُّمَائِيَّةُ فِيهَا] سِتَّةٌ عَدَّ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٌ، (انْتَهَى).

(وَفِي الْخُلَاصَةِ) بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ فِيهَا أَنَّ انْطِمَائِيَّةً فِي الرُّكُوعِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ سِتَّةٌ، عَلَى مَا قَالَهُ الْخُرَازِيُّ، وَوَاجِبَةٌ، عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْكَرْخِيُّ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا سَمَّلَ عَنْ تَرْكِ هَذِهِ الطُّمَائِيَّةِ فَقَالَ: إِنِّي حَيْثُ لَا تُجْزِئُهُ، مَا نَصُّهُ: (وَالْاِغْتِدَالُ)، أَي: تَسْوِيَةُ الْقُصْبِ (فِي الْاِغْتِدَالِ)، أَي: مِنَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، بِغَيْرِ: فِي الْقُومَةِ وَالْجُلُوسَةِ لَا يَكُونُ فِيهِمَا نَجَاءٌ: (سِتَّةٌ بِالْاِتِّفَاقِ)، أَي: مِنَ الْإِمَامَيْنِ. (وَفِي الْهِدَايَةِ) اخْتِلَافُ الْكَرْخِيِّ وَالْخُرَازِيِّ فِي طُمَائِيَّةِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ: أَنَّهَا وَاجِبَةٌ أَمْ سِتَّةٌ (وَأَمَّ الطُّمَائِيَّةَ الْمَشْرُوعَةَ فِي الْاِغْتِدَالِ، فَاتَّفَقَا)، أَي: الْجُرْجَانِيُّ وَالْكَرْخِيُّ (عَلَى ثَلَاثَةِ سِتَّةٍ) (وَأَمَّا لَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ عَنْ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ)، (انْتَهَى)، وَذَكَرَ فِي «الْهِدَايَةِ» بَعْدَ هَذَا قَوْلُهُ: «فَوَجَّهَ قَوْلَ الْخُرَازِيِّ إِلَى آخِرِ مَا سَبَقَ فِي أَوَّلِ الْأَشْيَاءِ السَّتَّةَ».

(١) سقط من (ج. و.)

(وَفِي «الظَّاهِرَةِ» وَعَنْ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ بَاطِلٌ، أَي: عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ (بِتَرْكِ قُومَةِ الرُّكُوعِ)، (انْتَهَى)، (وَفِي «النُّسْبَةِ»): وَقَدْ شَلَّدَ الْقَاضِي (الْعَنْزَرُ) لَتَشْدِيدِ (فِي شَرْحِهِ)

وَقَوْلُهُ: (فِي تَغْدِيلِ الْأَرْكَانِ)، مُنْعَقِقٌ بِغَدَقَةٍ شَدِيدَةٍ، وَحَقِيقَةٌ ذَكَرَ فِي شَرْحِهِ التَّشْدِيدَ فِي شَأْنِ تَغْدِيلِ الْأَرْكَانِ حَسْبَ (أَي: حَرَكَةِ) لَا دُونَ مَخْمُوعَةٍ مُشْتَرَكَةٍ فِي التَّشْدِيدِ.

وَالْأَرْكَانُ: [هِيَ] الرُّكُوعُ وَالسُّجُودُ وَالسُّجُودُ وَشَدِيدٌ فِي عَدَدِ ثَلَاثٍ (تَشْدِيدًا [بَلِيغًا] <sup>(١)</sup>)؛ حَيْثُ حَكَمَ بِوُجُوبِهِ، وَهَذَا يُجْزِئُ عَنِ سِتَّةٍ مِنَ الْوُجُوبِ إِلَى السُّبُوحِ، (فَقَالَ) وَكَأَنَّ كُلَّ رَكْعَةٍ وَاحِدَةٌ حَسْبَ حَيْثِيَّةٍ وَحَسْبَ وَعَدَّ أَبِي يُوسُفَ وَالشَّافِعِيَّ (وَمَالِكٌ وَابْنُ حَبِيلٍ)

(فِيمَكْتُتٍ)، أَي: الْمُضْطَرِ فِي الرُّكُوعِ وَفِي السُّجُودِ وَفِي خِيَرَةِ فِيهِمَا)، وَكَذَا فِي الْجُلُوسَةِ بَيْنَ السُّجُودَيْنِ، وَهَذِهِ تَرْكَةُ صُورَةٍ مَذْمُومَةٍ، حَتَّى يَضْمِنَ كُلُّ غَضْوٍ مِنْهُ، أَي: مِنَ الْمُضْطَرِ، هَذَا لَاحِظٌ وَمَكْتُتٌ هِيَ الْوَاجِبُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ، حَتَّى يَكُونَ سِتَّةً، أَي: ضَامَّةً مِنَ الطُّمَائِيَّاتِ الْمَذْكُورَةِ (سَاهِبًا بِدَرْجَةِ سَهْوٍ)، [أَي: مُسَهَّوَةً]

(وَلَوْ تَرَكَهَا)، أَي: شَيْءٌ مِنْهَا - وَثَابِتٌ صَغِيرٌ، لَأَنَّ خِيَرَةَ الطُّمَائِيَّةِ - (عَمْدًا يُكْرَهُ أَشَدَّ مَكْرَهَةٍ)، (فَدَلَّ حَقِيقَتِي فِي الشَّرْحِ حَقِيقَةً) حَاصِلُهُ: «الْكِرَاهَةُ» لِحَاصِلَةِ تَرْكِ وَاجِبٍ كَرَاهَةُ خِيَرَةٍ، وَحَاصِلَةُ تَرْكِ سِتَّةٍ: كِرَاهَةُ تَنْزِيهِهِ.

(١) في (ج. د.)، على.

(٢) كذلك في (ه. و.)، وفي (أ.)، أي: لا بد.

(٣) سقط من (و.)

(٤) سقط من (ج.)



(وشره في الصلاة) انصافيات المذكورة، (وتكون) تلك الصلاة سبورا  
 فيه تفسيرا (معتبرة في حق سقوط الترتيب) قال في شرح المنيب: لو صلى يوم  
 ذكر له عليه وبيته سنة (فقد) فرضه فسادا موقوفا عند أبي حنيفة، وردا عنده  
 ومضى كونه موقوفا عنده. اهـ [إن] لم يقص الفائتة حتى صلى سنة  
 ذكر لها، عدد بكر صحيحا مثله: [فانه] صلاة الفجر، فصلى ظهر  
 ونعصر ونغرب وبعثه ونفجر من اليوم الثاني، وهو ذاكر لعدته في كل  
 واحدة من هذه الخمس سنة فسادا موقوفا عنده، فإن صلى الظهر من يوم  
 شيء قل ان يقصى عدته، صحت الظهر والخمس التي قبلها، وإن قصى ذلك  
 قل ظهر يوم شيء تقرر قد لحظ.

وهو معنى قوله: صلاة تصحح خمسا، وصلاة تفيد خمسا  
 وفي تصحح هي ظهر يوم شيء إذا أدت قبل الفائتة، والتي نفسها هي  
 العدته إذا ضمت قل ظهر يوم شيء، انتهى كلام شارح المنيب.  
 فلو صلى ظهر اليوم شيء في الصورة المذكورة بترك الطمأنينة، فهي معتبرة  
 في حق سقوط الترتيب، ومصححة للخمس التي قبلها، لكن في البحر: -  
 نصه: أعلم أن المذكور في الهداية، وشروحها، وأكثر الكتب: أن انقلاب  
 الكل حائرا موقوف على أداء ست صلوات.

(١) سقط من (أ)  
 (٢) أي قاصد أي قل شيء، أي فاعله بغير المصاحح المنير للفيومي [ص ٣٠]  
 مادة (ب ت ث)  
 (٣) سقط من (هـ، و)  
 (٤) كما في (ج، هـ، و)، وفي السج الأخيرة ما هو أقرب إلى: «وله»  
 (٥) أي البحر الرائق شرح كبر المفتي لاس بحجم [٩٦/٢]



والصلوات أن يقال حتى لو صلى خمس صلوات وخرج وقت واحدة  
 من غير قضاء العائنة - انقبت لكل حذر، لأن الكفاية المنصبة هي صورة  
 الفوائت مينا، فإذا صلى حمدا وخرج وقت واحدة صارت بعد ذلك بعدة  
 المتروكة أولا، وقد ذكر هذا في فتح القدير، انه صلى لله تعالى في  
 المختار، وعبارته: ثم اعلم أن فساد الصلاة في يوم موقوف عند أبي  
 حنيفة، دون كثرة وصارت الفوائت مع الفائتة مينا ظهر صحتها، وإلا فلا، انتهى  
 أقول: وقد اقتصر صاحب التنوير، وشيخه حضرتي على ما ذكره  
 صاحب البحر، ولا يستقيم على ذلك قوله: صلاة تصحح خمسا، ولا  
 يقال: إن الصلاة المصححة للخمس هي بعد يوم شيء في غير حديثه،  
 لأنها صححت نفسها وأربعة قبلها، لا يقول لو صلى هذه حمدا، ثم  
 قصى الفائتة قبل خروج وقت هذه حمدا - سقط عنه ترتيب، وقد  
 قلوا: لا يتحقق قواث الست لا بخروج وقت حمدة بل بوقت حمدة  
 (وتحواه): كسقوط فرضية قصدها، (كم صاف صوف) بزيادة  
 (جنبيا) يلزمه الإعادة للطواف وخون مائة مائة، ويرجع إلى أنه بقوا  
 بإخرام جديد، فإن لم يعد وبقيت مدة حرة، وبمفسر في حوشه بمرص  
 وحصول الجبل في حق النساء - كما في «فوق» «صباح» - «هو» «صوف»  
 (الأول، وكذا)، أي: مثل من طاف حرا هذا الذي ترونه في صلاة،  
 (انتهى) كلام القبة.

(وفي التاتارخانية وفي شرح الصوري) وبوترة بقومة حارث صلواته.  
 ولكن تكره أشد الكراهة، يعني عند أبي حنيفة ومحمب

(١) سقط من (ج)  
 (٢) سقط من (أ)



عنه أن القومة واجبة، (وقال ابن الهمام) في شرح قول الهداية  
 [إن] القومة والجلسة سنة عندهما - يعني: عند أبي حنيفة ومحمد بن  
 نضلة، (أي باتفاق المشايخ)، وسهم الجرجاني والكزحني، (سما  
 الطمائية)، أي في الركوع والسجود، (على ما سمعت من الحلاف)، وفي  
 سنة على تخريج الخرجي، وواجبة على تخريج الكزحني، وإن من المشايخ من  
 قال: يلزمه الإعادة بتركها، ويكون الفرض هو الثاني.

ثم طهرهما: أن من الهمام لم يجد في كلام أحد من المشايخ في حق القومة  
 والجلسة عن الإمامين رواية غير رواية شئيهما.

(وعند أبي يوسف - هـ)، يعني: الطمائية في الركوع وفي السجود ونفس  
 القومة والجلسة، وأما الطمائية فيهما [فلم] يتعرض [لها] ابن الهمام،  
 كما لم يتعرض لها في الهداية.

(فرائض، للمواظبة عليها) من النبي ﷺ، (الواقعة بيانا) لمجمل القرآن،  
 فإن الله تعالى أمرنا بالصلاة مجملا، وبينها النبي ﷺ يفعله، [فالتحق]  
 بيت به، وحكم الميث - ولو خير واحد - حكم المجمل المئين حتى في مدة  
 الفرضية، ولذا اختلفوا على فرضية مسح ربيع الرأس في الوضوء بحديث مسح  
 الناحية، وقد قل ﷺ: «صلوا كما رأيتموني أصلي»، فجميع ما كان النبي

- (١) في (و): الهمام.
- (٢) زيادة من (و).
- (٣) في (ج): ولم.
- (٤) في (ج، د): لهما.
- (٥) في (ج، هـ): فالتحق.
- (٦) هذا جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه [رقم/ ٦٠٥]، من حديث مالك

بفعله في صلاته يكون قرضا إلا ما أخرج بدليل، وله يرد ذلك على عدم  
 فرضية الطمائية في الركوع والسجود وعدم فرضية القومة والجلسة، وقد قدم  
 بعض ما يتعلق به في أول المقدمة في حل ما يقفه عن (شرح مجمع سخرين)،  
 (وأنت علمت)، أي: عرفت (حال الطمائية)، أي حكم طمائية في  
 والسجود، أراد ابن الهمام بهذا الكلام ما ذكره قبله في حديث نفسه، صلاته من  
 ترجيح كون الطمائية واجبة على تركيتها وشئيهما، ونفس كلامه  
 أمره بإعادتها: ليوقعها على غير كراهة لا بسداد، ولا ما تروى حتى  
 وتقريره من الأدلة الشرعية.

وحديث وجب حمل قوله: «فأنت لم تصل» على صلاة الحية عن (هـ)،  
 على قول الكزحني، والمنسوبة على قول الخرجي، ولا أن يوصى لأن محار حيتيد  
 في قوله: «لم تصل» يكون أقرب إلى الحقيقة، ولأن نحوه دليل الوجوب، وقد مثل  
 محمد بن تركها فقال: «إني أخاف ألا تحور»، وعن سرحسي (من ترك لا عند  
 تركه الإعادة)، ومن المشايخ من قال: يتركه، ويكون فرض هو الثاني، انتهى  
 وقوله: «لما تركه حتى أتم»، قد مر لحوثه في أبي الأشيب، سنته، فلا تغفل  
 (وبشئني) من جهة النظر إلى قوة الدليل (أن تكون لقومة وحبسة  
 واجبتين)، على خلاف ما ذكره صاحب الهداية (للمواظبة) منه ﷺ  
 عليهما، مع قوله: «صلوا كما رأيتموني أصلي»

= بن الحويث وصحيفة.

- (١) في فتح القدير [٣٠١/١].
- (٢) هذا جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه [رقم/ ٧٢٤]، ومسلم في  
 صحيحه [رقم/ ٣٩٧]، وغيرهما من حديث أبي هريرة.
- (٣) هذا جزء من حديث مصنف نحرجه



(ولما رَوَى أصحابُ السَّنَنِ الأربعة)، أبو داود؛ سليمان بن الأشعث السجستاني، وأبو عيسى؛ مُحَمَّد بن عيسى بن سورة الترمذي<sup>(١)</sup>، وأبو عبد الرحمن؛ أحمد بن حنبل النسابي<sup>(٢)</sup>، وأبو عبد الله؛ مُحَمَّد بن يزيد بن عيسى القروي<sup>(٣)</sup>، ومآجه: لَقَبُ يَزِيدَ.

(والذَّارِقِيُّ<sup>(٤)</sup> واليَهَنِيُّ<sup>(٥)</sup>): من حديث [أبي] <sup>(٦)</sup> مَسْعُودٍ عَمْرٍو، كذا في السَّنَنِ الأربعة بِلَفْظِ الكُنية، وأبو مَسْعُودٍ اسْمُهُ: عَقْبَةُ بن عمرو الأنصاري البذري، والذي في نُسَخِ «الرسالة» - تبعًا لما في بعض نسخ ابن الهمام - : «ابن مَسْعُودٍ»؛ فهو زَلَّةٌ قَلَمٌ؛ إذ ليس هذا من مَرَوِيَّاتِ عبد الله بن مَسْعُودٍ المهاجري، (عن النبي ﷺ: لا تُجْزَى) بالفوقية من الأفعال، أي: لا تكفي (صلاة لا يُقيم الرجل) - وكذا المرأة - (بها ظهرة)، كذا في النسخ [تبعًا لنسخ ابن الهمام] <sup>(٧)</sup>، والذي في «الترمذي» و«النسائي» و«ابن مآجه»: «صَلَبُهُ».

وأما رواية أبي داود، فهي وإن كانت بِلَفْظِ: «الظَّهْر»، لكن فيها حذف وتأخير، وَلَفْظُهَا: «لا تُجْزَى صلاة الرجل حتى يُقيم ظهْرَهُ».

- (١) في «سته» [رقم/٨٥٥].
- (٢) في «الجامع» [رقم/٢٦٥].
- (٣) في «سته» [رقم/١٠٢٧].
- (٤) في «سته» [رقم/٨٧٠].
- (٥) في «سته» [٣٤٨/١].
- (٦) في «السنن الكبرى» [٨٨/٢].
- (٧) في «هـ»: أبو.
- (٨) سقط من «هـ».



(في الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ)، رأى من هُتِمَ: أنه انفراد بوجهه الفه في تَخْصِيلِ انتصايه بعد الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ. ولذا اخْتِجَ [به] عيسى وخباب وسه والجليلة، لكن لا يَظْهَرُ جَيِّدٌ وَجْهَ ظَرْفَةِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ؛ وقد انْخَصَ كَمَهُ «في» بِمَعْنَى: «من»، أو يُقَلَّرُ مُضَافٌ أي: في السُّجُودِ وَالرُّكُوعِ وَشُحْدٍ وَهُوَ هو الذي جَزَمَ به المُضَفُّ فيما سيأتي من حديث عيسى بن شبيب. ثم لا يخفى أن غَدَمَ الإجزاء يَفْتَضِي الفرضية، كما هو قول أبي يوسف: لا بأس به حديث لما كان ظَنِّي الثبوت حكمنا به هو مقتضى ظنِّي عيسى. هو بخوب. (١) الله تعالى أعلم <sup>(٢)</sup>.

(وقال الترمذي: «حديث حسن» [صحيح]).

الصحيح: ما رواه عدل تام لفظ، متصل بسد بلا علة ولا شذوذ

والحسن: ما رواه خفيف الضبط، مع باقي الشروط المذكورة

فهما وَصَفَانِ مُتَصَادِفَانِ، فَاتَّحَمَ بينهما، إِنْما من جهة تدبير ب. كان [للحديث] <sup>(١)</sup> إسنادهان في نفس الأمر، ولأ وهو حذف أدلة ترديد، أي: حسن أو صحيح، والترديد في الحكم لثردد في كفية صريح الراوي، ومعنى هو صحيح إن كان [راويه] <sup>(٢)</sup> تام الضبط، حسن ب. كان حفيضة

- (١) سقط من (ج).
- (٢) زيادة من (و).
- (٣) سقط من (أ، و).
- (٤) في (ج، د): الحديث.
- (٥) في (أ، ج): روية.



(وَمَعْنَى) أَي: وَتَعْلُ كُلًّا مِنَ الْقُوَّةِ وَالْجِلْسَةِ (كَذَلِكَ) أَي: مِثْلَ مَنْ  
 التَّوَكُّعِ وَالتَّشُّوُّدِ فِي نَوَاحِبِ (عَدَمِهِمَا) ، وَإِنَّمَا لَمْ يَحْزَمْ بِهِ اسْمُ الْفِعْلِ  
 يَجْزِيهِ [صَرِيحَةً] فِي بَيْنِهِمَا ، وَرَأَاهُ مِمَّا يَفْتَضِيهِ أَصْلُهُمْ وَاقْتَضَاهُ  
 وَحْدَهُ لَمْصُفٍّ كَمَا تَسْتَقْبَلُ وَنُسِبَةُ عَلَيْهِ أَيْضًا ، (وَيَدُلُّ عَلَيْهِ) أَي: عَنِ الْفِعْلِ  
 كُلِّ مِنَ الْقُوَّةِ وَالْجِلْسَةِ عِنْدَهُمَا (إِيجَابُ سُجُودِ الشُّهُو) ، [أَي] [حُكْمُهُمَا]  
 بِوُجُوبِ سُجُودِ الشُّهُو] (فِيهِ) ، أَي: فِي تَرْكِ كُلِّ [مِنْهُمَا] "شُهُوًا"  
 وَإِنَّمَا قُلْنَا: إِنَّهُمَا أَوْجَبَا سُجُودَ الشُّهُو [فِيهِ] ، (لِأَنَّ ذِكْرَ فِي مَعْنَى  
 قَاضِيَةً) فِي فَعْلٍ مَا يُوجِبُ الشُّهُو: الْمُصَلِّي: مُبْتَدَأً ، وَخَبَرُهُ: (أَي: رَأَى) بِ  
 يَرْفَعُ رَأْسَهُ) مِنْ رُكُوعِهِ (حَتَّى خَرَّ) مِنْ رُكُوعِهِ (سَاجِدًا) : حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ  
 أَي: مَقْطُوعَةً وَتَمَّ سَقُوطُهُ حَالٌ كَوْنُهُ سَاجِدًا (سَاجِدًا) : حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ (لَمْ يَرِ  
 تَحَوُّرُ ضَلَاتِهِ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ ، وَعَلَيْهِ) سَجَدَنَ (سَجَدَ)  
 انْتَهَى كَلَامُهُ فَصَبَحَ . وَالصَّهْرُ: أَنَّ ابْنَ الْهَمَامِ رَأَى أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى وَجوبِ  
 عِنْدَهُ ، وَأَنَّهُ يُؤْخَذُ مِنْهُ وَجُوبُ الْجِلْسَةِ ، وَلَزُومُ سُجُودِ الشُّهُو بِتَرْكِهَا  
 لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا مُكْمَلٌ يُرْكَنُ مَقْصُودٌ بَعِيرُهُ ، وَفِيهِ مَا سَيَذْكُرُهُ الْمُصَنِّفُ .  
 ثُمَّ قَالَ ابْنُ الْهَمَامِ: (وَيُحْتَمَلُ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ: «إِنَّهَا قَرَائِضُ  
 الْقَرَائِضِ الْعَمِيَّةِ» ، لَا الْاِعْتِدَادِيَّةِ ، (وَهِيَ الْوَاجِبَةُ) : قَالَ فِي «الْحَاشِيَةِ»  
 الْقَرَائِضُ [وَالوَاجِبَاتُ] تَشْتَرِكُ فِي الْإِثْمِ وَالْعَذَابِ بِالنَّارِ وَجِزْمَانِ الشُّعَاعِ ،  
 فِي الْاِعْتِقَادِ ، لِأَنَّ مَنْ أَنْكَرَ الْقَرَائِضَ يَكْفُرُ بِالْاِتِّفَاقِ ، بِخِلَافِ الْوَاجِبَاتِ ، سَمِيَ

- (١) فِي (ب، ف): صَحِيحَةٌ .
- (٢) فِي (أ، هـ، و): حُكْمُهَا
- (٣) مَقْطُوعَةً (ج) .
- (٤) فِي (ج، هـ): مِنْهَا .
- (٥) مَقْطُوعَةً (هـ) .
- (٦) فِي (أ): وَاجِبَاتُ .

(مِيزَانُ الْحَلَالِ) بَيْنَ الْإِمَامِ وَبَيْنَ مَنْ يَسْتَعِينُ بِهِ  
 الْهَمَامُ ، وَفِيهِ نَظَرٌ ، لِأَنَّ الْقَرْنَ الْعَمِيَّ لَمْ يَنْصَحْ بِإِيجَابِ  
 الْحَوَازِ بِقَوَاتِهِ ، وَالوَاجِبُ لَا يَقُوتُ الْجَوَارِ بِقَوَاتِهِ ، فَسَبَّحَ وَتَوَكَّلَ  
 وَإِنْ تَقَارَرَتْ دَلِيلَاهُ فِي الْقُوَّةِ  
 (وَقَالَ) ابْنُ الْهَمَامِ (أَيْضًا: وَأَنْتَ عَظُمْتَ أَنْ تُنْفِصَ بَيْنَ بَيْنِ  
 وَخَبَرْتُ أَبِي مَسْعُودَ (فِي كُلِّ مِنَ الطَّنَائِيَةِ) ، (أَي: عِنْدَ  
 (وَالْقُوَّةِ) : عَظُمْتَ عَلَى (الطَّنَائِيَةِ)  
 (وَالْجِلْسَةِ الْوُجُوحُ) وَقَدْ ، (أَي: بَيْنَ جِلْسَةِ الْوُجُوحِ مِنْ بَيْنِ  
 التَّقْدِيرِ عَلَى الْهِدَايَةِ) (لَمْ يَحْزَمْ بِهَا) (أَي: بَيْنَ جِلْسَةِ الْوُجُوحِ مِنْ بَيْنِ  
 أَنَّ كَانَ فِيهِمَا أَنْجِدَةً ، (فَهُوَ تَمَّ سَجَدَهُ مِنْ بَيْنِ جِلْسَةِ الْوُجُوحِ مِنْ بَيْنِ  
 فِيهِمَا .  
 (يَقُولُ الْعَبْدُ الضَّعِيفُ عَصَمَةَ عَدُوِّي) (أَي: حَقِيقَةً مِنْ حَقِيقَةٍ  
 شَيْئُهُ) ، أَي: اسْتَشْهَدَ بِسَجْدِهِ عَلَى أَنْ وَجُوبَ سُجُودِ الشُّهُو بِتَرْكِهَا  
 حَنِيفَةً وَمُحَمَّدٍ ، (بِمَسْأَلَةٍ فَصَبَحَ بِرَأْيِهِ) (أَي: أَنَّهُ وَصَحَّ بِحُكْمِهِ  
 أَنْ يَكُونَ إِيْجَابُ الشُّهُو) الْمَذْكُورُ فِيهِ (يُجْزِيهِ بِرَأْيِهِ) (أَي: بِرَأْيِهِ  
 بِتَرْكِ الْقُوَّةِ ، وَلَا يَسْتَلْزِمُ الْأَوَّلُ الثَّانِي) ، (أَي: لَا يَسْتَلْزِمُ بَدَأَ بِسَجْدِهِ  
 الرَّأْسِ إِيْجَابَهُ بِتَرْكِ الْقُوَّةِ ، وَلَا بِسَجْدِهِ بِرَأْيِهِ بِرَأْيِهِ بِرَأْيِهِ  
 الَّتِي هِيَ أَحْصَى : (لِأَنَّ عَرَفْتَ أَنَّ) (أَي: حَقِيقَةً وَتَوَكَّلَ) (أَي: حَقِيقَةً  
 يُعْنِي: فِي الرَّابِعِ مِنَ الْأَشْيَاءِ سُنَّةٌ مِنْ تَرْكِهَا (أَي: بِرَأْيِهِ) (أَي: بِرَأْيِهِ)  
 وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ الْاِسْتِثْنَاءِ



(ولكن) : استشهد على قوله : ( في استشهاده نظر ) ، والمعنى : أن  
وإن كان غير كاف ، لكن ( يكفي في هذا الباب ) ، وهو وجوب القومة وحسنه  
عند أبي حنيفة ومحمد ، الذي اختلج عليه ابن الهمام بذلك الدليل المنطوق  
( ما نقلناه ) في أول ما يقتضيه سادس الشئ ( عن الطهيري ) ، و « التنازح »  
( والفتية ) : من كلام كل من الأوليين يدل على وجوب القومة ، ويخرج  
بكلامهم عن وجوب الجلسة بالمقايضة ، وكلام « الفتية » يدل معارضة على  
وجوب تضمينة في القومة والجلسة ؛ فدلالة على وجوبهما بالأولى

ثم عطف على قوله : ( وفي استشهاده نظر ) ؛ عطف جملة اسمية على جملة  
اسمية قوله : ( وأيضاً حمل الفرض على الوجوب في مذهب أبي يوسف ، ورفق  
الخلاف ) بينه وبين الإمامين ( غير صحيح ) .

فلا حمل : مبتدأ . ( ورفع ) : عطف عليه . ( وغير ) : خبره . وقوله  
( أيضاً ) : منقول ليفعل مقدر ، أي : أص أيضاً ، يعني : عاد الاعتراض على  
الهمام عوقاً ، وهو معتبر بين العاطف والمعطوف .

( لما ذكر في عدة من الكتب المتنبه ) : مما يدل على تحقق الخلاف بينهما .  
وذلك لأنه ذكر في بعضها : أن تعديل الأركان عند أبي يوسف ركن . وذكر في  
بعضها : أنه فرض عنه لا واجب . ( وقد ذكرنا بغضه ) ، أي : بعض ما ذكر في  
الكتب ( سابقاً ) في أول المقدمة ، نقلاً عن « شرح مجمع البحرين » ، وحدث  
البعض : ( أن الصلاة تبطل بترك تعديل الأركان عند أبي يوسف ، وأنه مذهب  
الشافعي ) . وهذا نص في الركنية [ ١ ] .

( ثم إن مذهب الإمام أحمد ) بن محمد بن حنبل ، ( ومذهب مالك ) بن

( على الرواية الصحيحة ) [ انتهى ] .  
وأبي يوسف في ركنية الأمور الستة السابقة وفرضيتها .

قال في « الحاشية » : « أخذها : الركوع والسجود . وثانيها :  
وثالثها : الانتقال منهما . ورابعها : رفع الرأس منهما . وخامسها :  
والجلسة . وسادسها : الطمأنينة فيهما » . انتهى

وأما الرواية الأخرى عند المالكية ، فيها : أن الحنفة الأول من  
المذكورة أركان ، وأما الطمأنينة في القومة والجلسة ، فلما يلزم سجدة الشهادة  
بتركها ، ولا تبطل به الصلاة

( فظهر ممّا ذكرنا ) من أقوالهم ( أن لا يسجد بها ) . أي : من سنة  
المذكورة ، ( أغني : الركوع والسجود ) . وقد عطفهما بما سن لأحد حكمهم  
شيئاً واحداً ، ( والانتقال ) منهما ( ركن وفرض بلا خلاف ، وهذا الخلاف في  
الأربعة الباقية ) من الستة : أحدهم : تضمينة في الركوع والسجود ، ثاني  
رفع الرأس منهما . والثالث : القومة وحسنه وترفع تضمينه فيهما

( و ) ظهر ( أن في طمأنينة الركوع والسجود عن أبي حنيفة ومحمد ثلاث  
روايات : أصحها : الوجوب ) . لكونه مقتضى دليل قوي وفصيح في  
كلامهم ، حيث ذكر فيما تقدم أنه واجب على تخريج الكرخي .

وقال ابن الهمام [ ٢ ] : « إن مقتضى الدليل في كل من الطمأنينة والقومة  
والجلسة : الوجوب » . وقال القاضي الصلبي [ الشهيد ] [ ٣ ] : « وأكمال كل ركن  
واجب عند أبي حنيفة ومحمد »

( ١ ) في ( ج ) : المعنى .

( ٢ ) في فتح القدير [ ٣٠٢/١ ]

( ٣ ) زيادة من ( و )

(وَدُونَهَا) : مُبْتَدَأٌ لِأَنَّهُ لَيْسَ ظَرْفًا ، أَي : دُونَ رِوَايَةِ الْوُجُوبِ ،  
بِإِرْجَاءِ وَحْدَةٍ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا ، مَهْوَ صِنْتُهُ بِمَوْضُوعٍ مُفَدَّرٍ ، أَيْ :  
(السُّبْبَةِ) ، لِفَقْدَانِ قُوَّةِ دَلِيلِهَا وَإِنْ كَانَتْ مُصَرَّحًا بِهَا فِي كَلَامٍ بَعْضُهُمْ ،  
نَحْنُ خَدِمْ هَذِهِ نَدْعُو ، وَاسْتَدَلَّ عَلَيْهَا بِطَرِيقِ الْقِيَاسِ ، مَعَ أَنَّ دَسْتَهُ مُعَرَّبٌ  
هُوَ أَقْوَى مِنْهُ .

(وَأَضْعَفُهَا) - أَي : أَضْعَفَ الرِّوَايَاتِ - (اِحْتِمَالُ الرُّكْنِيَّةِ) ، أَي :  
الْمُحْتَمَلَةِ فِي كَلَامِهِمْ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُصَرَّحًا بِهَا فِيهِ ، فَالْمُضَدَّرُ بِمَعْنَى : سَمْعُ  
وَصَدَقَ بِصَدَقَةِ نَفْسِهِ فِي مَوْضُوعِهِ ، وَإِلَّا فَاحْتِمَالُ ذَلِكَ الْكَلَامِ بِهَا هُوَ  
الْاِحْتِمَالُ ، ثُمَّ لَا يَحْتَمِلُ أَنَّ الرُّكْنِيَّةَ تَبَيَّنَتْ بِأَضْعَفٍ مِنَ السُّبْبَةِ ، لَمَّا دَكَرَ  
أَنَّ تَهْدِيمَ تَبَيَّنَ مُخْتَلَفٌ عَنْ تَرْكِ الْاِعْتِدَالِ ، فَقَالَ : « إِنِّي أَحَدُ أَهْلِ  
صَلَاةٍ » ، وَعَنْ « نَصِيرِيَّةٍ » : قَالَ الْقَاضِي أَبُو الْيُسْرِ : إِنْ مَنْ تَرَكَ الْاِعْتِدَالَ  
الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ بِرُتْمَةٍ لِإِعْدَةِ ، وَإِذَا أَعْدَدَ يَكُونُ الْقَرَضُ الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ  
وَنَعْلُ نَحْصُفَ حَكْمَ أَضْعَفِيَّةِ رِوَايَةِ الرُّكْنِيَّةِ مَعَ هَذِهِ الْأَدِلَّةِ ، لِأَنَّ قَوْلَ  
« إِنِّي أَحَدُ أَهْلِ تَخَرُّعٍ » لَيْسَ فِيهِ حُرْمٌ وَخُرَافَةٌ عَلَى حُكْمِ ، وَقَوْلُ أَبِي الْيُسْرِ  
بِسَبِّهِ إِنْهُ الْإِمَامُ ، عَلَى تَبَيَّنٍ لَامْتِنَانٍ ، كَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ الْهَمَامِ

(و) ظَهَرَ (أَنْ فِي رَفْعِ الرَّأْسِ مَهْمَا) - أَي : مِنْ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ  
أَبِي خَيْفَةَ (رِوَايَتَيْنِ) ، أَصْحَفُهُمَا : الْوُجُوبُ ، وَالْأُخْرَى : الرُّكْنِيَّةُ ، (وَعَدْنَاهُ  
هُوَ (رُكْنٌ) : حَيْثُ ذَكَرَ عَنْ « النَّازِحِيَّةِ » : رُكْنِيَّتُهُ عَنْ أَبِي خَيْفَةَ ، ثُمَّ قَالَ :  
قَوْلُ مُحَمَّدٍ .

(و) ظَهَرَ (أَنْ فِي الْقُوَّةِ وَالْجِلْسَةِ وَالطَّمَأِينَةِ فِيهِمَا عَنْهُمَا) ، أَي :  
الْإِمَامَيْنِ : (رِوَايَتَيْنِ) ، إِحْدَاهُمَا : (مَشْهُورَةٌ) ، اتَّفَقَ تَدَاوُلُهَا ، وَكَثُرَتْ  
(ظَاهِرَةٌ) ، لِصَرِيحِ الْحُكْمِ فِيهَا بِالسُّبْبَةِ ، بِحِلَافِ الرِّوَايَةِ الْأُخْرَى ، فَإِنَّهَا تَبَيَّنَتْ

مُصَرَّحَةً بِحُكْمِ الْوُجُوبِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ ، مَا نَصَرْنَا فِيهِ  
قُوَّةَ الرُّكُوعِ ، وَعَلَى أَنَّهُ لَوْ تَرَكَ الْقَائِمُ مَكَانَهُ لَمْ يَكُنْ فِيهِ  
الرِّوَايَةُ (الْأُخْرَى : الْوُجُوبُ) ، أَي : وَجُوبُ عَمَلِهِ وَحُجُوبُ عَمَلِهِ  
(وَيَحْتَمِلُ مَا ذَكَرْنَا فِي « الْخُلَاصَةِ ») فِي حَقِّ عَمَلِهِ وَحُجُوبِ عَمَلِهِ  
فِي حَقِّ (طَمَأِينَةٍ) الْقُوَّةِ وَحُجُوبِ عَمَلِهِ ، وَكَثُرَتْ فِي حَقِّ  
وَالْجِلْسَةِ وَالطَّمَأِينَةِ فِيهِمَا (مِنْ دَعْوَى نَحْنُ) ، أَيْ : نَحْنُ  
عَلَى السُّبْبَةِ) .

وقوله : (على الروايات المشهورة) مُتَعَلِّقٌ بِمَا  
(الروايات) : إِذَا تُرَادُّ بِهَا : رِوَايَةُ الْقُوَّةِ ، وَرِوَايَةُ حُجُوبِ عَمَلِهِ  
مِنْهَا ، وَفِي بَعْضِ نُسخِ « الرِّسَالَةِ » : « عَلَى الرِّوَايَةِ » بِالْإِفْرَاقِ .

(أَوْ) يُحْتَمَلُ (على تخريبهم) : فَيَقْدَرُ : إِنَّهُمْ إِنَّمَا ذَكَرُوا  
حَقَّ مَا ذَكَرُوهُ ، لِأَنَّهُ هِيَ الَّتِي أَضْعَفَ عَلَيْهَا شَرْحًا ، وَذَكَرَ هِيَ الَّتِي  
نَسَبَ طَهُمَ عَنْ أَصْلِيهَا ، (وَلَا) ، أَي : وَرَأَى نَحْنُ عَلَى مَا لَا يَصِحُّ وَجْهَ  
اسْتِدْقَامَتِهِ ، (فَقَدْ سَمِعْتُ رِوَايَةَ الْوُجُوبِ عَنْهُ) ، أَي : عَنْ دَسْتِهِ ، وَنَسَبَ  
عَلَيْهِ (فِيمَا سَبَقَ) : نَقَلًا عَنْ « نَصِيرِيَّةٍ » أَوْ « نَفِيَّةٍ » أَوْ شَرَحَتْ أَوْجِيهَ .

ثُمَّ سَرَعَ فِي تَقْيِينِ الْمَذْهَبِ مُخْتَارًا ، فَذَكَرَ « تَصْحِيحَ » فِي مَقْصِدِ  
الْأَدِلَّةِ الْقَوِيَّةِ (مِنْ هَذِهِ الْمَذَاهِبِ) وَالْمَسَائِلِ الَّتِي سَكَدَ لِحْمُهَا ، مَحْرُجٌ  
وَالِاسْتِنْبَاطُ ، (وَالرِّوَايَاتِ) الَّتِي رَوَوْهَا عَنْ الْمُجْتَهِدِينَ وَحُجُوبِ عَمَلِهِمْ  
أَعْنَى طَمَأِينَةِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ، وَهَذَا أَحَدُهَا ، وَرَفْعُ الرَّأْسِ عَمَلُهُ  
ثَانِيهَا ، (وَالْقُوَّةُ وَالْجِلْسَةُ) ، وَهَذَا ثَانِيهَا ، وَرَفْعُ الرَّأْسِ عَمَلُهُ

و (و ترك) ينصني (شيئا منها)، أي من الأشياء الأربعة المذكورة.  
 وينبغي أن يقال: واحد منها، ليشمل ما إذا ترك بعض واحد منها، كقوله  
 وخذه، وخذته، وخذته، وخذته كل واحد منهما (عمدا) بلا عذر، أي  
 ووجب عذره، أي بعدة فضلة التي ترك فيها شيئاً منها، (وإن) ترك شيئاً  
 منها سهواً، فعنه سخطه سهواً، كما هو حكم سائر الواجبات

له غنة لا يوجب بطلاناً، أي بأدلة: (مها) موافقة الشيء  
 وقوله: (بغير ترك) نصريح أنه غنة صحتها، وتأكيده لعدم التارك المفهوم  
 وقوله: (مع الإنكار) منعوقاً من موافقة (على التارك) لذلك لفعل  
 سي وصعب عليه، وقد قيد بقيد: لأن موافقة بلا إنكار ليست من دنة  
 يوجب، ونهه عن يخفى لا عتق في الأفعال الشريفة من الواجبات  
 مع تحقق ضرورة عيبها

ومنها: أدلة نصية بدلالة: (بالإضافة، وتذكير الصفة لتأويل الآية بعض  
 شرار، وهو قوله: ﴿تبينوا صلوته﴾، على ما سيأتي.

(ومنها: حر واحد)، ويقتضيه: حر الأحاد، والمراد به: ما لا يكون  
 متواتراً وهو يقيد بطن ووجوب، بخلاف المتواتر؛ فإنه يفيد العلم والفرصة  
 ويذكر: (بأنه ما تعدي) دنة على المنعيب الصحيح؛ بعضها) - أي بعض  
 الدنة - (يذكر على نداء الدعوى)، وهو وجوب لأربعة المذكورة، وأن كلاً منها مضمون  
 فعله، (بأنه عيب، منهي تركه فيدفع عيبه، كقوله تعالى: ﴿وَاتَّبِعُوا الصَّلَاةَ﴾) (المرء ١١٣)  
 وكحديث نفسي صلاته، (ومعها: بطلان) على بعضها، أي: على بعض الدعوى؛  
 لدلالتها على وجوب بعض لأربعة، كقوله: ﴿اتَّبِعُوا الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ﴾<sup>(١)</sup>، أول دلالة  
 على كون لأربعة مضموناً [فمنه]، أو على كون بعضها مضموناً [فمنه]؛ كالأحاديث  
 الدالة على موصاه عيبه، أو على بعضها فقط، (وبالله التوفيق) ومنه الإعادة

(١) مضمون تحريجه

(٢) سقط من (و)

## المطلب



## المطلب

(المطلب)، أي: هذا هو ذلك المصنف المشتمل على ذلك المذهب من الكتاب والسنة.

(أما الكتاب) الدال على وجوب أربعة من مبادئه: «أقبحوا ضلوة».

(واقامة الصلاة) تغديل أركانها بنكس جوارحها، وحفظها من رابع

زئج)، أي: منيل وأغوجاج (في أفعالها) ترك وحدها، مأخوذ من قوله

(أثم العودة)، أي: قومة وسواء وزر أعوجاجه، فصار غود قوم مسوي.

(بشيء القائم)، أي: الشخص المنتصب في الاستقامة وعدم الأعوجاج. كما في

الفاضي (البيضاوي<sup>(١)</sup>)، إلا أنه ليس في كلامه قوله: (فصار قومًا شديداً).

(وغيره من المفسرين) والأمر في قوله: «وبينهم» مبرحوب.

لأنه الأصل الذي لا يُغْدَلُ عنه، لا يصير

والمراد بالوجوب: هو القرصية، كما هو المقرر في الأصول، ثم هذا على نفسه

البيضاوي، وأما على ما في «تفسير زمخشري»<sup>(٢)</sup> من قوله: «وجفظها من أن يقع»

في فرائضها ومسننها وآدابها، انتهى، ولأمر من هذا، ولما قرصت نفس صديقه

فقد دل عليها قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُنتُمْ عَلَىٰ أَسَافٍ مِّنْ قَبْلِهِ﴾.

(١) في «تفسيره»، [٣٨/١]

(٢) [٣٩/١]



(فعل) : أي : قَبَعْدَ أَنْ تَبَيَّنَ أَنَّ مَعْنَاهُ الَّذِي كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ فِيهِ هُوَ التَّشْوِيهِ وَفِي  
بَعْضِ الْمُفَسِّرِينَ : (إِنَّهُ) ، أي : إِنَّ إِقَامَةَ الصَّلَاةِ (اسْتَعْمِيرٌ لِتَقْدِيرِ الْأَرْكَانِ) ، أي  
يُقَالُ لَهُ ، (إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَ) صَاحِبُ «كَشَفِ» : (إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَ) هُوَ  
قَوْلُهُ : «وَجَفَّظَهَا مِنْ أَنْ يَقَعَ زَيْغٌ فِي قَرَائِعِهَا وَشَتَائِهَا وَأَدَائِهَا» .  
وقوله : (مِنْ تَشْوِيهِ الْأَجْسَامِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ : (اسْتَعْمِيرٌ لِأَنَّهُ) ، أي : الإقَامَةُ  
(حَقِيقَةٌ) عُرْفِيَّةٌ (فِيهَا) ، أي : فِي تَشْوِيهِ الْأَجْسَامِ

ثم تَعَقَّبَ صَاحِبُ «كَشَفِ» فَوَجَّهَ اسْتِعْمَالَهُ فِي تَشْوِيهِ الْأَجْسَامِ وَفِي  
أَنَّهُ ، أي : الإقَامَةُ (حَقِيقَةٌ) عُرْفِيَّةٌ (فِيهِ) ، أي : فِي تَعْدِيلِ الصَّلَاةِ ، مَثَلُهَا  
حَقِيقَةُ فِي تَشْوِيهِ الْأَجْسَامِ ، [لَا أَنَّ] «الْأَوَّلُ مُتَقَرَّرٌ مِنْ شَيْءٍ» ، لَأَنَّ الْقَوِيمَ  
عَلَى رِيَّةٍ : «فَعِيلٌ» ، كَمَا رَأَيْتُهُ فِي نُسَخَةِ «كَشَفِ» ، وَفِي بَعْضِ نُسَخِ «كَشَفِ» :  
«الْقَوِيمُ» عَلَى رِيَّةٍ : «تَفْعِيلٌ» ، وَالْأَوَّلُ أَضْرَبُ ، (يَنْتَعِلُ عَلَى سَبْعِينَ) ،  
يُطَوَّقُ عَلَى طَائِفَتِي الْأَجْسَامِ وَنَحْوِهَا عَلَى الشَّوْءِ ، بِنِهَايَةِ تَشْوِيهِهَا  
لِلَّذِينَ : يَقُولُ : «الَّذِينَ الْقَوِيمَةُ» ، أَيْ [الشَّوْءُ] : «شَيْءٌ» عَنْ شُكْرِهِ  
وَلِغُفْصَانِ ، (وَالرَّأْيُ) : يَقُولُ «رَأْيِي قَوِيمٌ» ، أَيْ نَصَبْتُ نَوْصِلِي مَنْصُوبٍ ،  
(وَالطَّرِيقُ) : الْمُرَادُ بِهِ : الطَّرِيقُ الْمَعْنَوِيُّ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ : «فَدَرْ صِرَاطُ مَنْصَبِ»  
، يُقَالُ : «صِرَاطُ اللَّهِ غَوِيهٌ» ، أَيْ مَوْصِلٌ إِلَى رَحْمَتِهِ ، وَفِيهَا  
مِنْ الْمَعْنَى أَكْثَرُ) مِنْ وَضَعِ الْأَجْسَامِ ، هُنَا قَوْلُهُ : «مَعْنَى وَجْهِ حَبِيبِي»  
عُرْفِيٌّ ، وَالْقَوْلُ بِأَخْبَرِ أَحَدِهِمَا مِنْ الْآخَرِ مَقْصُودٌ مِنْ غَيْرِ مُنْصَبٍ ،

(١) [٣٩/١] .

(٢) وَ (١) : لَا .

(٣) سَقَطَ مِنْ (ح)

وَصَوَاتُ أَنْ يَقُولَ ، وَكَذَا لَا عِلَاقَةَ بَيْنَ كَوْنِ «أَقَامَ بِالْأَمْرِ» - بِمَعْنَى  
فِيهِ - وَبَيْنَ كَوْنِ «[أَقَامَ]» بِمَعْنَاهُ ، كَمَا سَبَّغْتِي فِي عِبَارَةِ صَاحِبِ «كَشَفِ» :  
ثُمَّ إِنَّ شَيْخَ رَدِّهِ لَعَنَهُ أَرَادَ بِكَوْنِهِ مَعْنَى مُجَرَّدًا : مَعْنَى مُتَقَرَّرًا إِلَيْهِ : فَيُقَالُ : «يُقَرَّرُ»  
مِمَّا ذَكَرَهُ صَاحِبُ «كَشَفِ» : يَقُولُهُ : وَهَذَا مَا أَثَرَةُ الْمُصَنَّفِ ، بِذَلِكَ لَا مَرَدَ  
كَوْنُهُ أَقْرَبَ إِلَى الْحَقِيقَةِ بِالْمَعْنَى الْمَذْكُورِ وَبَيْنَ كَوْنِهِ حَقِيقَةً عُرْفِيَّةً ، لَكِنْ مَصْنُوعٌ  
لَمْ يُحْمَلْ عَلَى الْمَثْنُوعِ ، وَلِذَا غَايَرَ بَيْنَهُمَا فِيمَا بَعْدَ .

(وَقَالَ صَاحِبُ «كَشَفِ» : الْعَلَامَةُ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِصِيُّ شَيْخُ  
«كَشَفِ» : (لِإِقَامَةِ) مَرِيدٌ (مِنْ الْقِيَامِ) ، وَالْهَمْزَةُ لِلتَّعْدِيَةِ ، (وَحَقِيقَةُ) سَمْعِي  
الصَّلَاةِ) ، أَيْ : مَعْنَاهُ لِمَنْفُوعٍ مِنْهُ بَعْدَ مَعْرِفَةِ الْمَوْضُوعِ لَهُ اللَّغَوِيُّ وَالْمُتَعَدِّهِ بِذِي  
(يَحْمَلُونَ لَصَلَاةً قَائِمَةً) ، أَيْ : مُنْصَبَةً : إِذْ مُجَرَّدُ الْقِيَامِ الْمَوْضُوعُ لَعَنَةً لِلانْتِصَابِ ، وَ  
قَوِيمَةً) ، أَيْ : مُتَوَرِّدَةً : إِذْ الإقَامَةُ وَضَعَتْ عُرْفًا لِلتَّشْوِيهِ ، فَهُوَ مُسْتَعْمَلٌ فِي تَعْمِيرِ

ثُمَّ اسْتَمْرَكَ يُدْفِعُ مَا يَتَوَقَّعُ مِنْ كَوْنِ الاسْتِعْمَالَيْنِ مُتَسَاوِيَيْنِ ، وَمِنْ عَدَمِ رُحُودِ  
حُصْنِ الإقَامَةِ هُنَا عَلَى أَحَدِهِمَا عَلَى الثَّانِي : فَقَالَ : (لَكِنَّهُ) ، أَيْ : لَفْظُ «أَقَامَ» فَلَا يَصْلُحُ  
(بِالْمَعْنَى الثَّانِي أَكْثَرَ اسْتِعْمَالًا) مِنْهُ مُلَابَسًا بِالْمَعْنَى الْأَوَّلِ ، (أَغْنِي) اسْتِعْمَالُ  
«أَقَامَ الْقَوْلَ» ، بِمَعْنَى سَوَاءٍ ، وَجَعَلَهُ قَوِيمًا ، أَيْ : مُسْتَوِيًا (أَكْثَرَ مِنْ اسْتِعْمَالِ  
«أَقَامَ رِيَّةً» ، بِمَعْنَى : حَقِيقَةً مُنْصَبَةً ، وَإِنْ) - وَضَلِيلَةٌ - (كَانَ الْقَوِيمُ) الْوَاقِعُ فِي سَمْعِ  
الثَّانِي (فِي التَّحْقِيقِ أَيْضًا : كَالْقَائِمِ رَاجِعًا إِلَى مَعْنَى الْمُتَنَصِّبِ) ، كَمَا سَقَطَ فِي  
الْمُصَنَّفِ نَبْعًا لِبَعْضِ الْمُفَسِّرِينَ : حَيْثُ قَالَ : «فَصَارَ قَوِيمًا يُشَبِّهُ الْقَائِمَ» ، وَحُمِلَ  
عَلَى مَعْنَاهُ الْعُرْفِيُّ الْمَشْهُورُ أَوَّلَى مِنْ حَمْلِهِ عَلَى مَعْنَاهُ اللَّغَوِيُّ الْغَيْرُ الْمَشْهُورُ كَمَا شَبَّ

(١) فِي (أ، ج، د) : إِقَامَةُ .

(٢) أَيْ : «كَشَفِ» عَلَى «كَشَفِ» لَأَنَّ حَقِيقَةَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِصِيِّ الْقَوْلُ  
الْمَتَوَفَّى سَنَةَ (٧٤٥هـ) ، وَهُوَ لَمْ يُطْبَعْ بَعْدَ ، وَقَدْ حَقَّقَ بَعْضُهُ فِي رِسَالَةِ جَامِعِيَّةِ



وما قاله بعضهم : « من أن النسوية التي هي الحقيقة العرفية للإقامة » فذكر  
 جعل الشيء قويمًا مستويًا بإزالة ما فيه من الاغوجاج . ولا شك أنها في الاجم  
 نحو : « أقام زيد العود » أي : سواه وأزال اغوجاجه ، لا في المعاني : إذ معنى « أو  
 صلاة » عنده « أتى » على ما ينبغي « غلط » والصواب : أن النسوية  
 كانت في لأخ دم أو في المعاني - جعل الشيء حالًا عن الاغوجاج ، أي : بغيره  
 بعد تحققه ، كقوله : « سوى زيد العود المفلوج » . وقولنا : « عدل الصلاة المحسنة »  
 يترك واجب من واجبات سجدة الشهر ، وإما بسلامته منه ابتداء ، كقولنا - في عود  
 الذي خلقه الله تعالى مستويًا من الابتداء - : « سوى الله هذا العود » .

قال البيضاوي<sup>(١)</sup> في قوله تعالى : « ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ »  
 « عَنَّهُنَّ وَخَفَقَهُنَّ مَضُوءَةً عَنِ الْعِوَجِ » انتهى . وكقولنا : « عدل زيد الصلاة »  
 إذا أداها بإيجاباتها وسبتها .

ثم أجاب صاحب « الكشف » عما أورد عليهم وذكر لما قالوه مقتضياً :  
 ( وكأن هؤلاء القائلين جعلوا الثقل ) ، أي : نقل لفظ الإقامة ( من المخسوس )  
 وقوله : ( أغني الانتصاب ) بتقدير المضاف ، أي : تخصيل الانتصاب . وبما  
 حذف للتبعية على أن حكمهم بأن المعنى الأصلي مخسوس ، إنما هو لمخسوسية  
 متعينة ، والألمعنى الأصلي الذي هو الجعل الخاص ليس بمخسوس

ومعنى قوله : ( كأن هؤلاء ) إلى آخره : أنهم كأنهم لاحظوا قوة المدسنة  
 [ المنقول و ] المنقول منه ، فحكموا أنه نقل الإقامة أولاً من معناه الذي  
 حقيقة لغوية ، وهو جعل الشيء متصبباً انتصاباً جسيماً ( إلى المخسوس )

(١) في تفسيره [ ١٦٦/١ ] .

(٢) سقط من ( و ) .

نسوية العود وغيره ) ، ومخسوسية هذه النسوية - أيضاً - بمخسوسية لاش  
 ( ثم منه ) ، أي : ورأوا أنه نقل ثابت من نسوية عود إلى المنقول ، وهذا  
 الصلاة وحفظها من الزرع .

( وهذا ) - الذي ذكرنا من أنه وقع النقل [ في ] من - إلى :  
 النصف : يريد به صاحب « الكشف » وحسن معناه : « أو معنى »  
 الصلاة : تعديل أركانها ، وحفظها من أن يقع في وجهها وسببها  
 من : « أقام العود » : إذا قومه ، انتهى . علة البيضاوي قد سده مقتضياً  
 في « الرسالة » في أول المطلب ، فمقتضى معناه أن يكون ما ذكرنا  
 « الكشف » هو ما أثره البيضاوي

( ولا خلاف ) ، يعني : بين ما ذكره بقوله : « والحق ما نلناه من »  
 وبين ما نُسب اختياره إلى صاحب « الكشف » ، مما يندفعه في مخسوس  
 أي : تثبت معنى إقامة الصلاة والحرم بأن معناه يرجع هو حفظها عن زرع  
 وأما القول بأنه منقول بوحدة النقل أو تعدده ، فهو بحث صاعق

( وهذا أرجح المحاميل ) ، أي : وهذا الذي ذكره من - الحاصل به عن  
 القول بتعدد النقل : ملاحظة قوة المدسنة حسن توجيهات لغوية . وبما  
 كلامهم : أن أرجح المحاميل لما قدمنا في شرح قوله : ( والحق )  
 المعنى : وحمل الإقامة في قوله : « أقيموا نصرة » على تعديل الآية أرجح من  
 المعاني التي يمكن حملها عليها وتفسيرها بـ

(١) سقط من ( ج ، د ) .

(٢) أي صاحب « الكشف » [ ٣٩١ ]

(٣) رودة من ( و ) .

(ثُمَّ صَعَفَ)، أي: صاحب «الكشف» (الوَجْوهُ الثلاثةُ الأخيرةُ) ...  
 المُدَمِّغَةُ وَلِشْمُ وَالْأَدَاءُ (بِكَلَامٍ طَوِيلٍ) - فقال بعد قوله ...  
 المحمل - «وَأَمَّا نَدْوَامٌ عَلَيْهَا مِنْ أَقَامَ الشُّوقَ» ...  
 محار. [ثم] نُحَوِّرُ عَنْ ذَلِكَ الْمَجَازَ بِالمُحَافَظَةِ والمُذَاوِمَةِ بِعِلَاقِهِ عَنِ الْمَعْنَى ...  
 مِنْ لَدُونِ لَا يَتَرَمُّ نَفَقٌ وَبِالْعَكْسِ، أَوْ تَشْبِيهِ غَيْرِ وَاضِحٍ ...  
 وَأَمَّا النَّشْرُ لِلْأَدَاءِ مِنْ «قَامَ بِالْأَمْرِ»؛ ففِيهِ مَا فِي الْأَوَّلِ، وَلَنْ ...  
 «لَا أَمْرٌ هُوَ نَشْرٌ» لَا يُقَالُ: إِنَّ الْبَاءَ فِي قَوْلِهِ: «قَامَ بِالْأَمْرِ» ...  
 لِلتَّعْدِيَةِ، فَالْمُقِيمُ هُوَ الْمُتَشَمِّرُ [٣]؛ لَأَنَّا نَقُولُ: تَقَاعَدَ فِي ضِدِّهِ يُبَيِّنُ ...  
 الْقَرِينَةُ هُوَ ذَلِكَ، ثُمَّ إِنَّ الْمُفْعُولَ يُنَاسِبُ الْكَسَلَ، وَالْقِيَامَ يُنَاسِبُ الشَّمْرَ ...  
 الْإِقَامَةُ وَالْإِقْعَادُ.

وَأَمَّا لَدَاءُ: فِيهِ أَنَّهُ يُتَجَوَّزُ عَنِ الصَّلَاةِ بِالْقِيَامِ، لَكِنَّ الْإِقَامَةَ بِمَعْنَى لَدَاءٍ ...  
 طَهْرَةٍ، بَلْ يَكُونُ مَعْدُ - عَلَى قِيَاسِ التَّعْدِيَةِ -: جَعَلَ الْغَيْرَ مُصَلِّيًا، لِأَنَّهُ يُرِيدُ ...  
 خَلْعَ نَفْسِهِ مُصَلِّيًا، وَتَكُونُ الصَّلَاةُ مَفْعُولًا مُطْلَقًا. انْتَهَى.

وقوله: «وَأَمَّا الدَّوَامُ» إِلَى آخِرِهِ - مَغْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «وَهَذَا أَرْجَحُ ...  
 الْمَحَامِلُ»؛ إِنَّ حُمِلَ عَلَى الْمَعْنَى الثَّانِي، وَإِلَّا فَعَلَى قَوْلِهِ: «وَحَقِيقَةُ ...  
 «يُبَيِّنُونَ الصَّلَاةَ» إِلَى آخِرِهِ، فَقَرَّبَ [الْمَغْطُوفُ مِنْ] «الْمَغْطُوفُ ...  
 عَلَى الْمَعْنَى الثَّانِي مِنْ مُرْجَحَاتِهِ. وَأَرَادَ بِالْأَوَّلِ فِي قَوْلِهِ: «إِنَّ لَدَاءَ ...  
 الْمَعْنَى الْمَأْخُودَ مِنْهُ.

(١) سقط من (ج).

(٢) زاد بعدها في (و): «قَدْ يُقَالُ: إِنَّ الدَّوَامَ فِي الْجُمْلَةِ يَلْزَمُ التَّفَاقُ، وَاللهُ أَعْلَمُ».

(٣) سقط من (هـ، و).

(٤) سقط من (و).

(يَقُولُ هَذَا الْعَبْدُ الضَّعِيفُ عَصَمَةُ اللَّهِ تَعَالَى) مِنْ حَذَرِهِ ...  
 صَفَهَا)، أي: الوَجْوهُ الثلاثةُ الأخيرةُ، (فَلَا يَخْلَافُ) ...  
 أَحَدًا بِالْقَلِّ إِلَى وَاحِدٍ مِنْهَا وَبِالْوَضْعِ ...  
 لِأَنَّكَ إِنَّمَا حَقِيقَةٌ)، أي: عَرَفْتَهُ أَعْيَ مَدَدَ فِي ...  
 أَنَّهُ حَقِيقَةٌ فِيهِ، ويقولُ: «ثُمَّ مِنْهُ إِلَى الْمَقْعُولِ» ...  
 أي: مِنَ الْوَجْوهِ الثلاثةِ الأخيرةِ (عَلَى مَا ذَكَرْتُ) ...  
 بَعْضُ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ، (وَلَا مَقْصِرٌ إِلَى الْمَجَازِ إِلَّا عِنْدَ تَعَدُّلِ الْحَسَنَةِ ...  
 يَكُونُهُ مُرَادًا إِنَّمَا هُوَ عِنْدَ قَرِينَةٍ مَا يَنْبَغِي مِنْ إِرَادَةِ الْحَقِيقَةِ

(وَالْمَجَازُ الْأَقْرَبُ إِلَى الْحَقِيقَةِ أَوْلَى مِنَ الْأَبْعَدِ، فَلَا أَقْلَ مِنْ إِيْجَابِ الظَّنِّ)،  
 أي: مِنْ إِفَادَةِ قَوْلِهِ: «أَقْبَيْنَا الصَّلَاةَ»: الظَّنُّ بِوُجُوبِ تَعَدُّلِ ...  
 أَقْلَ مِنْهُ بِمَوْجُودٍ، يَعْنِي: أَنَّ إِفَادَةَ الظَّنِّ هُوَ أَذْنَى ...  
 هُوَ (الْكَافِي فِي إِيْجَابِ الْعَمَلِ) الَّذِي هُوَ الْمَطْلُوبُ

(وَأَمَّا السُّنَّةُ)، يُرِيدُ بِهَا الْأَحَادِيثَ الْمَرْفُوعَةَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، الَّتِي ...  
 تَمَامِ الدَّعْوَى الْمَذْكُورَةِ أَوْ بَعْضِهَا (فَكثيرةٌ حدٌّ)، ...  
 فِي «الْقَامُوسِ»، (وَلَنْذَكُرُ بَعْضَهَا مِنْهَا) ...  
 أَحَادِيثُ مَعْدُودَةٌ: (مَا رَوَى الْأَيْمَةُ السُّنَّةُ)، وَفِي ...  
 وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «الْجَامِعِ»، وَالتَّشَائِيُّ وَابْنُ دُرُودٍ فِي ...  
 «الْمَوْطِئِ»، الَّذِينَ هُمْ أَصْحَابُ الْكُتُبِ السُّنَّةِ، ...  
 الْمُصَنَّفُ؛ فَقَوْلُهُ: (إِلَّا مَالِكًا)؛ اسْتِثْنَاءٌ مُتَعِيلٌ، ثُمَّ هَذَا صَحَابُ ...  
 كَرَزِينَ بْنِ مُعَاوِيَةَ الْعَبْدَرِيِّ فِي كِتَابِهِ تَجْمِيعُ ...  
 التَّجْرِيدِ، وَمَنْ تَبِعَهُ؛ كَأَسِ الْأَثَرِ فِي كِتَابِهِ جَامِعُ ...  
 كَثِيرَةٍ، وَالْوَجْهِ الشَّيْبَانِيُّ فِي كِتَابِهِ تَبْسِيرُ ...



وأما البخاري في «بخضر»، والشيوخ في «الكليم الطيب» وعمره من  
 المتأخرين منهم أخر خواص الكتب الستة مؤطاً الإمام مالك، لأنه من سنة  
 الإمام مالك، وليس بمتممخص للأحاديث، وأدخلوا فيها بدنه. «سنة من سنة»  
 (عن أبي هريرة رضي الله عنه) - «معتق به» - «رؤى» - (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل  
 المسجد، فدخل رجل)، وهو خلاد بن رافع، كما يشهد أبو شينة، وأما ما في «به  
 شريبي» - «دخلة رجل كلبوي»، فهو لأنه شبهه بالكلبي في تخفيف نصه  
 وعد ابن أبي شيبة - «أيض» - في هذه القصة: «دخل رجل فصلّى صلاة لم  
 يسم ركوعها ولا سجودها»، كما في «فتح الباري»<sup>(١٥)</sup>، وفي رواية للبخاري  
 «أن رجلاً دخل المسجد ورسول الله ﷺ في ناحية المسجد»، (فصلّى)،  
 [راداً] في رواية السنن: «ركعتين»، والأقرب: أنها نحية المسجد، كـ  
 في «فتح»<sup>(١٦)</sup>، (وسلم على النبي ﷺ: قرده)، أي: ردّ سلامه. وفي رواية  
 للبخاري: «فقال له رسول الله ﷺ: «وعليك السلام، ارجع»، إلى آخره

(١) انخفض - هو الحايض الذي لم يُحَاطَ بِهِ غَيْرُهُ - يُنْظَرُ : المصباح المير ، ص ٦٦ [ ص ٦٦ ، مادة : ( م ح ص ) ]

(٢) نه يقع تطهير باسمه (خلاد بن رافع) في شيء من كتب ابن أبي شيبة المطبوعه، وقد ذكر في تشكوال وابن حجر أن ابن أبي شيبة قد صرح باسمه، يطهر: غوامض لأسما المبهمة: لاس تشكوال [٥٨٣/٢]، وفتح الباري: لابن حجر [٢٧٧/٢]

(٣) في الجمع، [رقم/٣٠٢].

(٤) لم يقع هذا الخط في المطبوع من كتّاب ابن أبي شيبة، كما مرّ.

. [ १११/१ ] (३)

(٦) في الصحيح: [رقم/٦٢٥١].

(٧) في (ج) ارادة، وهو نضعيف.

(A) في سنة ١٣١٤ [رقم / ١٣١٤].

(٩) أي: «فتح الساري» لابن حجر [٢٧٨/٢].

(۱۰) فی صحیحہ: [رقم/ ۶۲۵۱].

[illegible]

(فَرَجَعَ فَصَلَّى كَمَا صَلَّى، ثُمَّ جَاءَ لِسَمْعِ عَلِيٍّ سِيْرًا وَنَادَى بِصَوْتٍ  
لَسَّادِيٍّ) : فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَقَالَ : وَعَيْنُكَ لِسَلَامٍ، رَجَعَ بِرُجُلَيْهِ وَنَادَى بِصَوْتٍ  
فَصَلَّى : فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ) . وَقَوْلُهُ (ثَلَاثًا) مِنْ تِلْكَ : بِرُجُلَيْهِ وَنَادَى بِصَوْتٍ  
مُجِئُهُ إِلَى السَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ الْأَوَّلَ : رَجَعَ بِرُجُلَيْهِ وَنَادَى بِصَوْتٍ  
بَعْدَهُ بَعْدَ الْأَمْرِ الثَّلَاثِ إِنَّمَا وَقَعَتْ بَعْدَ عَيْنِهِ سِيْرًا وَنَادَى بِصَوْتٍ  
مَرَّةً [وَاحِدَةً] " قَبْلَ أَنْ يَحِيَّيَ بِهِ " فَصَارَ صَدَقَاتُهَا صَدَقَاتُهَا  
(فَقَالَ : وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا أَحْسِنُ غَيْرُهُ فَعَنِّي) : وَنَادَى بِصَوْتٍ  
السُّؤَالُ : إِمَّا لِأَنَّهُ ظَنَّهُ عَلَيْهِ مُتَكَبِّلًا ، وَلِأَنَّهُ مَعْرِفَةُ حَقِّهِ وَخَيْرُهُ حَقُّهُ

(إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ، ثُمَّ اقْرَأْ بِمَا تيسر معك من القرآن، وإذا قرأت القرآن فاستمع له كل من سمع - ي  
وابن حبان (١) : « ثُمَّ اقْرَأْ بِمِيقَاتِهِ الْقُرْآنَ ، ثُمَّ اقْرَأْ مَا تيسر لك ، كما في سبع - ي  
(ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ ) ، أي تسكن حركتك عن حركتك ، ركعتك رابعة حتى  
تُعْتَدِلَ قَائِمًا ، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ سَاجِدًا ، ثُمَّ رُفِعَ حَتَّى تَنْصِبَ حَيْثُ رُفِعَ  
ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا ) وهذا الحديث يعرف - حديث علي - حديثه

(١) في الصحيحه، [رقم/ ٦٢٥١]

(٢) زيادة من (و) .

(3) في المسند: [٣٢٨/٣١]

(٤) في الصحيحه [رقم/ ١٧٨٧]

$$[ \gamma_A \cdot / \gamma ] (0)$$



( قال الشيخ أكمال الدين في «شرح المشارق» قوله «ثم أرفع حتى بعدد قنما» يدل على أن تعديل الأركان فيها )، أي : في الصلاة ( واجب أسبوعي ) كلامه - أي : الشيخ أكمال الدين - ( دلالة على شمول تعديل الأركان للصلاة ) ، تحقق هذه دلالة واضح ، لكن المذكور من كلام أكمال الدين في شك لأن :

أولاً : فهو أن لتعديل هو الطمأنينة وتسكين [ الجوارح ]

ولا اعتدال قنما : هو الانصباب المجرد الذي تحققه قد يكون من غير تسكين ، فاعتدال الرجل قنما - بالألا يكون في قومته انحناء - لا يستلزم صمته في القومة ؛ فهذا الحديث لا يدل [ على طمأنينة ] " القومة .

وقد سلم في «فتح الباري» : أن الاعتدال قنما لا يستلزم الطمأنينة في القومة ؛ حيث قال بعد أن ذكر ما في رواية البخاري من قوله «ثم أرفع حتى تعدل قنما» ما نصه : «لكن عند ابن ماجه و«مستخرج أبي نعيم» - وسندهم على شرط مسلم - : «حتى تطمئن قنما» ، وكذا أخرجه السراج على شرط البخاري ؛ فثبت ذكر الطمأنينة في الاعتدال على شرط الشيخين ، ومثله عند أحمد وابن حبان ، وعرف بهذا أن قول إمام الحرمين : - «وفي [ القلب ] من إيجاب الطمأنينة في الرفع من الركوع شيء ؛ لأنها لم تذكر في حديث نسي صلاته - دال على أنه لم يقف على هذه الطرق الصحيحة » . انتهى كلامه فتح الباري .

(١) سقط من (ج) .

(٢) هذا المثلث من (و) ، وفي (هـ) : «لطمأنينة» ، وفي باقي النسخ «طمأنينة» .

(٣) [ ٢٧٨/٢ ، ٢٧٩ ] .

(٤) في (و) : القول

ويجاب - أيضا - عن هذا الذي سنده من حديث لا يحتاج على لزوم الطمأنينة في القومة معجم من تعديل قنما ، ثم استجد ، لما في كلمة «قنما» من دلالة على الشجود عن الاعتدال قنما منهية ونرجح ، ولا شك في صحة القول .

وأما الإشكال الثاني ، فهو أن قوله «ثم أرفع حتى بعدد قنما» يدل على ما يتعلق بالقومة ، هو قد نسخ كمال الدين بهذا الحديث على أن تعديل الأركان فيها واجب ، لكن صور (على ما) ، أي : كما (نقناه في قولنا) من غير الاختيار ، و) فيه دلالة أيضا على روية بولخوب فيها ، في صحة الأركان .

ثم إنه بعد إيراد هذا الحديث يدل على صحة ما رواه المذكورة - أورد الأحاديث الدالة على بعضها ، فقد روى البخاري «ومسلم» ( يده ) عن الترمذي [ ابن عراب ] ، في كتابه «الشيخون» وسجوده وجلوسه بين السجدين ، ونقاه في قوله «ورفع رأسه من الركوع» : مجردة عن معنى طرية ، أي : ووقت رفع رأسه من الركوع إلى أن ينهوي للسجود ، أو تقديره «ورفعه برفع» .

(١) بعدها في (ف، ط) المعنى

(٢) في «صحيحه» [ رقم / ٧٩٢ ] ، بنحوه

(٣) في «صحيحه» [ رقم / ٤٧١ ] ، بنحوه ، وفي «صحيحه»

الشارح رحمه الله .

(٤) زيادة من (و)



والمراد: أن زمان ركوعه وسجوده واعتداله وجلوسه متقارب  
 فونه (م خلا لقيام والقعود) ليس في روايات مسلم أصلاً،  
 البخاري، ورويته لأخرى مطابقة لروايات مسلم، فوساد النصف  
 نشر نحصر إليهم به تهازل، كما وقع من بعض المحدثين؛ ف  
 آية المضطج

### والأصل يعني اليهقي ومن عزا

يريد أن الإمام أبو بكر أحمد بن الحسين البهقي إذا [ع]   
 البخاري - مثلاً - حديثاً خاصاً، يعني به: أن أصل ذلك الحديث في   
 البخاري، ولا يريد المذاهب ولا جميع معناه، وكذلك كل من عر   
 النوع من الغزو

وقد سكت هذا الثوب الحافظ الشيوطي في «الذر المشور»   
 ما يقول: «أخرج البخاري ومسلم، وفلان وفلان»، ثم يسوق مثلاً   
 هذا المعنى كنه في «البخاري»، والخال أنه لا يكون في «البخاري» إلا   
 منه!

ثم معنى هذا الحديث - على تقدير عدم ذكر الاستثناء - في غاية الوضوح   
 وأما على تقدير ثبوته فيحمل القيام [على القيام للقراءة، والقعود على

(١) في «صحيحه» [رقم/٧٩٢].

(٢) المسألة: «التصرة والتذكرة في علوم الحديث» [ص/٩٦]

(٣) سقط من (ج).

(٤) يُنظر: «فتح المغيب بشرح ألعية الحديث» للسخاوي [٥٧/١].

(٥) أي: «الذر المشور في التفسير بالمأثور».

لشهود، ويكون المنشئ منصف، لا خلاف بين هذه   
 حمل القعود على الجلوس بين شخصين، لأنه لا بد من   
 بينهما؟ ولا يصح قول العدل «أحد» لأنه لا بد من   
 الشاقص.

(قريباً من السواء)، أي من السواء،   
 إليه جماعة الأمور الأربعة،   
 كقيل، أو الذي هو مصدر لا ينصب،   
 والقريب من غيره، كما ذكره الفاصي   
 (وهذا يدل على المواظبة)، أي   
 خاصاً ليفعل من أفعاله المنكرة   
 به - يدل على أن ذلك الوجه هو هذه   
 ليه - كالعدم، وأما إذا نقل وجهه   
 عليه غالباً.

هذا وما قيل: إن لفظة: «كان» تدل على الاستمرار   
 استعملت في الأمور [التي] لم تتحقق إلا مرة واحدة   
 فإذا ثبت دلالة هذا الحديث على المداومة على المكتب المراد على ما يحصل   
 به أصل الطمأنينة المستمرة للمداومة على أصل تطهير   
 على أن الطمأنينة مطلوب تخصيلها، وأما ثبات عدم   
 المذكورة.

(١) سقط من (و).

(٢) في «تفسيره» [١٦/٣]

(٣) كذا في (و)، وفي باقي نسخ

(٤) سقط من (ج).

(وَيُروى عنه) - أي عن البراء بن عازب، وهذه الرواية تفرد بها مسلمة  
 وثبتت في البخاري: (رَمَقْتُ) من: «رَمَقَهُ» أَطَالَ النَّظَرَ إِلَيْهِ، وفي  
 «مَغْرِب» (نَضَلَا)، أي: انْتَبِهْتُ صَلَاتِي (مَعَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فَوَحَّدْتُ دِينَهُ  
 نَدَى كَأَن يَفْرُقُهُ، (فَرَقْنَاهُ)، أي: رُكُوعُهُ، (فَاغْتَدَالُهُ نَعْدَ رُكُوعِهِ) فسجدته  
 لأَوَّلِي، (فَجَلَسْتُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ، فَسَجَدْتُهُ) الثانية، (فَجَلَسْتُ مَا بَيْنَ سَجْدَةٍ  
 وَلَا نَصْرَفَ) بَنَى بَيْنَهُ أَوْ إِلَى الْخَصْمَةِ، فَبَنَى بَيْنَهُمَا كَانَ يَمُكُّثُ فِي مُصَلَاةٍ مَعَهُ  
 تَنْسِيهِ مَقْدَارَ مَا يَقُولُ: «اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ وَمِنْكَ السَّلَامُ» تَارَكْتُ يَدَ الْحَلَالِ  
 وَالْإِكْرَامِ، ثُمَّ يَتَوَخَّاهُ إِلَى بَيْنِهِ أَوْ إِلَى الْقَوْمِ: فَيَجْلِسُ مُتَوَجِّهًا إِلَيْهِمْ إِلَى مَا شَاءَ  
 لَهُ، وَكَانَ جُؤُوسُهُ هَذَا مَعَهُ صَلَاةَ الْفَخْرِ، إِلَى أَنْ [تَرْتَفِعَ] الشَّمْسُ.

(قَرِيبًا مِنَ السَّوَاءِ): مَفْعُولٌ مِنْ لَقُونِهِ: «وَجَدْتُ».

وَعَنْهُ أَنَّ هَذِهِ الرَّوَايَةَ إِنَّمَا ذُكِرَ فِيهَا - بَعْدَ ذِكْرِ السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ - الْحَلْسَةُ مَعَهُ  
 لِسَلَامٍ، وَلَمْ يُذَكَّرْ فِيهَا الْجَنَسَةُ الَّتِي هِيَ قَبْلُ السَّلَامِ لِلتَّشْهُدِ فِي نُسْخِ «الرَّسَالَةِ»  
 وَكَثِيرٍ مِنْ نُسْخِ «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»: فَلَا يُطَاقُهَا كَلَامُ النَّوَوِيِّ الْأَوَّلِ وَالْآخِرِ الْأَنبِي.  
 كُلُّ مَهْمَا فِي «الرَّسَالَةِ»، لَكِنِّي قَدْ وَجَدْتُ - بِعَوْنِ اللَّهِ تَعَالَى - فِي عِدَّةِ نُسْخِ  
 مُسْلِمٍ: زِيَادَةُ جُلُوسِ التَّشْهُدِ، وَلَفْظُهَا: «فَجَلَسْتُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ، فَسَجَدْتُهُ»  
 فَحَسَنَتْهُ، وَحَلَسَتْهُ مَا بَيْنَ التَّسْلِيمِ، إِلَى آخِرِهِ، بِزِيَادَةِ قَوْلِهِ: «وَجَلَسْتُ»، وَهِيَ  
 نُسْخَةُ النَّوَوِيِّ: فَيَمَّا يَظْهَرُ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(١) في «صحيحه» [رقم/٤٧١].  
 (٢) [٣٤٧/١].  
 (٣) هذا جزء من حديث أخرجه مسلم في «صحيحه» [رقم/٥٩١]، وعيَّره من حديث  
 تزييد بن مولى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.  
 (٤) في (أ، ح، و، ط) نرفع.  
 (٥) وثبتت هذه الزيادة في المطبوع من «شرح صحيح مسلم» للنووي [١٨٨/٤].

(وقال النووي) في «شرح مسلم»، «...»  
 القراءة، والتَّشْهُدُ، وإطالة الطَّمَأِينَةِ فِي الرُّكُوعِ، وَفِي سَجْدَةِ الْإِسْلَامِ  
 الرُّكُوعِ، وَفِي الْإِعْتِدَالِ (عَنِ الشُّخُودِ وَفِي سَجْدَةِ الْإِسْلَامِ)  
 «قَرِيبًا مِنَ السَّوَاءِ» ذَلَّ عَلَى أَنْ يَعْصِيهَا بِأَنَّهَا لَا تَكُونُ بِإِسْلَامٍ  
 بِهِ طَوَّلٌ يَسِيرٌ عَلَى بَعْضٍ، وَذَلِكَ (طَوَّلٌ يَسِيرٌ عَلَى بَعْضٍ)  
 فِي الْقِيَامِ، وَلَعَنَهُ، أَيِ الطَّوَّلِ لَيْسَ بِإِسْلَامٍ بَلْ هُوَ عَدْوٌ.  
 ثُمَّ جَرَمَ النَّوَوِيُّ بِكَوْنِ لِحَدِيثٍ ذَلَّ عَلَى حَسْبِ مَا ذَكَرْنَا  
 لَطَوَّلِ الْيَسِيرِ فِي التَّشْهُدِ الْمُسْنِ عَنْ يَرْوِدُ لَمَّا قَامَ بِهِ بِأَنَّهَا لَا تَكُونُ بِإِسْلَامٍ  
 الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ عَلَى الْإِسْتِشَاءِ ثَبُوتُهُ «...»  
 لِحَدِيثٍ عَنْهُ: لِأَنَّ الْحَدِيثَ الْأَوَّلَ مَخْذُولٌ عَلَى حَسْبِ مَا ذَكَرْنَا  
 قَالَ: (وَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ) بِأَنَّهُ لَا يَكُونُ بِإِسْلَامٍ  
 (مَخْمُولٌ عَلَى بَعْضِ الْأَحْوَالِ، وَلَا فَتَنَتْ لِحَدِيثِ مَخْمُولٍ بِهِ)  
 نَبِيًّا: قَالَ النَّوَوِيُّ: «مُتَّصِلًا» - وَتَمَّ كَمَا تَرَى فِي سَجْدَةِ الْإِسْلَامِ  
 وَفِي الظُّهْرِ: «الْمُتَّصِلُ» ثَبْرِي: «نُسْخَةُ» - وَتَمَّ كَمَا تَرَى فِي سَجْدَةِ الْإِسْلَامِ  
 الْبَيْعِ فَيَقْضِي حَاجَتَهُ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى قَدَمِهِ يَسُودُ، ثُمَّ يَسُودُ - وَتَمَّ  
 الْأَوَّلِي، وَأَنَّهُ قَرَأَ فِي الْمَغْرِبِ «...»  
 وَأَنْشَبَهُ هَذَا كُلُّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَسِيرٌ كَمَا تَرَى فِي سَجْدَةِ الْإِسْلَامِ  
 نَتَهَى كَلَامُ النَّوَوِيِّ الَّذِي أَوَّلُهُ مَذْكُورٌ مُنْصَفًا، وَآخِرُهُ مَذْكُورٌ.

(١) [١٨٨/٤].  
 (٢) أي: النووي رحمه الله.  
 (٣) كذا في النسخ: «ثَبْتُ» - تَذَكُّرُ نَفْعٍ وَجَدْتُ.  
 (٤) في «شرح صحيح مسلم» [١٨٨/٤].





(يَقُولُ [الْعَدُوَّ] الضَّعِيفُ - عَصَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي هَذَا الْحَدِيثِ شَرَسَ  
دَلَالَةً عَلَى أَعْنَى مَرَاتِبِ طُمَأْنِينَةِ الْقَوْمَةِ وَالْجَلَسَةِ، وَهُوَ، أَيِ ذَلِكَ لَا مَعْنَى  
(مَد)، أَيِ ضَمَّنَ وَمُكْتَبَ (يَسَعُ فِيهِ قِرَاءَةُ الْمَانِيخَةِ تَقْرِيْبًا، إِذْ لَا تَذِي فِي الشَّهْرِ مِنْ  
قِرَاءَةِ الْمَانِيخَةِ وَثَلَاثِ آيَاتٍ، وَالظَّاهِرُ: أَنْ يَقْرَأَ)؛ يَغْنِي: الشَّيْءُ الْكَثْرَةُ (أَنْسَحِدْتَ  
النَّهْمُ، إِلَى آخِرِهِ). يَغْنِي بِهِ: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، وَبِإِبْرَارِكَ اسْمُكَ  
وَتَعَالَى جَدُّكَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ»، وَفِي «التَّنَازُلِ خَانِيَّةً»: وَرَوَى الْحَسَنُ بْنُ رِبْعٍ عَنْ  
أَبِي خَيْفَةَ: إِذْ قَالَ: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، تَبَارَكَ اسْمُكَ» بِحَذْفِ ياءٍ.  
فَقَدْ أَصَابَ، وَهُوَ جَائِزٌ. وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ فِي «الإِمْلَاءِ»: «أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَرِيدَ فِي  
الْفَتْحِ: «بِي وَخَهْتُ وَخَهْنِي شَدَى فَظَرَ لَسَوَاتِ وَالْأَرْضِ» إِلَى قَوْلِهِ: «وَمَنْ مَرَّ  
تَشْرِكِينَ» (أَلَمْ يَكُنْ) انتهى.

وَنَوُو فِي قَوْلِهِ: «وَبِحَمْدِكَ»: إِمَّا زَائِدَةً، وَالْمَعْنَى: أَسْبَحُكَ حَالِ كَوْنِي  
[مُنْتَبِئًا] بِحَمْدِكَ. أَوْ عَطِيفَةً دَاخِلَةً عَلَى مُقَدَّرٍ، أَيِ: سَبَّحْتُكَ وَاسْتَعْنَيْتُ  
بِحَمْدِكَ.

وقوله: «وَتَبَارَكَ اسْمُكَ»، أَيِ: كَثُرَ خَيْرُهُ، فَمَنْ ذَكَرَ اللَّهَ بِأَسْمَائِهِ الشَّرِيفَةِ  
يُصَبُّ عَلَيْهِ الْخَيْرُ صَبًّا. أَوْ تَزِيدُ وَتَعَالَى عَنْ كُلِّ اسْمٍ.

وقوله: «وَتَعَالَى جَدُّكَ»، أَيِ: تَقَدَّسَ عَنَاؤُكَ مِنَ الزَّوَالِ وَأَنْ يَخْلُقَهُ فَقَرُّ.

قال ابنُ الهيثم: «أَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ»<sup>(١)</sup>، عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ

(١) فِي (و) فَقَطْ.

(٢) رَادٌّ بَعْدَهَا فِي (هـ) حَتْمًا.

(٣) وَفِي (ب، و) مُلْتَبَسًا.

(٤) فِي «فَتْحِ الْقَدِيرِ» [٢٨٩/١].

(٥) فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» [٥٢/٢]، بِحَرْوَةٍ.

بِالْفَتْحِ الصَّلَاةَ، قَالَ: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، وَبِإِبْرَارِكَ اسْمُكَ  
جَدُّكَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ، وَخَهْتُ وَخَهْنِي شَدَى فَظَرَ لَسَوَاتِ وَالْأَرْضِ» إِلَى قَوْلِهِ: «وَمَنْ مَرَّ  
تَشْرِكِينَ» (أَلَمْ يَكُنْ) انتهى.

وقَدْ صَحَّ عَنْهُ ﷺ أَذْكَرُ [أَحْرَقَهُ] مِنْ قَوْلِهِ: «وَمَنْ مَرَّ تَشْرِكِينَ»  
تَكُنْ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» أَنَّ عَمْرُو بْنَ حَضْرَةَ...  
لِكَلِمَاتٍ: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، وَبِإِبْرَارِكَ اسْمُكَ وَبِحَمْدِكَ وَبِإِبْرَارِكَ اسْمُكَ  
إِلَهَ غَيْرُكَ»، بِلَا وَإِوَاءٍ عَلَى قَوْلِهِ: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، وَبِإِبْرَارِكَ اسْمُكَ وَبِحَمْدِكَ  
فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ كَانَ أَحْرَقَ لِأَمْرِ بْنِ سَيِّدٍ...»  
وَقَدْ يُرْجَعُ غَيْرُ الْمَرْفُوعِ أَوْ الْمَرْفُوعِ بِمَرْجُوحٍ مِنْ سَيِّدٍ...  
إِذَا اقْتَرَنَ بِقَرَائِنَ تُمَيِّدُ أَنَّهُ ﷺ كَانَ مُسَمِّيًا عَمْرُو بْنَ حَضْرَةَ...  
(وَالظَّاهِرُ).

(و) أَنْ يَقْرَأَ (التَّعَوُّذَ)، وَهُوَ شَيْءٌ عِنْدَ عَدَنَةِ سَبَفٍ، وَعَنْ شَرِيحٍ...  
وَجُوبُهُ. وَقَدْ يَقُولُ مَنْ لَا يَقُولُ بِأَوْخُوبٍ...  
بِأَنْ تَعْلِيْمُهُ كَانَ مُقْتَصِرًا عَلَى حَصْنَتِهِ صَلَاةً وَهُوَ مِنْ رَحَبِ...  
قَالَ ابْنُ الْهَيْثَمِ<sup>(٣)</sup>.

(و) أَنْ يَقْرَأَ (الْبَسْمَلَةَ)، وَتُسَمَّى فِي قَوْلِ الْمَدِينَةِ فِي بَرَكَةِ الْأَوَّلِ...  
وَأَمَّا فِيمَا عَدَا الرَّكْعَةِ الْأُولَى: فَهِيَ رَوْنَةٌ حَسَنٌ عَنْ أَبِي حَسَنَةَ...  
وَفِي رِوَايَةِ أَبِي يُوسُفَ عَنْهُ: أَنَّهُ يَأْتِي بِحَضْرَةِ وَهُوَ يَجْعَلُ...  
لِلْفَاتِحَةِ وَالسُّورَةِ إِلَّا عِنْدَ مُحَمَّدٍ فِي سُرِّيَّةٍ كَدَى...  
...

(١) فِي (و): «أَحْرَقَ قَوْلِي»، وَفِي (ج) «أَحْرَقُونَ».

(٢) [رَقْمُ ٣٩٩].

(٣) فِي «فَتْحِ الْقَدِيرِ» [٣٤٢/١].

(٤) [٥٥/١].

وقوله «لا يأتي» بين المنة والسورة مفقودة. أنه لا يُسرُّ أن يأتي بها...  
 فقد قال في «سخر» «ولا تُسرُّ تشبيهاً بين المنة والسورة» وقال محمد...  
 حدث. وصحح في «سائر» «قوله» والجلاف في الاستبان. أمّا عدم الكراهية فمُسَرَّ...  
 عيه ونهد صرخ في «مدجيرة» والمختص: «أنه إن سُمي بين المنة والسورة...  
 حساً عند أبي حنيفة في سرية ونخيرية. ورَجَّحه المُحقق ابن الهمام وبنميذة حسي...  
 ومدي «نقبة» من ته يترمه سُخُودُ الشَّهْرِ بتركها بين العاتبة والسورة...  
 جد. كما أن قول من قال: «لا يُسَمَّى إلا في الركعة الأولى» قول غير صحيح...  
 بل قال زُهري: «أنه غيظ على أصحابنا غلطاً فاحشاً». انتهى كلام صاحب...  
 «سخر». وتبعه العلامة شُرَيْبَانِي في «نور الإيضاح» وفي شرحه «إمداد نشأ»...  
 وكذا تبعه صاحب «تنوير الأنصار» [في شرحه «منح الغفار»]، والحضكتي...  
 في «لذر المختار في شرح تنوير الأبصار» [١]. وقال في «الفتاوى الويلونية»...  
 «روى عن الإمام أبي حنيفة: أنه يقرأ البسملة عند العاتبة في كل ركعة، وإن قرأه...  
 عند السورة: فحسن اتباعاً للمصنف». انتهى.

وذكر مثله العلامة شمس الدين القُهنَتَانِي في «شرح النقاية» - نقلاً عن...  
 «المحيط» - : «أنه لو سُمي مع كل سورة فحسن». انتهى.

ثم بها يُسرُّها مُطلقاً عند إمامنا أبي حنيفة وأصحابه ووافقهُ الإمام أحمد...  
 بن محمد بن حنبل رَجَمَهُمُ اللهُ تعالى؛ رَوَى ابنُ ماجه<sup>(٣)</sup>: عن أنسٍ...  
 النبي ﷺ وأبا بكرٍ وعُمَرُ رضي الله عنهما: «كانوا يُخَفُّونَ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»<sup>(١)</sup>

(١) أي «الحر الرائق» لابن نجيم [٣٣٠/١].  
 (٢) سقط من (ج).  
 (٣) في «سنة» [رقم/٨١٣]، ولفظه: «يُفَتِّحُونَ الْقِرَاءَةَ بِ» الحمد لله رب العالمين»<sup>(٤)</sup>

وفي بعض الآثار: «أنهم كانوا يخفون بها»...  
 لذر فطحي أنه قال: «لم يصح عن النبي...»  
 ([وأقل] ٣) مراتب القرب من تسويها...  
 لني تسع للمعاتبة وثلاث يات...  
 والبسملة: (أن يزيد) لمكث أعنى...  
 بضمها: ما يتسع قراءة المنة...  
 وأذاها [في] ١١ مقدار تسبيح واحد...  
 وبسبها مراتب بعضها أغنى من بعض...  
 وأمّا الذكْرُ الواردُ في «أعلى مراتب طمأنينة»...  
 عن أبي سعيد الخدري...

وأمّا طمأنينة الجلوس: فقد قال غزالي حنيفة...  
 المختار<sup>(٥)</sup>، والشَّيْخُ غزالي الخدري في «شرح شمس»...  
 المشكاة<sup>(٦)</sup>: «أنه ليس في الغرض بين سجدة وكبر مسدود...  
 مخمُولٌ على التوافر»، انتهى ولا يخفى...  
 كراهة، كما تقدّم في حكم السمنة

(١) حكاها بن رجب عن ابن عباس، وفي نسخة: «عن ابن عباس»...  
 صحيح البخاري «لابن رجب» [٤٢٤/٦]  
 (٢) في «الفتاوى الكبرى» [١٧٠/٢]  
 (٣) كذا في (و)، وهو مؤلف لمشهور، وفي نسخة واحد...  
 (٤) زيادة من (ج، د)  
 (٥) [ص/٦٩].  
 (٦) [٧٧/٢].  
 (٧) [٩٠٩/٣].

ومن لورد ما رُوِيَ نُسَخْتُ، عن حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ  
يَقُولُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ: رَبِّ اغْفِرْ لِي، رَبِّ اغْفِرْ لِي.

ومنه ما رُوِيَ نُودُودٌ، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ النَّبِيُّ يَقُولُ  
بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي، وَارْحَمْنِي، وَعَافِنِي، وَاهْدِنِي، وَآمِنِي،  
سُبْحَانَكَ يَا مُنَوَّحُ عِبْدِي الرَّبِّ.

ثم هذا مُتَّفَقٌ كَلَامُ أَيْمَنَ الْحَنْبَلِيِّ، والذي هو في كُتُبِ الشَّافِعِيَّةِ أَنَّهُ  
يُسْرُ دُكْرُ خُفُوسٍ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ، وَأَكْمَلُهُ أَنْ يَقُولَ: اللَّهُمَّ، أَوْ رَبِّ  
اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي، وَارْحَمْنِي، وَارْحَمْنِي، وَارْحَمْنِي، وَاهْدِنِي، وَعَافِنِي،  
وَعَفْ غُفْنِي، أَوْ يُكْرَرُ: رَبِّ اغْفِرْ لِي، ثَلَاثًا، وَأَيُّ دُعَاءٍ كَانَ يَخْطُلُ  
أُضِلَّ نُسْخَةً.

وفي كُتُبِ حَنبَلِيَّةِ أَنَّهُ يُسْرُ تَكَرَّرُ: رَبِّ اغْفِرْ لِي، ثَلَاثًا بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ  
وَدُكْرُهُ مَرَّةً وَاحِدَةً وَحِثَّ تَبَطُّلُ الصَّلَاةِ بِتَرْكِه غَمْدًا، وَيَجِبُ سُجُودُ السُّهُو تَرْكُهُ  
سَهْوًا.

(ومنها ما رُوِيَ)، أي: السَّحَرِيُّ وَمُسْلِمٌ (أَيْضًا)؛ كَحَدِيثِ الرَّاءِ  
رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، (مَنْ أَنَسِيَ رُكُوعًا) قَالَ: أَنْتَبِهْ، أَوْ أُنْمُوا الرُّكُوعَ  
وَالسُّجُودَ، وَقَدْ سَبَقَ فِي الدِّيَاغَةِ.

(١) في «هـ» [رقم/١١٤٥].

(٢) في «هـ» [رقم/٨٥٠].

(٣) في «صحيحه» [رقم/٦٦٤٤].

(٤) في «صحيحه» [رقم/٤٢٥].

(٥) مصنفه نَحْرِيجُهُ.

(والإتمام، إِنَّمَا يَكُونُ بِالطَّمَأِينَةِ، ...  
(بِإِدْلٍ) هَذَا الْأَمْرُ (عَلَى وَجْهِهَا)، ...  
(ومنها ما رُوِيَ الطَّرَائِي فِي) ...  
حَرْفَةً ... عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، وَحَالِدِ بْنِ يَسَارٍ، وَبِشْرِ بْنِ  
لُثَيْمٍ، وَقَتْلِبِ الرَّاءِ وَشُكُونِ الْحَاءِ فَهَمْسٌ، ...  
لَامٍ، (ابن حَسَنَةَ) بِفَتْحَاتٍ شَمْسُ ثَمَّةٌ، ...  
لَا يُبْرِ، وَأَسْمُ أَبِيهِ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُطَّحِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ ...  
(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ زَايَ رَحْلًا لَا يَبْرُكُ رُكُوعًا وَلَا سَجْدَةً ...  
بَنَكْتُ فِيهِ إِلَّا قَدَرًا وَضَعَ الْغَرَابَ مَقْدَرًا فِيهِ ...  
(وَهُوَ)، أَي: وَالرَّجُلُ (يُصَلِّي) فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ...  
وَقَوْلُهُ: (هَذِهِ): نَعَتْ لَ (خَالِهِ)، ...  
يَتَذَارَكُ أَمْرُهُ، (مَاتَ عَلَى غَيْرِ مِلَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ) ...  
ثُمَّ أَهْلُ السُّنَّةِ - غَيْرُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ - عَلَى عَهْدِهِمْ ...  
فَقَعْنَهُ ﷺ أَرَادَ مَجْمُوعَ الدِّينِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ ...  
وَاحِدَةً - فَلَيْسَ فَائِزًا بِمَجْمُوعِ الدِّينِ وَبِإِكْلَامِهِمْ حُرُوجًا ...  
بِالْكَلْبَةِ رَجْرًا وَتَغْلِيظًا، كَمَا سَيَأْتِي فِي كَلَامِ حَقِيقَتِهِ ...  
الصَّلَاةِ، كَمَا تَقَدَّمَ.

(١) [رقم/٣٨٤٠]

(٢) في «مستدركه» [رقم/٧١٨٤]

(٣) في «صحيحه» [رقم/٦٦٥]

(٤) في «أسد الغابة» [٣٦٠/٢]

(٥) أي: «النهاية في غريب الحديث» وليس «النهاية»



(ومنها ما زوى البخاري) إِيَّاهُ، (عن زَيْدِ بْنِ وَهَبٍ) فيه أَنْ هَذَا رَوَاهُ  
لأَوَّلَى، ثُمَّ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ أَبِي وَائِلٍ شَقِيقِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ خَدِيجَةَ  
وَيْثَاقِ بْنِ زَوْيٍ، الرَّوَاةُ الشَّيْخَةُ - الَّتِي فِيهَا: «عَلَى غَيْرِ الْفِطْرَةِ» إِلَى آخِرِهِ عَنْ  
زَيْدِ بْنِ وَهَبٍ. هَذَا دُخُولٌ مِنَ الْمُصَنَّفِ، وَالْجَوَادُ قَدْ يَكْبُرُ.

(قَالَ إِنَّ حُدَيْقَةَ بَيْنَ الْبَتَانِ رَأَى رَجُلًا) ، لَمْ يُسَمَّ ، (لَا يُتِمُّ رُكُوعَهُ وَلَا سُجُودَهُ) ، فِي رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ : «فَحَقَلَ يَنْقُرُ ، وَلَا يُتِمُّ رُكُوعَهُ» ، رَادُّ أَحْمَدُ : «فَقَالَ : مُنْذُ كَمْ صَلَّيْتَ ؟ قَالَ : مُنْذُ أَرْبَعِينَ سَنَةً» ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَرَدِّ لَتَكْثِيرِهِ ، وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ ابْتِدَاءَ صَلَاتِهِ قَبْلَ الْهِجْرَةِ بِأَرْبَعِ سِنِينَ ، وَلَعَلَّ مُضْلَاةَ ثُمَّ نَكُنْ فُرِضَتْ بَعْدُ ؛ لِأَنَّ حُدَيْقَةَ مَاتَ سَنَةً يَسْتِ وَثَلَاثِينَ .

(فَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ)، وقوله: (دَعَاهُ) ليس في البخاري؛ (فَقَالَ)، وفي البخاري: (قَالَ) بلا فاء، (لَهُ حُدِيثُهُ: مَا صَلَّيْتُ!)، هو نظير قول النبي ﷺ للمسيء، صلاته: «صَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ»، (قَالَ) أبو وائل: (وَأَخْبَسَهُ)؛ يعني حُدِيثَهُ (قَالَ) للرجل: (لَوْ مِتُّ مِتَّ عَلَى غَيْرِ سُنَّةٍ)؛ كَذَا في نُسَخِ «الرِّسَالَةِ» قال بعض الشَّارِحِينَ: التَّوْبِينُ عَوَظٌ عن المُضَافِ إليه، أي: «سُنَّةٌ مُحَمَّدٍ» انتهى. والذي في نُسَخِ البخاري: «سُنَّةٌ مُحَمَّدٍ ﷺ»، وَلَعَلَّهُ سَقَطَ عن النُّسَخِ؛ أي: على غير طَرِيقَتِهِ وَسِيرَتِهِ.

(وفي رواية) للبخاري: "عن زَيْدِ بْنِ وَهَبٍ، عن حُذَيْفَةَ - من غير شك -  
(مُتَّ : مُتَّ عَلَى غَيْرِ الْفِطْرَةِ الَّتِي فَطَّرَ اللَّهُ مُحَمَّدًا ﷺ) .

- (١) في الصحيحه، [رقم/٣٨٩].

- (٢) أي: الثغاري في صحيحه: [رقم/ ٧٩١].

- (٣) في مصنفه [رقم/٣٨٥٨]، نحو:

- (٤) في «مسند» [٣٨ / ٢٩٤]، ينحرف.

- (٥) في «صحيحه» [رقم/٧٩١].

فوله: (عليها) ثابت في بعض الأصحاح مع  
ثم المطرة: تطلق على الدين، ويحمل على  
فوله: «خمس من المطرة»

(وفي هذين الحديثين تهديد عظيم) <sup>١</sup> <sup>٢</sup> <sup>٣</sup> <sup>٤</sup> <sup>٥</sup> <sup>٦</sup> <sup>٧</sup> <sup>٨</sup> <sup>٩</sup> <sup>١٠</sup> <sup>١١</sup> <sup>١٢</sup> <sup>١٣</sup> <sup>١٤</sup> <sup>١٥</sup> <sup>١٦</sup> <sup>١٧</sup> <sup>١٨</sup> <sup>١٩</sup> <sup>٢٠</sup> <sup>٢١</sup> <sup>٢٢</sup> <sup>٢٣</sup> <sup>٢٤</sup> <sup>٢٥</sup> <sup>٢٦</sup> <sup>٢٧</sup> <sup>٢٨</sup> <sup>٢٩</sup> <sup>٣٠</sup> <sup>٣١</sup> <sup>٣٢</sup> <sup>٣٣</sup> <sup>٣٤</sup> <sup>٣٥</sup> <sup>٣٦</sup> <sup>٣٧</sup> <sup>٣٨</sup> <sup>٣٩</sup> <sup>٤٠</sup> <sup>٤١</sup> <sup>٤٢</sup> <sup>٤٣</sup> <sup>٤٤</sup> <sup>٤٥</sup> <sup>٤٦</sup> <sup>٤٧</sup> <sup>٤٨</sup> <sup>٤٩</sup> <sup>٥٠</sup> <sup>٥١</sup> <sup>٥٢</sup> <sup>٥٣</sup> <sup>٥٤</sup> <sup>٥٥</sup> <sup>٥٦</sup> <sup>٥٧</sup> <sup>٥٨</sup> <sup>٥٩</sup> <sup>٦٠</sup> <sup>٦١</sup> <sup>٦٢</sup> <sup>٦٣</sup> <sup>٦٤</sup> <sup>٦٥</sup> <sup>٦٦</sup> <sup>٦٧</sup> <sup>٦٨</sup> <sup>٦٩</sup> <sup>٧٠</sup> <sup>٧١</sup> <sup>٧٢</sup> <sup>٧٣</sup> <sup>٧٤</sup> <sup>٧٥</sup> <sup>٧٦</sup> <sup>٧٧</sup> <sup>٧٨</sup> <sup>٧٩</sup> <sup>٨٠</sup> <sup>٨١</sup> <sup>٨٢</sup> <sup>٨٣</sup> <sup>٨٤</sup> <sup>٨٥</sup> <sup>٨٦</sup> <sup>٨٧</sup> <sup>٨٨</sup> <sup>٨٩</sup> <sup>٩٠</sup> <sup>٩١</sup> <sup>٩٢</sup> <sup>٩٣</sup> <sup>٩٤</sup> <sup>٩٥</sup> <sup>٩٦</sup> <sup>٩٧</sup> <sup>٩٨</sup> <sup>٩٩</sup> <sup>١٠٠</sup> <sup>١٠١</sup> <sup>١٠٢</sup> <sup>١٠٣</sup> <sup>١٠٤</sup> <sup>١٠٥</sup> <sup>١٠٦</sup> <sup>١٠٧</sup> <sup>١٠٨</sup> <sup>١٠٩</sup> <sup>١١٠</sup> <sup>١١١</sup> <sup>١١٢</sup> <sup>١١٣</sup> <sup>١١٤</sup> <sup>١١٥</sup> <sup>١١٦</sup> <sup>١١٧</sup> <sup>١١٨</sup> <sup>١١٩</sup> <sup>١٢٠</sup> <sup>١٢١</sup> <sup>١٢٢</sup> <sup>١٢٣</sup> <sup>١٢٤</sup> <sup>١٢٥</sup> <sup>١٢٦</sup> <sup>١٢٧</sup> <sup>١٢٨</sup> <sup>١٢٩</sup> <sup>١٣٠</sup> <sup>١٣١</sup> <sup>١٣٢</sup> <sup>١٣٣</sup> <sup>١٣٤</sup> <sup>١٣٥</sup> <sup>١٣٦</sup> <sup>١٣٧</sup> <sup>١٣٨</sup> <sup>١٣٩</sup> <sup>١٤٠</sup> <sup>١٤١</sup> <sup>١٤٢</sup> <sup>١٤٣</sup> <sup>١٤٤</sup> <sup>١٤٥</sup> <sup>١٤٦</sup> <sup>١٤٧</sup> <sup>١٤٨</sup> <sup>١٤٩</sup> <sup>١٥٠</sup> <sup>١٥١</sup> <sup>١٥٢</sup> <sup>١٥٣</sup> <sup>١٥٤</sup> <sup>١٥٥</sup> <sup>١٥٦</sup> <sup>١٥٧</sup> <sup>١٥٨</sup> <sup>١٥٩</sup> <sup>١٦٠</sup> <sup>١٦١</sup> <sup>١٦٢</sup> <sup>١٦٣</sup> <sup>١٦٤</sup> <sup>١٦٥</sup> <sup>١٦٦</sup> <sup>١٦٧</sup> <sup>١٦٨</sup> <sup>١٦٩</sup> <sup>١٧٠</sup> <sup>١٧١</sup> <sup>١٧٢</sup> <sup>١٧٣</sup> <sup>١٧٤</sup> <sup>١٧٥</sup> <sup>١٧٦</sup> <sup>١٧٧</sup> <sup>١٧٨</sup> <sup>١٧٩</sup> <sup>١٨٠</sup> <sup>١٨١</sup> <sup>١٨٢</sup> <sup>١٨٣</sup> <sup>١٨٤</sup> <sup>١٨٥</sup> <sup>١٨٦</sup> <sup>١٨٧</sup> <sup>١٨٨</sup> <sup>١٨٩</sup> <sup>١٩٠</sup> <sup>١٩١</sup> <sup>١٩٢</sup> <sup>١٩٣</sup> <sup>١٩٤</sup> <sup>١٩٥</sup> <sup>١٩٦</sup> <sup>١٩٧</sup> <sup>١٩٨</sup> <sup>١٩٩</sup> <sup>٢٠٠</sup> <sup>٢٠١</sup> <sup>٢٠٢</sup> <sup>٢٠٣</sup> <sup>٢٠٤</sup> <sup>٢٠٥</sup> <sup>٢٠٦</sup> <sup>٢٠٧</sup> <sup>٢٠٨</sup> <sup>٢٠٩</sup> <sup>٢١٠</sup> <sup>٢١١</sup> <sup>٢١٢</sup> <sup>٢١٣</sup> <sup>٢١٤</sup> <sup>٢١٥</sup> <sup>٢١٦</sup> <sup>٢١٧</sup> <sup>٢١٨</sup> <sup>٢١٩</sup> <sup>٢٢٠</sup> <sup>٢٢١</sup> <sup>٢٢٢</sup> <sup>٢٢٣</sup> <sup>٢٢٤</sup> <sup>٢٢٥</sup> <sup>٢٢٦</sup> <sup>٢٢٧</sup> <sup>٢٢٨</sup> <sup>٢٢٩</sup> <sup>٢٣٠</sup> <sup>٢٣١</sup> <sup>٢٣٢</sup> <sup>٢٣٣</sup> <sup>٢٣٤</sup> <sup>٢٣٥</sup> <sup>٢٣٦</sup> <sup>٢٣٧</sup> <sup>٢٣٨</sup> <sup>٢٣٩</sup> <sup>٢٤٠</sup> <sup>٢٤١</sup> <sup>٢٤٢</sup> <sup>٢٤٣</sup> <sup>٢٤٤</sup> <sup>٢٤٥</sup> <sup>٢٤٦</sup> <sup>٢٤٧</sup> <sup>٢٤٨</sup> <sup>٢٤٩</sup> <sup>٢٥٠</sup> <sup>٢٥١</sup> <sup>٢٥٢</sup> <sup>٢٥٣</sup> <sup>٢٥٤</sup> <sup>٢٥٥</sup> <sup>٢٥٦</sup> <sup>٢٥٧</sup> <sup>٢٥٨</sup> <sup>٢٥٩</sup> <sup>٢٦٠</sup> <sup>٢٦١</sup> <sup>٢٦٢</sup> <sup>٢٦٣</sup> <sup>٢٦٤</sup> <sup>٢٦٥</sup> <sup>٢٦٦</sup> <sup>٢٦٧</sup> <sup>٢٦٨</sup> <sup>٢٦٩</sup> <sup>٢٧٠</sup> <sup>٢٧١</sup> <sup>٢٧٢</sup> <sup>٢٧٣</sup> <sup>٢٧٤</sup> <sup>٢٧٥</sup> <sup>٢٧٦</sup> <sup>٢٧٧</sup> <sup>٢٧٨</sup> <sup>٢٧٩</sup> <sup>٢٨٠</sup> <sup>٢٨١</sup> <sup>٢٨٢</sup> <sup>٢٨٣</sup> <sup>٢٨٤</sup> <sup>٢٨٥</sup> <sup>٢٨٦</sup> <sup>٢٨٧</sup> <sup>٢٨٨</sup> <sup>٢٨٩</sup> <sup>٢٩٠</sup> <sup>٢٩١</sup> <sup>٢٩٢</sup> <sup>٢٩٣</sup> <sup>٢٩٤</sup> <sup>٢٩٥</sup> <sup>٢٩٦</sup> <sup>٢٩٧</sup> <sup>٢٩٨</sup> <sup>٢٩٩</sup> <sup>٣٠٠</sup> <sup>٣٠١</sup> <sup>٣٠٢</sup> <sup>٣٠٣</sup> <sup>٣٠٤</sup> <sup>٣٠٥</sup> <sup>٣٠٦</sup> <sup>٣٠٧</sup> <sup>٣٠٨</sup> <sup>٣٠٩</sup> <sup>٣١٠</sup> <sup>٣١١</sup> <sup>٣١٢</sup> <sup>٣١٣</sup> <sup>٣١٤</sup> <sup>٣١٥</sup> <sup>٣١٦</sup> <sup>٣١٧</sup> <sup>٣١٨</sup> <sup>٣١٩</sup> <sup>٣٢٠</sup> <sup>٣٢١</sup> <sup>٣٢٢</sup> <sup>٣٢٣</sup> <sup>٣٢٤</sup> <sup>٣٢٥</sup> <sup>٣٢٦</sup> <sup>٣٢٧</sup> <sup>٣٢٨</sup> <sup>٣٢٩</sup> <sup>٣٣٠</sup> <sup>٣٣١</sup> <sup>٣٣٢</sup> <sup>٣٣٣</sup> <sup>٣٣٤</sup> <sup>٣٣٥</sup> <sup>٣٣٦</sup> <sup>٣٣٧</sup> <sup>٣٣٨</sup> <sup>٣٣٩</sup> <sup>٣٤٠</sup> <sup>٣٤١</sup> <sup>٣٤٢</sup> <sup>٣٤٣</sup> <sup>٣٤٤</sup> <sup>٣٤٥</sup> <sup>٣٤٦</sup> <sup>٣٤٧</sup> <sup>٣٤٨</sup> <sup>٣٤٩</sup> <sup>٣٥٠</sup> <sup>٣٥١</sup> <sup>٣٥٢</sup> <sup>٣٥٣</sup> <sup>٣٥٤</sup> <sup>٣٥٥</sup> <sup>٣٥٦</sup> <sup>٣٥٧</sup> <sup>٣٥٨</sup>

(ومنها ما رواه مالك) بن أبي صالح حدثني أبي عن  
 زينة: «محمّد»، آخره همزة: (عن شعيب بن حمزة) بن أبي حمزة  
 عن الثعمان بن مرة، انتهى. وهو لأحمد بن أبي حمزة  
 وأحمد بن محمد بن أبي حمزة، انتهى. وهو لأحمد بن أبي حمزة  
 صحيح، عن أبي سعيد الخدري عن مرفوع النبي صلى الله عليه وآله  
 يسرق في صلاته. قالوا: يا رسول الله، وكيف يسرق في الصلاة  
 ولا سجودها، ولا خشوعها، كذا ذكره ثوري في صحيحه

- (۱) هذا جزء من حديث أخرجه سعد بن أبي وقاص في صحيحه [رقم/ ۲۵۷]، وغيره من حديث غيره.

1. [ rvo / r ] ( r )

- . [ ४४४/४ ] (४)

- (٤) في (ب، ج، د). «اليرقي»، وهو شخص

- (٥) في مئة: [٩٠ / ١٨]، سحوه

- (٦) في «مقدمة» [رقم/ ٢٣٣٣]، سحر:

- (٧) في «مستد» [رقم/ ١٣١١]. سحو.

- (٨) في شرح الموطأ، [٥٨٠/٨]



(قَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ مَا) : اسْتِفْهَامِيَّةٌ ، لِنُفْهِمِهِمْ ،  
وَأَنْ يُعْصِمَهُمْ أَنْ لِيَحِلَّ لِلْمَرْكُوعِ وَالشُّحُودِ أَسْوَأَ مِمَّا تَقَرَّرَ عَنْهُمْ ، أَيْ  
شَيْءٌ (تَرَوْنَ) يَفْتَحُ لِقَوْدِيَّةٍ ، أَيْ : تَعْنُمُونَ ، أَوْ ضَمُّهَا ، أَيْ : يَضُرُّ (وَيُ)  
حَقُّ (الشَّارِبِ) لِنَحْوِ (الرَّائِي وَالسَّارِقِ) وَذَلِكَ (الكَلَامُ مِنْهُ) (وَلَا يُ)  
يُنْزَلُ) - عَنِ بَعْضِ الْمُفْعُولِ - (فِيهِمْ) ، أَيْ : فِي الشَّارِبِ وَالرَّائِي وَالسَّارِقِ

وقوله (الْمُخْدُودُ) ثَبِتَ فِي جَمِيعِ نُسَخِ «الرَّسَالَةِ» الَّتِي عِنْدَنَا ، سَاقِطٌ فِي حَمِيعِ  
نُسَخِ «نُصُصِ» لَتِي عِنْدَنَا ، فَاتَّبَعَ الْعَاوِلُ هُوَ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ ، ثُمَّ قَوْلُهُ (قُلْ إِنْ  
يُنْزَلُ) لَا يَنْشُرُهُ ثُمَّ تَرَى فِي كُرٍّ مِنْهُمَا بَعْدَ ذَلِكَ وَخِي مَتْلُوٌّ حَتَّى يُسْتَشْكَلَ بِالشَّرْبِ ، وَبِ  
شُرُوبِ الْوُخْيِ كَثِيرًا مَا كَانَ يُوْخِي غَيْرَ مَتْلُوٍّ ، وَقَدْ عَيَّنَ النَّبِيُّ ﷺ حَدَّ الشَّارِبِ ، عَنِ  
عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ وَمَا يَضُقُّ غَرِ الْهَوَىٰ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا وَخْيٌ يُؤْخَى ۚ ﴾ (سورة النحل : ١٠٣)

(قَالُوا اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ) ، رَأَيْنَا بَعْضَ الْمُدْرِسِينَ كَانَ يَقْطَعُ هَمزةَ الْحَلَالَةِ ،  
وَيَقُولُ : إِنَّ الصَّحَابَةَ إِنَّمَا بَدَأُوا بِقَوْلِهِمْ : «اللَّهُ» ، وَهَذِهِ غَفْلَةٌ عَظِيمَةٌ ؛ لِأَنَّ الْحَاكِي  
فِي الْكَلَامِ الْمُحْكَمِيِّ إِنَّمَا يُرَاعِي مَا يَقْتَضِيهِ كَلَامُهُ مِنَ الْوَضَلِ وَالْقَطْعِ ، لَا مَا يَقْتَضِيهِ  
كَلَامُ الْمُحْكَمِيِّ عَنْهُ ، وَلِهَذَا وَجَبَ الْوَضَلُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ قَالُوا أَذْغَلَّتْ رَبَّنَا ﴾  
(سورة النحل : ١٦٨) ، ثُمَّ إِنَّ [عِلْمِيَّةً] تَعَالَى بِمَا لَا يَرْتَابُ فِيهَا مُسْلِمٌ ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى  
﴿ وَأَنْ لَّكَ فَذْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَيْنٌ ﴾ (سورة النحل : ١٧٢) .

وَأَمَّا نَبِيُّنَا ﷺ ، فَقَدْ عَلَّمَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْمُعْجِيَّاتِ مَا لَمْ يُعَلِّمُهُ غَيْرُهُ ، قَالَ  
اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ عَلَّمَكُمَا مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُونَ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴾ (سورة النحل : ١٠٣) .  
وَمَعَ هَذَا فَلَا يُجْزَمُ بِإِطْلَاعِهِ ﷺ عَلَى الْمُعْجِيَّاتِ كُلِّهَا ، كَيْفَ وَقَدْ أَنْكَرَ ﷺ عَنِ  
الْجَارِيَةِ الَّتِي كَانَتْ تَرْثِي بَعْضَ مَنْ اسْتَشْهَدَ يَوْمَ بَدْرٍ ؛ حِينَ قَالَتْ : وَفِيهَا سَيِّ

بِفَتْحٍ مَا فِي غَيْدٍ فَقَالَ لَهَا : «دَعِي هَذَا ، وَفَوَيْ بِأَنْ تَسْتَشِيرِي» .  
رَوَاةُ الْبُخَارِيِّ (١) ، وَفِي رَوَايَةٍ مِنْ مَدِينَةِ «الْمَدِينَةِ» لَا مَدِينَةَ .  
غَيْدٌ إِلَّا اللَّهُ ، انْتَهَى .

وَلَكِنْ يُجْزَمُ بِعِلْمِهِ ﷺ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ دَعَى مَدِينَةِ «الْمَدِينَةِ» .  
وَكَذَا سَائِرُ مَا يَتَعَلَّقُ بِالشَّرْعِ الشَّرِيفِ مِنْ الْأَعْدَادِ ، عَدَدَاتٍ مِنْ «الْمَدِينَةِ» .  
وَكَذَا الْأَمْرُ الَّذِي تَبَّ أَصْحَابُهُ يَتَسَدَّدُ بِهِ ، وَفِي عَدَدَاتٍ مِنْ «الْمَدِينَةِ» .  
وَلِذَلِكَ قَرَّرَهُمْ عَلَى قَوْلِهِمْ «لَهُ وَشَيْءٌ عَنْهُ» مِمَّا حَرَّمَ

(قَالَ) (سورة النحل : ١٠٣) : (هُنَّ) ، كَذَلِكَ فِي نُسَخِ «الرَّسَالَةِ» .  
مَدِينَتِهِمْ (فَوَاحِشٌ) : جَمْعُ «وَاحِشَةٍ» ، وَهِيَ «الْمَدِينَةُ» مِنْ مَدِينَةٍ .  
(وَفِيهِنَّ عُقُوبَةٌ) ، أَيْ : فِي الذَّنْبِ ، لَكِنْ لَا تُحْدِثُ ، وَهِيَ «الْمَدِينَةُ» .  
لِقَوْلِهِ : (وَأَسْوَأُ السَّرِيقَةِ) ، رَوَاةُ «نُصُصِ» بَكْرَةَ ، وَفِي «الْمَدِينَةِ» .  
عَلَى الْخَبَرِ ، أَيْ : سَرِيقَةُ (الَّذِي يَسْرِقُ) ، وَهِيَ «الْمَدِينَةُ» .  
حَيْثُ قَالَ : (السَّرِيقَةُ حَرَامٌ ، فَمَا طُبِّحَتْ بِشَوْبِهَا) .  
بِفَتْحَتَيْنِ ، جَمْعُ : «سَارِقٍ» ، كَمَا قَدْ تَرَفَّقْنَا

(صَلَاتُهُ) ، أَيْ : فِيهَا . (قَالُوا) وَكَيْفَ يَسْرِقُ صَلَاتُهُ بِرَسُولِهِ ؟ قَدْ  
«لَا يَمُومُ رُكُوعَهَا وَلَا سُجُودَهَا» ، سَنَهَى عَنْ ذَلِكَ ، وَهِيَ «الْمَدِينَةُ» .  
كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا سَرِيقَةٌ عَلَى حِدَةٍ (وَسَرِيقَةُ حَرَامٌ ، فَمَا طُبِّحَتْ بِشَوْبِهَا) .  
أَشَدُّهَا حُرْمَةً .

(١) فِي «صَحِيحِهِ» [رقم/٥١٤٧] ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٢) فِي «سَنَةِ» [رقم/١٨٩٧] .

(٣) فِي «شرح الموطأ» [١/٥٧٩] .







(وفي رواية) سَخَرِي ، لَكِنْ نَسِ فِيهِ قَوْلَهُ : « إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ » ، [ من غطى  
وَكَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ ١ ] مِنَ الرُّكُوعِ ، قَامَ حَتَّى يَقُولَ الْقَائِلُ : قَدْ سَيَّ...  
السَّخَرَتِي ( حَتَّى يَقُولَ الْقَائِلُ : قَدْ نَسِيَ ) ، انْتَهَى .

( وَمِنْهَا مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ٢ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ ( مَا - رَوَاهُ - مَا  
صَلَّيْتُ خَلْفَ رَجُلٍ أَوْجَزَ ) : صِغَةً تَفْضِيلٍ ، وَهُوَ بِالنَّضْبِ بَعْدَ  
( صَلَاةٍ ) بِالنَّضْبِ عَلَى التَّمْيِيزِ ، ( مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ) ، وَإِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ ،  
لَأَنَّ الْحَنَفَةَ الرَّاشِدِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كَانُوا يُطِيلُونَ فِي الصَّلَاةِ ، فَفِي « مُوَاضِعَ  
مَالِكٍ » ٣ : « أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَلَّى الصُّبْحَ فَقَرَأَ فِيهَا سُورَةَ  
البَقَرَةِ فِي الرَّكَعَتَيْنِ كِلْتَابَهُمَا » ، وَفِيهِ أَيْضًا ٤ : « أَنَّ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ  
يُكثِّرُ مِنْ قِرَاءَةِ سُورَةِ يُوسُفَ فِي الصُّبْحِ » ، وَفِيهِ أَيْضًا ٥ : « أَنَّ عُمَرَ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَلَّى الصُّبْحَ فَقَرَأَ فِيهَا سُورَةَ يُوسُفَ وَسُورَةَ الْحَجِّ قِرَاءَةً نَطِئَةً ،  
وَفِي « صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ » ٦ : « أَنَّ عُمَرَ صَلَّى الصُّبْحَ ، وَقَرَأَ بِهِ ( الْكَهْفَ )  
فِي الْأُولَى ، وَفِي الثَّانِيَةِ بِهِ ( يُوسُفَ ) » .

- (١) في « صحيحه » [ رقم / ٨٢١ ] .
- (٢) سقط من ( ح ) .
- (٣) في « مسنده » [ رقم / ٨٥٣ ] ، نحوه .
- (٤) [ ١١١ / ٢ ] .
- (٥) يعني : « الموطأ » [ ١١٢ / ٢ ] ، نحوه .
- (٦) يعني : « الموطأ » [ ١١١ / ٢ ] ، نحوه .

(٧) [ ١٥٤ / ١ ] ، تعليق عن الأخف ، « أَنَّهُ قَرَأَ بِالْكَهْفِ فِي الْأُولَى ، وَفِي الثَّانِيَةِ يُوسُفَ ،  
يُونُسَ ، وَذَكَرَ أَنَّهُ صَلَّى مَعَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لُصُخَ بِهِمَا » .

( في تمام ) : حَالٌ مِنْ وَعْدٍ « أَنَحْنُ » ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ  
وَكَمَالَ خُدُودَهَا ، ( وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ) ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ  
أَي : اسْتَمَرَ قَائِمًا ( حَتَّى يَقُولَ ) قَدْ وَهَمَ ، ثُمَّ يَكْثُرُ ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ  
السَّخَرَتَيْنِ حَتَّى يَقُولَ : قَدْ وَهَمَ ، سَهِيَ ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ  
فِي الْمَوْضِعَيْنِ مِنَ الثَّلَاثَةِ ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ  
( الْإِفْعَالُ ) ، وَفِي « الْقَامُوسِ » ١ : « وَهَمٌ مِنْ حَسَبِ رُوحٍ حَسَدٍ  
وَزَهْمٌ كَذَا : أَسْقَطَ » ، وَلَمَعْنَى « أَنَّهُ كَانَ حَسَدًا مِنْ حَسَدِ  
السَّخَرَتَيْنِ سَهْوًا وَأَسْقَطَهُمَا ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ  
أَسْقَطَ السَّخَرَةَ الثَّانِيَةَ وَحَسَنَ نَسْهَهُ » .

ثُمَّ هَذَا الْقَوْلُ إِنَّمَا يُتَصَوَّرُ مِمَّنْ كَانَ يُصْنِفُ فِي مَجَالِ  
بِمَنْ لَمْ يَكُنْ يَتَكَلَّفُ فِي الْقَوْمَةِ وَحَسَبَهُ مِنْ مَكْتَبَةٍ ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ  
حَلْفُهُ بِحَسَبِ قَالِ ذَلِكَ ، وَإِلَّا فَلَا يُدْرِكُ هَذَا مِمَّنْ كَانَ يُصْنِفُ  
غَالِيًا .

وقوله : ( أَي : غَيْطٌ ، أَوْ سَيِّ ) تَفْسِيرٌ مِنْ خُصْفِ  
( وَمِنْهَا : مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ) عَنْ أَبِي قَالَةَ ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - بِضَمِّ الْمُتَّحِنَةِ - ( أَنَّهُ قَالَ لِأَصْحَابِهِ لَا تَكُنْ مِنْ أَهْلِ  
فِي « الْفَتْحِ » ٢ ، وَ« الْعَيْنِ » ٣ ، وَ« نَفْسَانِي » ٤ .

- (١) مُضَدَّرُ أَفْعَلٍ ،
- (٢) [ ص / ١١٦٨ ] .
- (٣) أي : « فتح الباري » لاس حجر [ ٣٠١ / ٢ ]
- (٤) في « عمدة القاري شرح صحيح البخاري »
- (٥) في « إرشاد الساري شرح صحيح البخاري »





(وَكَانَ إِذَا رَفَعَ لَمْ يَسْحُصْ) ، مِنْ أَشْحَصْ : إِذَا رَفَعَ (رَأْسَهُ وَلَمْ يَصَوِّنْ) ، مِنْ  
التَّعْبِيلِ ، أَيِ : لَمْ يَحْمِضْهُ ، (وَلَكِنْ بَيَّنَّ ذَلِكَ) ، أَيِ : بَيَّنَّ الْمَذْكُورَ مِنَ الْأَشْحَصِ  
وَالْتَّصُوبِ ، (وَكَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ لَمْ يَسْجُدْ حَتَّى يَسْتَوِيَ قَدَمَا) ، وَكَانَ  
إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَةِ (الْأُولَى) : (لَمْ يَسْجُدْ) (الثَّانِيَةَ) حَتَّى يَسْتَوِيَ حَالَتَا  
وَلَا يَحْتَمِي أَنْ هَذَا لَا دَلَالَةَ فِيهِ عَلَى الطَّمَأْنِينَةِ ، وَلَعَلَّ عَائِشَةَ <sup>ص</sup> رَوَتْهُ بِمَا فَصَدَتْ  
هَذِهِ الرَّدُّ عَلَى مَنْ كَانَ يَسْأَلُ فِي الْقَوْمَةِ وَالْجَنَسَةِ .

(وَكَانَ يَقُولُ فِي) آجِرِ (كُلَّ رَكَعَتَيْنِ التَّحِيَّةِ) ، هَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ ، وَعَنْ  
أَبِي دَاوُدَ : «التَّحِيَّاتُ» ، وَهُوَ عَلَّمَ لِقَوْلِهِ : «التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ» إِلَى آخِرِهِ ، (وَكَانَ  
يَقْرَأُ) - بِضَمِّ الرَّاءِ وَكَسْرِهَا ، وَالضَّمُّ أَشْهُرُ - (رِجْلَهُ الْيُسْرَى) ، أَيِ : يَقْعُدُ  
عَلَيْهَا ، (وَيَنْصِبُ رِجْلَهُ الْيُمْنَى) ، وَهَذَا - كَمَا قَالَ النَّوَوِيُّ - هُوَ الَّذِي أَحْدَسَ  
إِمَامُ أَبُو خَيْفَةَ فِي الْجَلَسَاتِ كُنْهُ فِي حَقِّ الذُّكُورِ . وَقَالَ مَالِكٌ : يَتَوَرَّكُ فِيهَا كُنْهُ  
وَأَمَّا لَكُ دُعَاؤِي وَأُحْمَدُ : فَعِنْدَهُمَا تَفْصِيلٌ بَيْنَ الْقَعْدَاتِ .

(وَكَانَ يَنْهَى عَنْ عُثْبَةِ الشَّيْطَانِ) : بِضَمِّ الْعَيْنِ : الْإِقْعَاءُ ، وَهُوَ عَلَى مَا صَوَّنَ  
النَّوَوِيُّ : أَنْ يُلْصِقَ إِلَيْهِ بِالْأَرْضِ ، وَيَنْصِبَ سَاقَيْهِ ، وَيَضَعُ يَدَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ  
(وَيَنْهَى) عَنْ (أَنْ يَنْتَرِشَ الرَّجُلُ ذِرَاعِيَهُ) فِي السُّجُودِ (أَفْتِرَاشِ السَّبْعِ) وَالْكَلْبِ ،  
(وَكَانَ يَنْحِتُمُ الصَّلَاةَ بِالتَّسْلِيمِ) . وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ الْخَمْسَةُ (الَّتِي أَوَّلُهَا حَدِيثُ  
أَنْسٍ : «إِنِّي لَا أَلُو» : (تَذَلُّ عَلَى الْمُوَاطَّئَةِ) عَلَى الْأَفْعَالِ الْمَذْكُورَةِ فِيهَا : وَمَا وَرَدَ  
الْإِنْكَارُ عَلَى تَارِكِهِ مِنْهَا بِكَوْنٍ وَاجِبًا ، وَمَا لَمْ يَرُدَّ عَلَى تَرْكِهِ يَكُونُ سُنَّةً وَفَصِيلَةً

(١) فِي «شرح صحيح مسلم» [٢١٤/٤] .

(٢) وَقَعَ قَبْلَهُ فِي أَكْثَرِ النُّسخِ تَكَرُّرُ عِبَارَةِ «وَيَنْصِبُ رِجْلَهُ الْيُمْنَى» ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ فِي (و) ، وَهُوَ  
شَطِيطٌ عَلَيْهِ فِي (هـ) .

(٣) فِي «شرح صحيح مسلم» [٢١٤/٤] .

## الشيء

## التَّشْبِيْهُ

(التَّشْبِيْهُ) ، أي : هذا هو ذلك التشبيه الواقع في ذكر آداب بيت المقدس

(اعلم أن أكثر الناس تركوا القنومة بعد تركهم ، والحسنه من حسن  
(فضلا عن الطمأنينة فيهما) ، أي : رددوا وطن تركهم غيبتهم وحسنه فضلا  
وزيادة عن ترك طمأنينتهما .

قيل : لَمْ يَنْظُرْ : « فَضْلاً » يَكُونُ ما بعدها أَعَدَّ مَقَامَ قَتْلٍ : نحو : « فلان لا يجر  
إلى الفقير فضلا عن أن يُعْطِيَهُ »

(فإنها كانت) عند أولئك (كانت أربعة مشيخة في عدم بعض وأعداد  
ب) ، (وَنَحْنُ نَجْعَلُ تَرْكَ تَعْدِيلٍ لأركان صديق لأعداد غيبتهم ، يعني فقير عن  
موضوع المسألة التي يُريدُ ذكرها ، يُدلُّ : « ظاهر غيبتهم » ، يعني :  
لشيء : ما يُعرفُ به بعض أخوانه ، « الأركان » ، أي : ركن حسب عيبه ، شبه .  
أي : التَّعْدِيلُ (على ما عرفت في مقدمة شمل بصلته تركهم ، وسخو .  
والقنومة ، والحلقة وإن) وضعية مُعْطِيَهُ غيبتهم : « حسن ترك  
طمأنينة الأولين قليلا بين الناس ، يعني : « ترك مقتضيات بيت وخوب آثار  
الأربعة المذكورة - ليو طيب مستطوع عيبه ، « ولا نسبو على ما كان عليه  
بعضهم من ترك طمأنينة تركهم وسخو ، « ولا كان عليه تركهم من تركهم  
والحلقة فضلا عن طمأنينتهما - تحت : « يكون غيبتهم موضوع حسنة بغيره  
ترك تعديل الأركان .

محدث مسألة أن تعود ترك تغديل الأركان مؤحت للأوت وهي دأوت  
وهو شغل بصلوات الأركان، ودأوت على أن تعود ترك القومة والحسد في  
الأوت دأوت

ويذكر أنه رد بحرف تعود ترك تغديل عن الأوت حفة مصر  
مخفف يده برصه به

من قول قوله أي أوت تعود ترك تغديل المذكور (كثيرة ظاهرة لا يحس  
بشيء غيرها لأحد من مرور بعدة عموم أو علة شكر [محب] الحاء) أي غير  
وسيرة، وكثرة بخصم البصمة القديمة يقف خطم الدنيا، أي فوائده أو  
علة علق أي نفسه لا يأتي بها هو مشغول عنه أولاً، (مشغول بمصالح الأدم  
كأحد) نحق والتي تخضر الآن بالي من ضرر تعود ترك تغديل الأركان  
أي صر تعدد عدة مشغولة عنه، (و) من (أفاته) : عطف تفسير (الأنوار)  
(الأول) أي : الضرر الأول : (إيراث الفقر) ، يعني : أن ترك تغديل  
الأركان يورث الفقر لمصنعي، وضرره في الدنيا ظاهر، وكذا من جهة الآخرة،  
لأن تغدير لا ينفع نعمة ولا للفعل، (فإن تغديل أركان الصلاة وتغطيتها  
أي الصلاة (من أقوى الأسباب الجالية للرزق) : قال الله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَهْمَ  
نَحْسِرُهُ وَخَضِرَ غَيْبُهُ لَا تَنْفَعُ رِزْقَ مَنْ رَزَقَكَ وَالْعَقِبَةُ لِتَتَّقِيَ ﴾ (١٣٧) ونفسه  
عيبه بمراعاة واجباتها وشئها وآدابها وبالمواظبة عليها، (وتركها) أي ترك  
تغديل أركانها، (والتهاون بها) أي : قلة المبالاة بها، لا تحقيرها : فإنه كذا لا  
يقتدر من مؤمن، (من الأسباب السالبة له) أي : للرزق، (كذا ذكر في  
المنعم) : (اسم كتاب للإمام برفان الإسلام بلميد صاحب الهداية

(١) كذا في السج «نعت» ووقع في متن الرسالة - من النسخة التيمورية - «نعت»

دوى ابن ماجة . عن ثعلب . عن  
للحطبة بفعلها . انتهى . في الحاشية  
أرونده : «سألت شيخنا حفيظ بن محمد  
حسن» انتهى .

وقال إبراهيم التيمي : «إن الله جل جلاله  
عيله من ضيق المعيشة»

(والثاني إيراث البغض من ترك  
للمفعول الثاني، وقوله «من» منفعلة من  
يورث ترك التغديل الدين يورثه من ترك  
علماء الآخرة) . وهم الذين يحضرون  
أنفسهم وعن غيرهم . كذا نقل عنه

(وسقوط الحرمة عنهم) .  
والأفعال . والثالث إصاعة خمون  
من اعتاد ترك القومة والحسد  
فلا يركى) على بناء المفعول . من  
عطف تفسير ، أي : فلا تنور  
شهادته .

(١) في سنة : [رقم / ١٩٠]

(٢) أي : مصباح الرحمة في





وحدوي عشر كوز بصلاة حذوة، أي مخدوعة والحدغ قطع  
 دلف. ز. دلف. ز. شفة، ونيد، كد في «نفسوس» (لما روى لفرسي  
 في الأوسد) عن أبي هريرة ر. قال رسول الله ﷺ: «يوم لا يصحبه  
 وإن حصر مؤكل لأحدكم هذه الشربة» يعني الأنطوية، الحرة  
 نخذع اعني، سفلون، أي تقع وتعيب، مع أنه لا يتوجه إليه بسبب شي من  
 صدي وأخرة، كيف يغمد أحدكم بخذع) من باب: (منع)، (صلاته  
 نبي هي تعني، وقد مر أنه تعني بركمها؟ (فَاتَمُّوا صَلَاتَكُمْ؛ فَإِنَّ اللَّهَ لَا  
 يقبل إلا ما، أي لا عملاً، ويندخل فيه الصلاة دُخُولاً أَوْلياً.

نه سرور سفلون قوت رص لا قوت أدع فرض؛ إن كان غيتها بترك ما عد  
 ترضي

(وثنبي عشر ضرب الوخه بالصلاة، وعدم غروجه) إلى السماء،  
 اند روى لأضهني، عن عمر بن الخطاب ر. مرفوعاً: «ما بين فصل  
 لا وست عن يمينه»، لو: زائدة، وقوله: «ملك»: مبتدأ، وقوله: «عن  
 يمينه» حرة، والجملة: خبر المبتدأ الذي هو مذخول: «ما»، والمعنى  
 «كُلُّ مُصَلٍّ مَتَّ عَنْ يَمِينِهِ»، (وَمَلَكٌ عَنْ بَسَارِهِ؛ فَإِنْ أَتَمَّهَا عَرَجًا بِهَا) أي  
 محل الغرض عن الله تعالى كما يليق به سبحانه، (وَأِنْ لَمْ يَتَمَّهَا ضَرَبَ بِهَا عُنَى  
 وَخِهَا)، قيل: هو كناية عن عدم قولها.

والصلاة المزجوة قبولها: هي الكاملة، وقد قدمنا بعض ما يتعلق به عند قول  
 المصنف في النجاة: (بَلْ تَرَكُوا مِنْهَا الشُّنَّ وَالْوَاجِبَاتِ).

(١) [ص ٧٠٨]

(٢) [رقم ٦٢٩٦]، بحره.

(٣) أي أبو القاسم، لفتب فؤاد الشنة في كتابه «الترغيب والترهيب» [رقم ١٩١٤]

(والثالث عشر شوة الأدب في الصلاة)

واختلج على كوني الإساءة في الصلاة، عن أبي هريرة ر. قال رسول الله ﷺ: «من صلى صلاة  
 لم يدرى رجلًا كان في آخر الصلوة» يعني في آخرها، لا في آخرها  
 أدبه رؤية خفيفة، كما ذكره في نسخة، من باب: (منع)، (صلاته  
 لا للشيء، وهمزة الاستفهام) (لأنك ما جئت من الصلاة  
 لواجب ألا يتحقق عذمها، وكذا في قوله: (فَاتَمُّوا صَلَاتَكُمْ؛ فَإِنَّ اللَّهَ لَا  
 يقبل إلا ما قلة؛ لِمَنْعٍ مَعْنَى لا يستفهم عنه، كما روى في نسخة  
 كيف تغفلون) (بوس) بل هو معقول منه، غير  
 الواجب عليك عند الشروع في الصلاة أن لا ينشأ من غير  
 تجنب عن الحالة الغير الرضية، وتجنب في حقها شيء من  
 حق الله تعالى فيها بتكميل صورتها ومعدتها، بعدد على سر، حاشا  
 من وجوهها.

(إِنْ أَحَدَكُمْ إِذَا قَامَ يُصَلِّي، ثُمَّ بَشَوَ بِحِجَابٍ، أَوْ بِثَوْبٍ، أَوْ بِشَيْءٍ  
 وهو - تعالى - مُقْبِلٌ إِلَيْهِ بِرُخْمَتِهِ، فَسَطَرَ كَفَّ حِجَابِهِ  
 الله تعالى عليها، أم مُنَاجَاةٌ يُعْرَضُ عَلَيْهَا وَرَدُّ مَسْأَلَةٍ، أَوْ  
 قَالَ: [صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا]، ثم صرف، قد روي في نسخة  
 صلاتك؟ أَلَا يَنْظُرُ الْمُصَلِّي إِذَا صَلَّى كَيْفَ يُصَلِّي  
 مِنْ وَرَائِي كَمَا أَبْصَرُ مِنْ بَيْنِ يَدَيَّ،

(١) في صحيحه، [رقم ٤٧٤]

(٢) في صحيحه، [رقم ٤٢٣]

(٣) هكذا في (أ، ب، و)، وفي نسخ أخرى: «وَيُشْهِدُ لَهَا»

(ولزم عشر الحجة)، وهي البس من القوز بأنمقصود، (والخسران) هو  
 نقر، ونقص في شجرة، (لما روى الترمذي)، عن أبي هريرة، من قول  
 ابن عباس ما يحدث به المذنب يوم القيامة من عمله، أي الجسماني (صلاته)،  
 وأما لأحمد صديقه، ولد لا تسقط، ولا تؤخر بعاص من العوارص مادم  
 نعت شعور وفرة على يده، (فإن صحت)، أي في الدنيا، أو ظهر صلاحه  
 وقت نجس؛ لا يتخامعها نقيض والواجبات؛ (فقد أفلح وأنجح)، فإن في  
 النهاية، (فلاح) بقاء القوز والطفر؛ كالنجاح، انتهى. (وإن فسدت فتد  
 حات وخير) فإن كال المراد، أي: مرادة (بالفساد البطلان؛ كان هذا)، أي  
 ترك تعبير (آفة)، أي: سب لهذه الآفة المذكورة في هذا الحديث (على قول أبي  
 يوسف وشافعي وأحمد ومالك، لكن الظاهر أن المراد به: تغير الوصف المرغوب،  
 بقدر الفساد، إذ ضقر، وقد السخم؛ إذا تثنى)، على بناء الفاعل من (الإفعال)  
 (ومنه البيع الفاسد؛ فيكون آفة، على قول أبي حنيفة ومحمد)، أي  
 بعبارة الحديث المذكور، (والأف هو يكون آفة - أيضا - على قول أبي يوسف ومن  
 وفقه، إلا أنه بدلالة.

وَأَمَّا وَجْهٌ تَأْيِيدُهُ بِقَوْلِهِمْ : «الْبَيْعُ الْفَاسِدُ» ؛ فَهُوَ أَنَّهُ مَوْضُوعٌ لِمَا لَا يَصُحُّ وَضْعًا . وَأَمَّا الْبَيْعُ الْبَاطِلُ ؛ فَهُوَ مَا لَا يَكُونُ صَحِيحًا أَضَلًا ، فَكُلُّ مَا أَوْرَثَ خِلَافِي رُكْبِ الْبَيْعِ ؛ فَهُوَ مُبْطِلٌ ، وَمَا أَوْرَثَهُ فِي غَيْرِهِ كَالْتَسْلِيمِ الْوَاجِبِ ، وَالِانْتِفَاعِ الْمَقْصُودِ مِنْهُ وَنَحْوِهِمَا ؛ فَهُوَ مُفْسِدٌ ، كَمَا فِي «الْعَيْنَاةِ» (١) .

(١) العَرَبُ: هو الحَبِيقَةُ في التَّيْعِ أو الشُّرَاءِ - يُنْظَرُ: «الصَّحَاحُ فِي اللَّغَةِ» لِجُوهَرِيٍّ  
[٢١٧٢/٦ مادة: (ع ب ن)].

(٢) في «الجامع» [رقم/٤١٣].

(٣) أي "النهاية في غريب الحديث" لابن الأثير [٣/٤٦٩/ مادة: (ف ل ح)].

(٤) أي: «العناية شرح الهداية» للباقر [٤٠٦/٦].

[illegible]

(۱) مقط من (و).

(۱) مقطع من (و) .  
(۲) [رقم/ ۱۸۵۸] ، لکن میں حدیث نس میں مذکور ہے کہ

الزوائد للهشمي [رقم/ ١٦٠٨] وقد عثر عليه

الأوسط : من حديث عبد الله بن فرج

(۳) سقط من (هـ).

(١) [ص/٦٤٩].







ثم هذا لو عيّد الله في حق من أخذت الشبهة وابتدعها، وأما ما رواه مسلم عن  
 أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «وَمَنْ دَعَا إِلَى ضَلَالَةٍ كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ مِثْلُ اثْنِ مِثْلٍ مِنْ نَعْمَةٍ  
 لَا يَنْقُصُ دَنَتْ مِنْ تَابِهِمْ شَيْئاً»، انتهى؛ فهو عام لمن ابتدأها، أو كان منشوقاً إليها  
 (وما رواه أحمد: «وَالْحَكِيمُ» عن حذيفة رضي الله عنه مرفوعاً: «مَنْ سَرَّ شَرّاً  
 فَشَرٌّ» على بناء المفعول، وقوله: (به): نائب الفاعل، (كَانَ عَلَيْهِ وَرَزَهُ وَمِثْلُ  
 أَوْزَارٍ مِنْ نَعْمَةٍ غَيْرِ مُتَقَصِّرٍ): - اسم فاعل متعّد - (مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْئاً) وهذه  
 لآفة مختصة بالعلماء والزهاد: «لَأَنَّ النَّاسَ يَعْتَقِدُونَ كَمَالَهُمْ، وَيَعْتَنُونَ دَفْعَهُ  
 أَثَرِهِمْ، وَمَنْ غَيْرُهُمْ فَتَبَيَّنُوا بِهِ الْمَرْتَبَةُ».

قال العراقي في «اللمية المضطحة»: في (الموضوع):

[وَالْوَصْفُونَ لِلْحَدِيثِ]: أَضْرُبُ أَضْرَبُهُمْ قَوْمٌ لِيُفِيدَ نُسْبُوا  
 (وَالثَّامِنَ عَشَرَ: كَوْنُهُ سَبَباً لِمُسَابَقَةِ الْإِمَامِ فِي الْأَفْعَالِ، وَهِيَ)، أي: المسابقة  
 (حرام): لينتهي عنها، [وَوُرُودُ] الوعيد فيها، (بَلْ) هي أمر (مُبْطِلٌ لِلصَّلَاةِ عِنْدَ  
 ابْنِ عُثْمَرَ وَزُقَرُ رَجِيحَةً): فإذا سجد المأموم قبل الإمام، واستمر في سجوده حتى  
 سجد الإمام، وحصل للمأموم مع الإمام مشاركة في جزء من أجزاء السجود؛ فصلاته  
 عند أبي حنيفة وصاحبيه: صحيحة. وعند زفر: باطلة؛ لأن الجزء الأول من سجود  
 المأموم الذي تحقق قبل أن يسجد الإمام؛ باطل، والمبني على الباطل باطل.

- (١) في صحيحه: [رقم/٢٦٧٤].
- (٢) في مسنده: [٣٢٥/٣٨].
- (٣) في المستدرک: [٥٦١/٢].
- (٤) [ص/١١٤].
- (٥) سقط من (أ).
- (٦) في (ب، ج، د، هـ): وورد.

(وَسَجَّيْهُ فِي الْخَائِمَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَنَحْنُ بِمَنْعِهِ بِمَنْعِهِ  
 مُخْتَصَّةٌ بِالْمَأْمُومِ).

(وَالثَّامِنَ عَشَرَ: كَوْنُهُ سَبَباً لِإِبْرَازِ لَدُنْهُ مَسْرُوعٍ  
 الْإِنْقِلَابِ) متعلق بالمشروعة، وقوله: (بغضه) ليس بمعنى  
 (مثلاً إذا ترك القومة أو الطمأنينة فيها)، بل في سماعه  
 (لَمَنْ حَمِدَهُ) على تقدير كونه إما ترك سجوده، وإما ترك  
 تقدير كونه منفرداً ترك طمأنينة القومة، أو فصدى ترك سجوده، وهذا  
 على تقدير كونه منفرداً ترك القومة.

وقوله: ((وَالْتَكْبِيرُ)): عَطْفٌ عَلَى كُلِّ مِنْ ثَلَاثَةٍ حِينَ لِحْدَاثِ يَنْفَعِ  
 التَّكْبِيرُ بَعْدَ السُّجُودِ. وَالسُّنَّةُ) في حق المنفرد، ويشعر منه بوجه في  
 (لَا يَسْبَغُ الْمُنْفَرِدُ).

(أَنْ يَقُولَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ» حِينَ رَفَعَ الرَّاسَ مِنْ رُكُوعِهِ أَوْ رَفَعَ  
 لَكَ الْحَمْدُ، حِينَ طُمَأْنَيْنَةِ الْقَوْمِ)، ويخضع (بمده) بضم السين  
 والتخمين على قول الصَّاحِبَيْنِ، وفي «يُصَحِّحُ (صَلَاةً)» بضم السين  
 المختار عند الطَّحَاوِيِّ: «قَالَ الْمُصَنِّفُ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ حَسْبِ  
 الْبُخَارِيِّ» (١) وَمُسْلِمٍ (٢)، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ  
 قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ يُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْكَعُ، ثُمَّ يَقُولُ: «سَمِعَ اللَّهُ  
 حَمْدَهُ»، حِينَ يَرْفَعُ صُلْبَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، ثُمَّ يَقُولُ: «وَعُوذُكَ».

- (١) في صحيحه: [رقم/٧٨٩].
- (٢) في صحيحه: [رقم/٣٩٢].
- (٣) سقط من (أ، ج، د، هـ).

لحنداء، ثم يكبر حين يهوي ساجدا، ثم يكبر حين يرفع رأسه، ثم يفعل ذلك في صلاة كلها حتى يقصده، ويكبر حين يقوم من السجدة بعد الجلوس، سجدتين (ولتكبير [حين] الانحفاض)، أي: حين الشروع فيه، (وكذا إذا سجدت بحسنة يقع بعض التكبير الأول حين الانحفاض)، أي: الأحد فيه، (بل قد يقع بعض التكبير الثاني بعد السجود) الثاني، (والسنة أن يقع الكسر لأول حين الرفع) من سجود الأول، (والثاني حين الانحفاض)، أي: لخروج من الحسنة إلى السجدة الثانية.

(وهذا الإتيان) - إشارة إلى الإتيان الذي تقدم ذكره بقوله، (سألا إتيان الأذكار المشروعة)، إلى آخره - (مكررة). قال في «التنارخانية» ويكره تخصيص الأذكار المشروعة في الانتقالات بعد تمام الانتقال، انتهى (وقد في «المنية» وفيه - أي: في إتيان الأذكار المشروعة في الانتقالات بعد تمام الانتقال - كراهتان تركها عن موضعيها)، وعدم ذكرها فيه، (وتخصيلها في غير موضعيها، انتهى).

(والمشرون: لزوم أحد الأمور) الثلاثة (المكرورة)، وقوله (في الأذكار): متعلق بـ (لزوم).

(إما اللحن الجلي)، أي: الخطأ الظاهر (بترك الحركة، بل [الحرف] من غاية الشريعة)، وقوله: (ليتكلم): علة للشريعة، (الجميع)، أي: محذوف الذكر المشروع له، وهو التسميع والتكبير إن كان إماما، والتخميد والتكبير مأثوما، والثلاثة إن منفردا.

- (١) في (ب، ف) عد.  
(٢) في (أ)، الحروف.

ولذا قال: (لا سيما المشرد، فيه جمع من سمع، وحده هذه الثلاثة لا تسع بين) تقدير المضرد، أي: من سمع، (و) بين (السجود)، في «القاموس» (وهذا الجمع من السجود تسع [لعشرين]، وهذا يسعة عشرون كيلا، أي: تسع [سجود]، وكلام المصنف على الاستعمال الذي، (سجدات) سجدات وعلى الأول: إن كان فاعلا، فالعائد محذوف، أي: (سجدات) الواقعة بين رفع الرأس من الركوع وبين سجود ذلك سجدات بعضها، (إلا بالإدماج)، أي: بالثبوت ودخول بعض في بعض، (سجدات) الخطأ والميل عن الصواب، (قال في سرية) وسجدات حرورية لا خلاف انتهى.

(وإما تخصيص بعضها في السجود): عطف على قوله (سجدات) وقد عرفت كراهته، وإما ترك البعض، وهذا أقوى شذوذاً، (مذكروا الفقيه أبو الليث في «تنبيه العاصي» في باب سجود من شغل به واحد لها عشر عيوب)، ولا ينافي هذا قوله تعالى: «ومن جاء بسجدتين فليحسبهما سجدة واحدة» [١٦٠].

(فتقول) - بالضم إلى المذكور - (وحيث ويعتبر سجدته عليه) بإضافة المصدر إلى المفعول، كما سبق في صدره، (والتعديل، (بمخالفة أمره) بقوله «وتبينوا»).

- (١) [ص/ ٧٧١].  
(٢) سقط من (ج).  
(٣) السوينة: هي تصغير ساعة يُبصر بها.  
(٤) سقط من (ج).  
(٥) [ص/ ٣٧٢].





(والثاني والعشرون) تفريخ غدوه وغدو الله إبليس ) ، وقال الله تعالى  
تَنْبِضُ نَحْنُ غَدُوًّا وَنَحْدُوهُ غَدُوًّا (ممر ١٠)

(والثالث والعشرون) بغدوه عن الجنة ) ، وعدم استحقاقه دخولها أولاً  
(والرابع والعشرون) قرينة من جهنم ) ؛ لأنه بمغصيته يستحق أن يعذب بالنار  
(والخامس والعشرون) جفاؤه ) : هو تقيض الصلوة ، كما في « القاموس »  
(من هو أحب إليه ، وهو نفسه ) ؛ حيث جعلها عرضة لعذاب الله .

(والسادس والعشرون) تنجيس نفسه ) بكنس المغصية ، ( وقد جعلها الله  
طاهرة ) قبل أن يلوثها بها ؛ ففي « صحيح مسلم » (١) مرفوعاً : « يقول الله تعالى  
وَأَنِّي خَلَقْتُ عِبَادِي حُنَفَاءَ ، وَإِنَّهُمْ أَتَتْهُمُ الشَّيَاطِينُ فَاجْتَالَتْهُمْ » [ عن دينهم ] ، انتهى  
قوله : « حنفاء » ، أي : طاهرين عن المعاصي ، كما في « النهاية » (٢) ، وقوله :  
« اجتالتهم » [١] : افتعل من الجولان ، أي : صرفتهم وحولتهم ، كما في « القاموس » .

(والسابع والعشرون) إيذاء الحفظة ) ؛ لأن العبد يتغص من عصى سيده  
ويتأذى بعصيانته ، والملائكة يتأذون بتسي المعاصي أيضاً ، ( الذين لا يؤذونه )  
بل يخدمونه ؛ قال الله تعالى : « لَهُ مُعَقِّبَاتٌ مِّن بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ  
أَمْرِ اللَّهِ » (معد ١١) ، قال البيضاوي (٣) : « أي : من بأسه متى أذنب بالاستمهل ،  
أو الاستغفار له ، أو يحفظونه من المضار » .

(١) [ ص / ١٢٧٠ ] .

(٢) [ رقم / ٢٨٦٥ ] .

(٣) أي : النهاية في غريب الحديث لابن الأثير [ ١ / ٤٥١ / مادة : ( ح ف ) ] .

(٤) سقط من ( و ) .

(٥) [ ص / ٩٨٠ ] .

(٦) في تفسيره ، [ ٣ / ١٨٣ ] .

(والثامن والعشرون) إخران السيوف في يوم القيمة  
منه : « تعرض الأعمال يوم الاثنين ، خمس من يوم القيمة  
على الأنبياء - عليهم السلام - وعلى الأئمة ، وأما يوم القيمة  
بحسبهم ، وتزداد وجوههم بيضاء وشرقا ، وقد لا يكون  
الحكيم عن والد عبد العزيز » ، انتهى

والحكيم : هو أبو عبد الله ؛ محمد بن علي بن محمد بن  
نم لرواية عديدة ، والد بعصمه من ماله ضحية .

والحكمة في العرض على الأموات : ظهر عنه - على ما  
أخبرهم من عاجل العقوبات والسيئات ، وبه الحجة .

(والناسع والعشرون) إشهاده على نفسه لأرضه  
تحدث أخبارها ( سورة ١١ ) ، ( الليل والنهار ، ويريدهم سبب ، أي : يريدهم  
لتعديل الأرض والليل والنهار بتركه يده ، ما سقوا في يوم القيمة ، و  
بصير العاقلين لما أثبت لها وصف لشهادة شامة مغفلة .

(والثلاثون : الخيانة ) ، وهي أن يؤمن الإنسان ولا يصح ، كما في  
« القاموس » (١) ، ( لجميع الخلائق ، لأن المطر ينزل من السماء  
لنباتات والأقوات ؛ فيكون وجوده شريكاً على حيواتهم ، و  
يُسَرِّحُ الأحياء والأموات .

(ثم اعلم أيها المصلي التارك القومة والجنسة وضمانها في  
لك نكته ) ، أي : فائدة ( مؤثرة ) لعنت تشط ، وتنتهيه .

(١) أي : الجامع الصغير من حديث الشيرازي .

(٢) [ ص / ١١٩٤ ] .



أي غَدْر (وميل إلى الحق) وعلامة صلاح (وهو ضد الفساد) وفلاح (وهو  
الفقر ونجدة) وهي (أي يَنْتَكِ السُّكْنَةُ) (أَنْتَ إِذِ اقْتَصَرْتَ فِي الْيَوْمِ وَالسَّنَةِ عَلَى  
الْعَرَائِضِ وَلَوْ أَحَبَّ وَالشُّنَنِ الْمُؤَكَّدَةِ يَكُونُ غَدْرُكَ كَعَمَلِكَ ثَلَاثِينَ)

وأما في غير يوم الجمعة: فَرَكْعَاتُ الْفَرَائِضِ مِنْهَا: سَبْعُ عَشْرَةَ، وَرَكْعَاتُ  
نَوَافِلِ تَوَاحِبِ ثَلَاثٍ، وَرَكْعَاتُ الشُّنَنِ الْمُؤَكَّدَةِ: ثِنْتَا عَشْرَةَ. وأما في يوم الجمعة  
فِي حَقِّ مَنْ صَلَّى الْجُمُعَةَ: فَرَكْعَاتُ الْفَرَائِضِ: خَمْسُ عَشْرَةَ، وَرَكْعَاتُ الشُّنَنِ  
لِلْمُؤَكَّدَةِ أَرْبَعُ عَشْرَةَ، وَوَثْرُهُ كَوَثَرِ غَيْرِهِ.

(وَفِي كُلِّ رَكْعَةٍ قَوْمَةٌ وَجِلْسَةٌ، فَلَوْ تَرَكْتَ طُمَأْنِينَةً كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا تَصِيرُ أَرْبَعَةً  
وَسِتِّينَ إِثْمًا وَدَبًّا)؛ حَصَلَتْ مِنْ ضَرْبِ اثْنَتَيْنِ وَثَلَاثَيْنِ فِي اثْنَتَيْنِ، (وَلَوْ تَرَكْتَ  
أَمْسَهُمَا)؛ أَيِ: الْقَوْمَةَ وَالْجِلْسَةَ (أَيْضًا)، كَمَا تَرَكْتَ طُمَأْنِينَتَهُمَا؛ (بَصِيرُ مِثْلِ  
وَتَمْدِينِ عَشْرِينَ [ذَنْبًا])؛ حَاصِلَةٌ مِنْ ضَرْبِ أَرْبَعٍ وَسِتِّينَ فِي ثِنْتَيْنِ، (وَإِذَا ضَمَّ  
إِلَيْهَا مَقْصِبَةُ الْإِظْهَارِ)؛ وَهِيَ - أَيْضًا - مِثَّةٌ وَثَمَانِيَةٌ وَعِشْرُونَ؛ (صَارَ مِثْلُ وَثْنَةٍ  
وَحَمْسِينَ ذَنْبًا)؛ حَاصِلَةٌ مِنْ تَضْعِيفِ مِثَّةٍ وَثَمَانِيَةٍ وَعِشْرِينَ.

(وَإِذَا ضَمَّ إِلَيْهِ الْهَوِيُّ)؛ يَفْتَحُ الْهَاءَ، وَكَسَرَ الْوَاوَ، وَتَشَدِيدُ التَّخْفِيفِ. نَهْضُوطُ  
(مِنْ الرُّكُوعِ إِلَى السَّجْدَةِ الْأُولَى، وَمِنْهَا)؛ أَيِ: وَمِنْ انْتِقَالِ السَّجْدَةِ الْأُولَى إِلَى  
الثَّانِيَةِ قَبْلَ الْإِمَامِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ مَعَ إِظْهَارِهِمَا؛ صَارَ الْمَجْمُوعُ ثَلَاثَ مِثَّةٍ وَارْبَعَةَ  
وَعِشْرِينَ ذَنْبًا؛ لِأَنَّ رَكْعَاتِ الْفَرَائِضِ الَّتِي يُتَصَوَّرُ فِيهَا مُسَابَقَةُ الْإِمَامِ فِي كُلِّ يَوْمٍ  
وَلَيْلَةٍ: سَبْعُ عَشْرَةَ، وَفِي كُلِّ رَكْعَةٍ مِنْهَا تَقْدِمَانِ، وَهُمَا مَعَ إِظْهَارِهِمَا: أَرْبَعَةٌ وَارْبَعُونَ  
ضَرْبًا الْأَرْبَعَةَ فِي سَبْعِ عَشْرَةَ؛ صَارَ الْحَاصِلُ ثَمَانِيَةً وَسِتِّينَ، وَإِذَا ضَمَّ إِلَيْهَا  
مِثَّتَيْنِ وَثْنَةً وَخَمْسِينَ؛ صَارَ الْمَجْمُوعُ ثَلَاثَ مِثَّةٍ وَارْبَعَةَ وَعِشْرِينَ.

لَمْ اَعْلَمْ أَنَّ هَذَا الضَّمَّ يَقْتَضِي تَأْكِيدَ الْكَلَامِ فِي الْيَوْمِ وَالسَّنَةِ، وَتَحْصِيلُ  
تَشْمِيعٍ هُوَ رَفْعُ الرَّأْسِ، وَمَوْضِعُ الرَّسِّ حَيْثُ تَحْبِسُ رَأْسَكَ فِي السَّجْدَةِ، وَتَحْصِيلُ  
كَلَامَةٍ فِي غَيْرِ الْمُؤْتَمِّ، إِذَا الْمُؤْتَمُّ لَيْسَ لَهُ حُجُوعٌ فِي سَبْعِ عَشْرَةَ رَكْعَةً  
لَمَنْهُوَ عَنْ الْإِمَامِ لِأَعْظَمِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ  
كَلَامُهُ إِلَّا عَلَى مَا رَوَاهُ [الْأَفْطَحُ] عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ  
وَتَشْخِيطُ كُلِّ مُضَلٍّ؛ إِمَامًا كَانَ أَوْ مَأْمُومًا أَوْ مُتَلَدِّيًا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ.

لَكِنْ يَأْتِي مِنَ اخْتِيَارِ هَذِهِ التَّوْبَةِ مَعَ صَعْبِهَا فِي الْيَوْمِ وَالسَّنَةِ  
لِضَرَرِ الْعِشْرِينَ: أَنَّ الْمُتَفَرِّدَ هُوَ لَيْسَ بِمُخْتَلِفٍ فِي سَبْعِ عَشْرَةَ رَكْعَةً.

(وَإِذَا ضَمَّ إِلَيْهِ)؛ أَيِ: إِلَى الْمَحْتَمِلِ عَدْلِهِ، هِيَ ثَلَاثُونَ رَكْعَةً  
وَعِشْرِينَ، (عَدَمُ الْإِعَادَةِ الْوَاحِدَةِ)؛ وَهِيَ عَدَدُ رَكْعَةٍ وَاحِدَةٍ، وَهِيَ  
لَوْ جَدَّ، وَالشُّنَنُ الْخَمْسَةُ الَّتِي مَخْمُوعُهَا خَمْسُ عَشْرَةَ رَكْعَةً، وَهِيَ سَبْعُونَ رَكْعَةً  
وَحَمْسَةُ وَثَلَاثِينَ ذَنْبًا. وَإِذَا تَرَكَ الْقَوْمَةَ صَارَ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ رَكْعَتَيْنِ مَكْرُوبَتَيْنِ وَارْبَعَةً  
تَرَكَ سَمِعَ أَنَّهُ لَعَنَ حَمْدَهُ عَنْ مَوْضِعِهِ وَهُوَ رَافِعُ رَأْسِهِ، وَهِيَ مَكْرُوبَةٌ وَارْبَعَةٌ  
رَفَعَ الرَّأْسَ (إِلَى الْقَوْمَةِ، وَثَانِيَهَا إِيَّاهُ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ وَهُوَ سَاجِدٌ، وَهِيَ مَكْرُوبَةٌ  
مَوْضِعِهِ حَالُ الْهَوِيِّ (إِلَى السَّجْدَةِ وَثَانِيَهَا تَرَكَ رَأْسَهُ حَيْثُ تَحْبِسُ رَأْسَكَ فِي السَّجْدَةِ  
وَهُوَ طُمَأْنِينَةُ الْقَوْمَةِ، وَارْبَعُهَا إِيَّاهُ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ وَهُوَ سَاجِدٌ فِي السَّجْدَةِ  
فَلَزِمَ تَرَكَ أَرْبَعَ سُنَنِ، [إِحْدَاهَا] ثَلَاثِينَ سَمِعَ بِهَا سَبْعَ عَشْرَةَ رَكْعَةً حِينَ تَرَكَ  
وَثَانِيَهَا: عَدَمُ إِيَّانِهِ حِينَ الْهَوِيِّ وَثَانِيَهَا: إِسْرَافُ رَأْسِهِ حِينَ السَّجْدَةِ  
الْقَوْمَةِ، وَارْبَعُهَا: عَدَمُ إِيَّانِهِ حَالُ الْهَوِيِّ، فَصَارَ عَدَمُ مَكْرُوبَتَيْنِ وَارْبَعَةً  
وَعِشْرِينَ)؛ حَاصِلَةٌ مِنْ ضَرْبِ أَرْبَعَةٍ فِي ثِنْتَيْنِ وَثَمَانِيَةٍ وَعِشْرُونَ.



(وهو سنة ياب إظهار كل من هذه المكروهات فإن إظهار المكروه مكره  
أيضاً - صار المختوم يتبر ستة وخمسين مكروماً، و) من سنة  
وخمسين (ترك سنة) وهذا سوى الآفات الأخرى مثل كونه سبباً لمعصية لغرض  
أغني عنه (إنكار) مثل رأى الترك، (ومثل اقتداء الغيبة، واللحن في الأدبار  
وغيره الخفية، وإخراج النبي ﷺ وهذا إذا اقتصر) المصلي (على ما ذكره) من  
القرآن والسنن المؤكدة.

(وإذا اشتغل بالتوابع مثل التهجد)، وأكثر ما ورد فيه ثلاث عشرة  
ركعة مع نوثر، (والضحى)، ووقتها: من بعد ارتفاع الشمس إلى ما قبل  
وقت لاشتواء، وأقرب ركعتين، وأكثرها الثابت بقوله ﷺ: «ثلاث عشرة  
ركعة»، وبغيره ﷺ. ثم ركعات، (وأربع قبل الغضر، و) أربع (قبل  
المساء، ونحو ذلك): كصلاة الأوابين، وهي ست ركعات بعد المغرب،  
وصلاة التيسير، (فترداد الذنوب والمكروهات جداً)، أي: تحقيقاً، (بما  
يعد من العقلاء): - استنبههم إكاري للتوبيخ - (من يفعل كل يوم وليلة ثلاث  
مئة وخمسة وثلاثين سنة، وميتين وستة وخمسين مكروماً؟ و) ميتين وستة  
وخمسين (ترك سنة) إن اقتصر على ما ذكر من اثنتين وثلاثين ركعة، (أو أكثر)  
إن زاد عليها.

ويعلق بقوله: (يفعل): قوله: (من غير فائدة ظاهرة دنيوية، ومن  
غير ضرر بين في تركها. ولو تنزلنا إلى سنية القومة والجلسة والصلاة  
فيهما: صار تاركاً مثلاً)، يعني: إن لم يشتغل بالتوابع الأخرى (حسن  
مئة وإحدى وتسعين سنة مؤكدة في كل يوم وليلة)، لأن ذلك  
السابقة - وهي ثلاث مئة وخمسة وثلاثون - صارت مكروهات، وصار

منها المكروهات سنة بعدوها، فإذا ضمت  
السنن المبرورة - أغني: ميتين وستة وخمسين  
مئة وإحدى وتسعين، كما ذكره المصنف، (من هذا  
في الشجود الأول والثاني، ترك شيئا مما صحح، ...  
الاتفاق.

وما قيل: إنه أراد أنه ترك سنة - بمعنى ما ثبت بالنسبة، أو ما  
انقلب - وهم، لأنه ذكر السنة هنا في مقابلة الواجب

فالصواب أن يقال: صار تاركاً خمس مئة وثلاثاً وعشرين سنة  
ثمانيه وستين ذنباً، (وفي ترك كل سنة عند وحيد سنة واحدة  
أن المراد بالشفاعة هنا: شفاعة خاصة يشتغلها المومنون على سنة  
(بما ترضى لنفسك - أيها الأخ العاقل - أن تخرجه عن سنة  
من الثاني - (من شفاعة سيد المرسلين وحيد ربهم، سي  
يرجوها ويطلبها كل الخلائق) (المؤمن). ثم ما رجاها وضها لا يقتضي  
استحقاقها ولا تحققها في حق كل واحد منهم. حتى (أولئك وسائر  
وأي): - مبتدأ مضاف، ولا استنبههم إكاري (عبد مشرباً من تحت  
من عذاب الله وسخطه، ويذلل لحة)، أي: أولاً، (بما سببه  
خاتم النبيين!)، أي: الشفاعة التي توجب عبادة لحة أولاً من غير  
عقاب.

وأطلق المصنف تهديداً وتغليظاً، وختم: «بكثر الله وقته»،  
أخبرهم الذي ختمهم، أو ختموا به.



وَمَعُونَتُهُ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِهِ. وَمَنْ سَبَّاتِ أَعْمَالَهُ، وَسَأَلَهُ وَنَصَرَغَ إِلَيْهِ أَنْ  
يُرَبِّهُ مِنْ (مَفْعَلٍ)، وَمَعُونَتُهُ الْأَوَّلُ. الْمَنْصُوبُ الْمُتَّصِلُ، وَالشَّيْءُ وَشَيْءٌ  
(حَقٌّ حَقًّا)

(وَيَدَيْكُمْ يَهْدِي لِإِخْوَانِ الْحَقِّ حَقًّا، وَيَرْزُقُنَا وَإِيَّاكُمْ اتِّسَاعًا. وَيَرْسَا  
وَيَدَيْكُمْ سَجَلًا صِلًا، وَيَرْزُقُنَا - وَإِيَّاكُمْ اخْتِنَانًا، إِنَّهُ كَرِيمٌ) مُنْدِيٌّ بِشَيْءٍ  
فِي شَيْءٍ. (رَجِيمٌ) مُنْتَعٍ فِي الْإِخْسَادِ، (جَوَادٌ) : مُفْطٍ لَا يَنْقُصُ عَصَاؤُهُ.  
(حَكِيمٌ)، لَا رَادَّ لِحُكْمِهِ، أَوْ لَا تَحُلُوْا أَعْدَالَهُ عَنِ الْحِكْمَةِ.

\*\*\*

الْخَاتِمَةُ

## الخاتمة

(الْحَاثِمَةُ) ، أي : هذه هي الحاتمة الموعودة في بيتي ، حوت مائة  
 (م) ؛ يذكر أدلته ، وبيان شئ الصف

(أَمَّا أَدِلَّةُ وَجُوبِ مُتَابَعَةِ الْإِمَامِ ، فَهِيَ أَقْوَى مِنْهَا ، وَهِيَ أَيْضًا حَسْبُهَا  
وَيَكُونُهَا دَعَاوَى مِنْ وَجْهِ ؛ قَدْ مَنَّا عَلَى الْأَحَادِيثِ نَحْنُ نَحْنُ نَحْنُ نَحْنُ  
رَفَعَ الْمُقْتَدِي رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ قَبْلَ الْإِمَامِ ، وَهِيَ أَيْضًا حَسْبُهَا  
مَا كَانَ فِيهِ مِنَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ، ( وَهِيَ أَيْضًا حَسْبُهَا ) وَهِيَ أَيْضًا حَسْبُهَا  
نَحْنُ ( الْمُقْتَدِي قَبْلَ الْإِمَامِ ) وَمَكَثَ فِي سَجْدَتِهِ ، وَهِيَ أَيْضًا حَسْبُهَا  
أَي : عَمَلُهُ الَّذِي هُوَ الصَّلَاةُ ( عَلَى قَوْلِ عُلَمَاءِ سَلَاةٍ ) أَيْ حَيْثُ ، وَهِيَ  
يُوسُفَ ، وَمُحَمَّدٍ ، ( وَلَكِنْ يُكْرَهُ لِلْمُقْتَدِي أَنْ يَمْعِدَ بِيَدَيْهِ كَمَا كَرِهَ الْحَدِيثُ  
( وَقَالَ زُقَرُّ : لَا يَجُوزُ ) عَمَلُهُ ؛ لِأَنَّهُ مَا أَتَى بِهِ قَبْلَ الْإِمَامِ غَيْرَ مُعْتَدٍ ، وَهِيَ أَيْضًا حَسْبُهَا  
عَمَلُهُ ، وَالْمَبْنِيُّ عَلَى الْفَاسِدِ فَاسِدٌ .

وللجمهور: أَنَّ الْجُزْءَ الَّذِي حَصَلَ فِيهِ شُرْكَةٌ هِيَ سِدْرَةُ الْبَلَدِ وَهِيَ  
أَعْوَى، كَأَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ. قِيلَ: وَفِيهِ أَنَّهُ خِلَافُ الْمَخْشُوسِ بِأَنَّهُ يَكُونُ رَجُلٌ  
مُسْتَدٍ قَبْلَ الْإِمَامِ، (فَلَحِيقَةُ إِمَامَةٍ؛ صَحَّ وَكُرِّهَ. وَقَدْ عَرَفْتَ فِي الْمَقْدَمِ أَنَّ سِدْرَةَ  
الْمَكْرُوهَةِ تَحِبُّ إِعَادَتَهَا. وَمِنْ الْأَحَادِيثِ الشَّرِيفَةِ: - عَصَى عَنِ الْبَلَدِ  
أَقْوَالُ الْفُقَهَاءِ) - : (مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ)





(و) منها (ما رواه ثابت في الموطأ) عن أبي هريرة  
مرفوعة. ورواه نعيم بن مرفوع - كما أودع الرزقاني - (قال  
يزقح رأسه ويخبطه قتل الإمام، فبئسما ناصيته هي يد الشيطان) يعني هو  
في نجده وزيده ربع الشيطان، كأن الشيطان يمسك شغل مقدم رأسه  
بخصية مرة ويزقعه أخرى.

(و) منها (ما رواه الأئمة الستة إلا مالكاً، عن أبي هريرة  
رأسه من تحت راسه) - (أما) - انهمزة للاستفهام الإنكاري ومذخونه  
نقي - (يخشي أحدكم أو) - لخشيت في أداة النقي - (ألا يخشى أحدكم  
إذا رفع رأسه)، وقونه: (من ركوع أو سجود) ليس في واحد من الكتب  
الحقنة، وإنما عده من ألقاظ الحديث: فكلها ألقاظ البخاري، وفي  
العقلائي: وفي رواية أبي داود: الذي يزقح رأسه والإمام ساجد،  
فبئس الرأس الذي يترفع: الرفع من السجود.

فيه: تعقب على من قال: إن الحديث نص في المنع من تقدم المأموم على  
الإمام بالرفع من الركوع والسجود معاً، وإنما هو نص في السجود، وينتحو به  
الركوع، يكونه في معناه.

- (١) في الموطأ [١٢٦/٢].
- (٢) كذا في السح. الدارمي، وإنما عزا الرزقاني الوجه المرفوع إلى الدراوزدي.
- (٣) في شرح الموطأ [٣٤٥/١].
- (٤) في صحيحه [٦٩١/رقم].
- (٥) في فتح الباري [١٨٣/٢].
- (٦) في مسنده [٦٢٣/رقم].

ويمكن الفرق بينهما: بأن الشخوذ...  
...وهو ساجد. ويمكن أن يكون - يعني في...  
...وهو ذكر أحد الشئتين المشتركين في الحكم...  
(قال الإمام أن يخجل)، كذا نصحني، وبطنته...  
أن يخجل (الله رأسه رأس جمار، أو) -...  
...يعني: أنه بهذه المعضبة يستحق مسح...  
وأما عدم وقوعه: فذلك لما فصل منه نعي، و...  
(قال الشيخ أكمل الدين في شرح سنن أبي داود...  
السبق في الرفع: (السبق في الحنك) يعني...  
ولأن الاعتدال والجلوس بين السجدين...  
المقاصد، وإذا دلّ الدليل على وجوب...  
فيما هو مقصود.

ويمكن أن يقال: هذا ليس بوجه، لأن الرفع من...  
نقطة عن غاية كماله، ودخول التقص في...  
كذا في فتح الباري.

(وفيه)، أي: في الحديث: (رأسه من تحت راسه)  
انتهى كلام الأكمّل.

- (١) في صحيحه [٤٢٧/رقم].
- (٢) في مسنده [٦٢٣/رقم].
- (٣) في مسنده [٨٢٨/رقم].
- (٤) [١٨٣/٢].



رواه (مروءة بخاري في الأوسط) عن أبي هريرة  
 قال: فرسوخ به تروء (مروءة) أحدكم إذا رفع رأسه قبل الإمام، أن يحول  
 من رأسه رأس كلب (مروءة) للاستيفهم الإنكري (مروءة) من الإقعد.  
 وهذا أحدكم من مضموت على معقونية: يعني: أي شيء يفعل أحدكم أمه من  
 هذه معقونة؟ في ينبغي أن يكون حذقاً وجلاً منها.

رواه (مروءة بخاري) ومسلمة، عن البراء بن عازب قال: كنت  
 أصلي خلف نبي صلى الله عليه وآله، فإذا قرأ (سمع الله لمن حمده) لم يخجل، منع  
 تخذية، وشكون، ثمينة، وضمة ثون أو كسرها؛ يقال: حنا يخنو ويخني.  
 في أنه يثر وأنه يعطف، (أخذ من صخرة)، وفي رواية لمسلم: (لأنه يرون  
 قدامه) حتى يصنع نبي صلى الله عليه وآله جنته على الأرض).

وفيه: أنه ينبغي للمؤمن أن يتأخر حتى يتنفس الإمام بالركن. قاله الترمذي  
 ونعقلاني: لأن الإمام قد يكون بطيء الحركة؛ لكبر أو مرض، وقد قصه  
 خلفي مقارنته بغيره عليه، ومن حرم حول الحمى يؤشك أن يواقع؛ فينبغي  
 على مقتضى التأخر.

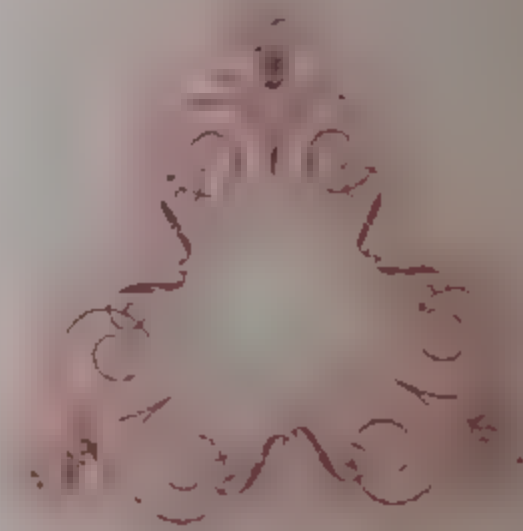
- (١) [رقه ٤٢٣٩].
- (٢) في صحيحه [رقه ٨١١].
- (٣) في صحيحه [رقه ٤٧٤].
- (٤) في صحيحه [رقم ٤٧٤].
- (٥) في شرح صحيح مسلم [١٩١: ٤].
- (٦) في فتح الباري [١٨٢: ٢].

## بيان من الصف



## بيان سنن الصف

(وَأَمَّا سُنَنُ الصَّفِّ: فَمَا قُلْ)، أي مبيي سنن الصف...  
 (م): رَمَزَ لِهَ الْمُحِيطِ «: قُلْ فِي دِيَارِهِ الشَّارِحَةُ...  
 لَمَنْقُولُ عَنْهَا مُصَرِّحًا بِهَا إِلَّا « الْمُحِيطُ...  
 الميم: (وَإِذَا قَامُوا فِي الصُّفُوفِ تَرَضُّوْا نَفْسَهُ فَعَدَّ مَشْرِئَهُ بِمَنْعِهِمْ  
 بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ وَلَا يَتْرُكُوْنَ فُرْجَةً... وَسَوَّاهُ بَيْنَ سَائِرِهِمْ...  
 على بعض، (وَفِي «جَامِعِ الْخَوَامِعِ» وَيُسَمُّوْنَ حَقْلَ سَجْدَةٍ سَجْدَةً  
 يَنْبَغِي: إِنْ كَانَ، (وَيَنْبَغِي أَنْ يَجِيءَ إِلَى مَضَلَّةٍ سَكِينَةٍ رَوَّافَةٍ...  
 وَلَا يُهْزِلُ، لَا أَنَّهُ يَمْشِي كَدَّيْبٍ تَمْرٍ... فَمَذَكَّرَ...  
 (وَفِي «الْخُلَاصَةِ»: وَإِنْ) - وَصِيَّةٌ - حَقْلٌ سَجْدَةٍ...  
 الْجَمَاعَةِ. (م) - رَمَزَ لِهَ الْمُحِيطِ «يَقْدَرُ...  
 (إِذَا أَذْرَكَ الْإِمَامَ)، أَي: وَجَدَهُ (بِالرُّكُوعِ وَحَقْلٍ سَجْدَةٍ...  
 الْخَوَامِعِ»: وَيَنْبَغِي أَنْ يُحَادِثَ الْإِمَامَ نَفْسَهُ...  
 الْإِسْتِخْلَافَ، (وَفِي «الْخُلَاصَةِ» إِذَا دَخَلَ سَجْدَةً...  
 فِي الرُّكُوعِ مَا لَمْ يَصِلْ إِلَى الصَّفِّ)، أي صَفِّ سَجْدَةٍ...  
 صَفِّ فِيهِ فُرْجَةٌ؛ فَقَدْ قُلْ ابْنُ الْكَمَلِ...  
 فُرْجَةٌ، انتهى. وهذا هو الذي وجدنا عليه مشرحاً...  
 (1) الخ...



## بيان سنن الصف

(وَأَمَّا سُنَنُ الصَّفِّ، فَمَا قَالَ، أَيُّ لَبِيٍّ هِيَ ذِيَّةٌ...  
 (م) : رَمَزَ لَهَا الْمُحِيطُ، قَالَ فِي دِيَارِهَا...  
 الْمَقُولُ عَنْهَا مُصَرَّحًا بِهَا إِلَّا الْمُحِيطُ، وَهِيَ كَمَا...  
 لَيْمٍ : (وَإِذَا قَامُوا فِي الصُّفُوفِ تَرَضُّوا الصَّفَّ...  
 بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ وَلَا يَتْرَكُونَ فُرْجَةً، وَسُورٌ...  
 عَلَى بَعْضٍ، (وَفِي «جَامِعِ الْخَوَامِعِ» وَيُسَمَّى...  
 يَنْبَغِي : إِنْ كَانَ، (وَيَنْبَغِي أَنْ يَجِيءَ إِلَى...  
 وَلَا يُهْزِلُ، لَا أَنَّهُ يَمْشِي كَذِيبٌ...)

(وَفِي «الْخُلَاصَةِ» : وَإِنْ) - وَصِيَّةٌ...  
 الْجَمَاعَةِ. (م) - رَمَزَ لَهَا الْمُحِيطُ أَيْضًا...  
 (إِذَا أَذْرَكَ الْإِمَامَ)، أَيُّ : وَجَدَهُ (فِي الرُّكُوعِ) وَحْدَ...  
 الْخَوَامِعِ : وَيَنْبَغِي أَنْ يُحَازِيَ الْإِمَامَ...  
 الْاِسْتِخْلَافَ، (وَفِي «الْخُلَاصَةِ» إِذَا...  
 فِي الرُّكُوعِ مَا لَمْ يَصِلْ إِلَى الصَّفِّ، أَيُّ...  
 صَفٍّ فِيهِ فُرْجَةٌ؛ فَقَدْ قَالَ ابْنُ الْكَمَلِ...  
 فُرْجَةً، انتهى. وهذا هو الذي وَحَّدَ عَلَيْهِ...)

(١) أَيُّ : سَرِيعُ الْمَشْيِ وَاسِعُ الْحِطِّ يُصَرِّحُ...  
 [١٥٨/٢ مادة : (ذرع)]





وفي الحاشية: «مضة» وروى أن النبي ﷺ قال: «يَكُنْثُ بِنْدِي حَسْبُ»  
إمام بعده منه صلاة، وبندي في حبيبته فأَيَسُ خمسةً وَمَسْغُورٌ صلاة، وبندي  
في حبيبته لا يَسِرُ حَمُورٌ صلاة، وبندي في سائر الصُّفوف خمسة وعشرون  
صلاة، كما ذكر في النسخة، انتهى

ثم لا يخفى أنه يدلُّ بصره على عدم رُخَصٍ فيه من سائر الصُّفوف سوى  
مبصره. لكن حديث أبي داود - نَدَّأَ على رُجَحِيهَا عَلَيْهَا - رُحِحَ - فسمي  
أن يكون لا غَمْدُ عليه

وقد رُوِيَ من نحوه: عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «قِيلَ لِنَبِيِّ -  
مِيسِرَةٍ لِمَسْجِدٍ تَعَصَّتْ فَقَالَ: «مَنْ عَمَّرَ مِيسِرَةَ الْمَسْجِدِ كُتِبَ لَهُ كِفَالٌ مِنْ  
لَاخِرٍ» ففي نسخة مقالة: «وَلَمْ يَثْبُتْ فَلَا يُعْرِضُ الْأَوَّلُ» لأن ما ورد بمعنى عَرْضِ  
يُرْوَى بِرَوَاهِ كَذَلِكَ فِي «عُمْدَةِ الْقَارِي شَرْحُ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» لِلْعَلَّامَةِ نَعْبِي  
وَيُنْفِخُ مِنْهُ نَدَّأَ وَرَدَّ بِمَعْنَى عَارِضٍ يَتَحَقَّقُ عِنْدَ تَحَقُّقِهِ، فَمَنْ أَخْرَجَ سِوَى  
الْإِمَامِ وَكَانَ يَنْفِخُ تَهْ سَيَاتِي مِنْ يُعَمَّرُ الْبَسَارَ، ثُمَّ رَأَى تَعَطُّلَ الْمِيسِرَةِ وَقَتَ الْإِمَامِ  
فَتَحَوَّلَ عَنْ لِيَمِينَ إِلَى الْبَسَارِ؛ فَهُوَ أَخْرَاجُ.

(١) لم أفت عليه مُسَدًّا، وهو مذكور في بعض كتب الحاشية.  
(٢) في نسخة [رقم/١٠٠٧].  
(٣) [٢١٧ ٤]  
(٤) [٨٥٢/٣].

قلوا: ولو كان محزوزاً قُرب الإمام فوجداً لأفضيته، كان موزوناً من صف  
الشيء أفضل من أطراف الصف الأول، سبب في مسجدهم فمستع، ولا والله  
(وفي الحاشية) «وإن لم يجد في صف الأول فرجة بثوب في الشبي»  
يعني: إذا دخل المسجد ووجد فيه صفين، فليُتَرَكْ لَوَلَا بَنِي صَفِّ الْأَوَّلِ بِعَرِ  
التمثيل، فإن رأى فيه فرجة سدها، ولا دخل في صف الشبي، (لأنه قُرب بَنِي  
الْأَوَّلِ) (وفي) «الفتاوى (السنية)» سألت أنا مفصل الكرامات وعني من أحمد  
عن أفضل الصُّفوف في حق الرجل، فقلا في صلاة بحارة آخرها

وثبتة كلام «السنية» على ما في «تذكرة حية» مضة «وك» بشير  
إلى معنى، وهو أن هد شعاعاً سميت، فيسعى لتجميع أن يعذر قُرب موضع  
إلى التواضع؛ لِيَتَكُونَ شِعَاعَتُهُ تَدْعَى بَنِي شُورٍ، سبب وسمي بَنِي شُورٍ  
جَهَةِ النَّفْلِ، وَذَهَبَ بَعْضُ الشُّفِّ بَنِي شُورٍ حَصْرُ مَعْدٍ، وَصَارَ صُفُوفُ  
ثَلَاثَةً - لِمَا وَرَدَ فِيهِ مِنْ لِمَعْمُورَةٍ فِي حَقِّ سَبْتٍ - فَهُمْ مُتَسَاوُونَ فِي الثَّوَابِ، (وفي  
سائر الصَّلَوَاتِ أَوَّلُهَا أَنْتَهَى) كلام «تذكرة حية»

(وقال ابن القيم من سنن الصف شرط فيه، ومثارة بين الصف  
والصف) «بأن يكون يسهم مقدراً لحاجة فقط، والاستواء فيه» ففي صحيح  
ابن خزيمة: «عن التَّوَّابِ بْنِ أَبِي حَسْبٍ قَالَ: كَانَ قَدْ بَاتِيَ رَحِيَةَ الصَّفِّ، نِي  
يَدْخُلُ مِنْ طَرَفِهِ: (فَيَسْوِي ضُورَ الثَّوْمِ وَمَا كُنْهَ، وَيَتَوَلَّى لَا تَحْسِنُوا) تَعْدَهُ  
بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ، (فَتُخْلَفُ قُبُولُكُمْ)، وَيُعَدِّي بَعْضُكُمْ بَعْضًا، وَبَنِي  
اللَّهُ وَمَلَايَكَةُ يُصَلُّونَ عَلَى الصَّفِّ)، أَيِ تَفْوِجِ لِمَصْصِ (الْأَوَّلِ)، نِي  
الْمُقَدَّمُ؛ يَعْنِي: يَغْتَسُونَ بِهِمُ بِإِثْرَالِ الرَّحْمَةِ عَلَيْهِمُ، وَالِاسْتِغْفَارِ لَهُمُ.

(١) في «فتح لغير» [٣٥٩ ١]  
(٢) [رقم/١٥٥٧]

وَرَوَى الصَّرَافُ عَنْ أَبِي حَبِيبٍ عَمِّيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَمِعْتُ (الْمُتَوَاتِرَ) رَأْسَهُ دَعَا  
(الْمُتَوَاتِرَ) بِشُكُوبٍ لَيْسَ بِهِ مُعَمَّمَةٌ الْمُغْتَلُّ مُعَمَّمَةٌ الصَّجِيعُ وَفِي بَعْضِ النُّسخِ  
بِحَذْفِهِ (فَوَيْكُمُ) فِي تَوَدُّوْهُ تَحَدُّبٌ أَوْ فِي التَّوَحُّهِ إِلَى اللَّهِ وَمُرِيدُ الْإِقْبَالِ إِلَيْهِ لِأَنَّ  
مُرْعَةً لَأَدَبٍ صَاهِرِيَّةٌ تُوجِبُ الْمَحْسَنَ الْبَصِيَّةَ (وَتَمَاشُوا) أَيِ: تَلَاصِقُوا  
(نَرَحْمُو) بِحَذْفٍ يَحْدَى الثَّانِي: حَوْتُ الْأَمْرِ أَيِ: يَرْحَمُ بَعْضُكُمْ بَعْضًا  
(وَرَوَى مُنْبِغٌ وَأَضْحَابُ النَّسَبِ) وَهُمْ: أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ  
وَالنَّسَائِيُّ (وَمِنْ مَاجِهِ) (إِلَّا التِّرْمِذِيُّ) عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أَعَنَ  
بِحَذْفِ الْقَرَارِ) فَهَرَّةُ الْأَسْتَفْهَامِ لِلْإِكْرَارِ عَلَى تَرْكِهِمُ الصِّفَّ الْخَاصَّ (تَضْفُونَ  
لَا مَرَّةً مِنْ دَسٍّ (نَصَرَ) (كَمَا تَضْفُ الْمَلَانِكَةُ عِنْدَ رَبِّهَا) قِيلَ: «أَيُّ عَدُوٍّ  
عَرِضَ رَتْهَا أَوْ عَدُوٌّ طَاعَةٌ رَتْهَا» وَنَهَى وَمَذْهَبُ السَّلَفِ: عَدَمُ التَّأْوِيلِ مَعَ  
تَقْرِيبِهِ تَعَالَى عَمَّا يُوجِبُ التَّشْبِيهَ فَقَوْلُ عَمْدِهِ تَعَالَى بِالْوَجْهِ الَّذِي يَبِينُ لَهُ

(٦) قیاس: [رقم: ٩٩٦]



وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ ، عَنْ الثُّعْمَانِ بْنِ شَيْبَةَ ، قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى النَّاسِ بِوَجْهِهِ ، فَقَالَ : « أَقِيمُوا ضَمِيرَكُمْ لِيَلَا ، وَبُحْرَتِي بَيْنَ قُلُوبِكُمْ » ، قَالَ : قَرَأْتُ الرَّجُلَ يُلْزِقُ مَنكِبَهُ بِمَنكِبِ صَاحِبِهِ ، وَرُكْبَتَهُ بِرُكْبَةِ صَاحِبِهِ ، وَكَعْبَهُ بِكَعْبِهِ ، انْتَهَى . [ وَهَذَا ] يَدُلُّ عَلَى مَدْقَةِ فَهْمِهِ ، مِنْ تَعَبِهِ بِرَحْمَتِهِ وَدَعْوَتِهِ صَفْرًا ، فَلَا عَيْبَارُ بِالسَّاقِ وَالْكَعْبِ .

وَتَوَهَّمُ صَاحِبُ الْمُجْتَبَى (١٠) : أَنَّ شَيْئًا فِي تَرْكُوعِ الْيَنْصِقِ قَدِمَةٌ مَعَهُ .  
وَتَبَعَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ . وَلَيْسَ لِهَذِهِ الَّتِي رَأَاهُ شَيْءٌ دُكْرُ فِي كَلَامِ سَنَفٍ ، وَهِيَ يَكُونُ أَحَدُ  
مِنْ مَشَائِخِنَا الْأَعْلَامِ يَرَاهَا شَيْءٌ . [ بَلْ هُوَ مُرْ مَبْهُيٌّ عَنْهُ . فَقَدْ اِحْتَمَعَ الْأُصُولُ ]  
لَا بِنِ الْأَيْثَرِ : « وَمِمَّا نَهَى عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ بَضْدِهِ » ، وَفِي الْإِسْنَانِ : «  
وَنَهَى عَنْ صَلَاةِ الصَّافِدِ ، وَهُوَ أَنْ يَقْرُبَ بِسِ قَدَمَيْهِ مَعَهُ كَتِفُهُ فِي قِيَدٍ » ، نَهَى [

(۷) زیادة من (و) .

ثم اندي في تحديث من الرأقي المصلي منكبه بمكبب صاحبه على حقيقته .  
وان برقة قدمه بقدم صاحبه ؛ ثم ان يراد به حقيقة الالراق ونحقيقه في صورة  
محددة لمصلي صهري . وفي غيرها يكون بالتفويض بين قدمي المصلي سحر شري .  
وم ان يراد به المسألة في سد الحنل وتغديل الصف ، كما في « فتح الباري » .  
وعندوا بالخبيثة خدرو الوخه الأجير .

(وروى ابو داود وأحمد . عن ابن عمر رضي الله عنهما قال « اقبنوا  
لصفوف » ، أي عدثوها ، فقولها ( وخادوا بين المناكب ) بمنزلة التأكيد .  
وقوله ( وسئوا الحنل ) الصاهر ان المراد به : سد الفرجات بين الناس في  
الصفوف ، فقولها « ولا تدروا فرجات للشيطان » كالتأكيد له ، ويحتمل ان المراد  
به : سد نقصان الصفوف ، أي إذا رأيتم نقصاناً في صف ، فأتبوا ذلك الصف  
أولاً ، ( وليوا ) . أمر من : « لأن » على زية : ( ناع ) .

( بأيدي إخوانكم ) ، أي : إذا كان بحسب واحد منكم فرجة ، فحاء رجل يريد  
الدخول فيها ، فوضع يده على منكبه ليوسع له ؛ فعليه أن يلين له ولا يتصعب  
عليه ، أو إذا دعاكم أحد بسد فرجة ، أو إتمام صف ، أو تسويته ؛ فأطيعوه ، ( ولا  
تدروا فرجات ) - بالتثنية - ( للشيطان ) ، أي : لدخوله ، واللام : لام العاقبة ،  
( ومن وصل صفاً ) بسد فرجة ، أو إتمام نقصانه ( وصله الله ) ، أي : رحمة  
وأحسن إليه ، كما في قولهم : « وصل فلان رحمة » ، أي : أحسن إلى ذي قرابته ،  
وهذا إذا حتر ، أو دعاه من رسول الله ﷺ ، ( ومن قطع صفاً ) : بأن صلى في صف  
خلف صف به فرجة ، أو بالخلوس فيه بلا صلاة ، أو بمنع الداخل من الدخول في  
الفرجة ( قطع الله ) ، أي : عاقبه على معصية القطع .

(١) [٢٠٦/٢]

(٢) في نسخة ، [رقم ٦٦٦]

(٣) في نسخة ، [٢١٦ ٥]

(وروى البرازي بإسناد حسن عن ... من سدد وجهه ... في  
صف الصلاة (غير له) وفي [رواية] ... من سدد وجهه ... في  
... (عنه) قال « حيازكم نيكتم » ، صفة صف من الناس .  
(مأكب) : - [تمييز] (١) - (في الصلاة) .  
لن أراد الدخول في الصف وبالمحاذاة بها . وقد جاء في نسخة من نسخة  
« رب تنوية الصفوف » . وفي نسخة أخرى « رب تنوية الصفوف » .  
شكية والوقار ؛ بحيث لا ينتم . وأخبار حرة من نسخة أخرى مرفوعة ،  
مفردة بمعنى : المختار ، وإن جمع جمع حرة . وقد ورد في نسخة أخرى هو  
« آئين » ؛ لشيبهه بالمستعمل .

ثم خيرتهم على من سواهم . بما هي عند سوي في سائر صفات ، أو  
المعنى : أن هذا الوصف يوحث خيرة صاحبه لأخيه من عدي عنه

(وهذا يعلم جهل من [بأنفسه] . أي : يحسن في مكانه ، ولا  
يتحرك (عند دخوله داخل بحسه في صف رصير) . نسخة رباء ، بسببه  
بتحرك لأجله ) ، وليس كما يصر . من رباء : نسخة رباء ، إعادته له على  
إذراك القضية ، وإقامة لسد فرجات بتدويرها . أي : سدها في الصف  
والأحاديث في هذا شهيرة كثيرة . انتهى كلام من فهم

(١) في نسخة ، [رقم ٤٢٣٢]

(٢) في (ب ، ف) فقط .

(٣) في نسخة ، [رقم ٦٧٢]

(٤) كما في (ب ، ق) ، وفي الشرح لأخرى نعيم

(٥) في (ج) يتمسك



(يقول) [بعض] - غصمة الله تعالى - منها (أي من ذلك) لأحد من شجرة (ماروي البخاري) ومثله (أي من أبي هريرة) .  
[ثالث] قال (نوفعة الناس) ، كذا في «الصحيحين» بضم  
نفسه . يبيد لاشترار (ماهي اسداء) ، أي : الأذان (والصفت الأول) ،  
رد نو شخ في رواية من «من خير وشركة» ، كذا في «الفتح» (1) . (ثم لا  
يحدون) ، كذا في بعض روايات البخاري «لا» الآية وثبت الثوب ، وفي  
بعض روايات من «ثم يحدون» به ثم «لجارية وحذفت الثوب» ، وكذا  
«ثم» لا يشعر بتعظيم الأمر

وقوله (سبلا) ليس في روايات الشيخين ، بل المفعول فيها مقدر ، أي : لو  
يفسحون ثواب الذي هو في كل مهمل ، ثم لا يحدون سبلا إلى الفوز بكل مهمل ،  
لا ينبتهم في وحوه الأوتيرة .

أما في الأذان : فإن يستوا في معرفة الوقت ، وحسن الصوت ، ونحو  
ذلك . وأما في الصفت الأول : فإن يصلوا إليه دفعة ويستوا في الفضل ، (إلا  
أن ينهضوا) ، أي : يقتربوا (عليه) ، أي : على المذكور من التأذين والصفت  
الأول . وفي رواية عبد الرزاق : عن مالك : «عليهما» ، كما أفاده الرزقي  
رحمته (لا ينهضوا) ولم يمتح به بعضهم لبعض .

(1) في (هـ) فقط .

(2) في «صحيحه» [رقم/ ٦١٥]

(3) في «صحيحه» [رقم/ ٤٣٧]

(4) أي : فتح الدي لاس خنر [٩٦/٢]

(5) في «صحيحه» [رقم/ ٢٠٧٣]

(و) منها (مارواه من مائة) ولثاني (وإن خريفة) ولحكمة . عن  
العرباض من سارية صحيحه (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسفر بصفته لثلاث .  
وللثاني مرة) ، وهذا لفظ من مائة . وأما لفظ الثاني فهو : «كان يسفر بصفته من  
الصف الأول ثلاث» ، وعلى الثاني وحدة . فهي : «هذا كما دعا للمحلفين في  
السك ثلاث» ، ولم يقصر مرة . وانما خبر عن نصف لأول - كخضف - فغفر

(و) منها (مارواه من مائة) وأبو داود والنسائي . عن أبي  
هريرة رضي الله عنه . قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «خير صفوف الرجال (أي : أكثرها  
ثواب) : (أولها) : لأنهم مأثورون بتقديم ، فمن كان أكثرهم تقدماً كان شرفهم تعظيماً  
لأمر الشرع ، مع ما فيه من مريد الاطلاع على حال الإمام ، وسماع قراءته ، وتغد  
عن النساء» ، (وشرها) ، أي : أقلها ثواباً (آخرها) ، وخير صفوف النساء (آخرها) ،  
ليغلبها عن الرجال ، وهن مأثورات للاختلاف عنهن . وهذا بد صتي مختصات  
بالرجال ، وإلا فهن كالرجال : خير صفوفهن أولهن . كذا قال النووي

(١) في «سننه» [رقم/ ٩٩٦]

(٢) في «سننه» [رقم/ ٨١٧]

(٣) في «صحيحه» [رقم/ ١٥٥٨]

(٤) في «المستدرک» [١/ ٣٣٤]

(٥) البخاري في «صحيحه» [رقم/ ١٧٢٧] . ومعه في «صحيحه» [رقم/ ١٣٠١]

وغيرهما من حديث من عمر رضي الله عنه

(٦) في «صحيحه» [رقم/ ٤٤٠]

(٧) في «سننه» [رقم/ ٦٧٨]

(٨) في «الجامع» [رقم/ ٢٢٤]

(٩) في «سننه» [رقم/ ٨٢٠]

(١٠) في «شرح صحيح مسلم» [٤/ ١٥٩]



(١٠) ج: ١٠، [٨٠٧/م]

[ ११:२१ म ] (३)





وقد تفضلنا في أو منقول شري شهيد وقعتها، كما ذهب إليه الشارح،  
 ومنه في «كني»، و«صري»، [والحكم أبو أحمد]، وقال الأكثرون لم  
 يشهدوا، وإنما من فيه قيس فيه، ونثبت مقدم على الذي، انتهى  
 (استري)، سب إلى شري شكه، وإنما خص هذه النسبة من بين من شهد  
 وقعة بزم مع شري، (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم)، وقوله (بده) ليس في  
 منه ولا في سري، (ما كنا)، فبقده نمتأخر ويؤخر المتقدم، (في صلاة)،  
 أي لأخيه، ونسوية صوبها، (وتقول استوا)، ولا تخلقوا، يتقدم البعض  
 على بعض، (تخلف) انضبط، حوت الشهي، (قتلوكم) بمعاذاة بعضكم بعضا،  
 (تبي) قد سوي، (تخلف) ثون من غيره قتلها، وتجوز إثبات الباء مع  
 تشديد ثون على تشديد، انتهى، وهو أمر غائب من (الولي)، بمعنى: القرب  
 (مكة أولو الأخلاء) جمع: (جنم) بالكسر، وهو [العقل والآلة  
 والصم] - وهو ثون - فهـ [العقل أو البليغون، (والشهي) بالصم جمع  
 (شهي)، (كا عرف) و(عرفه)، أي: العثون الشاهية عن القصور في آداب الشريعة،  
 (ثم تبي بونهم)، أي: يترئون منهم في الوصف المذكور، وهم على النوحه  
 الأول في قوله، «أولو لأخلاء»، من دونهم في الفضل والعلم والكمال والشرف  
 فالمراد بالأمر في قوله «تبي» عدد الأكثرين: تحريضهم على المسارعة إلى  
 المنجد، وتندرة إلى الصف المتقدم.

(١) في «شرح صحيح البخاري» [٢٦٨/٦].  
 (٢) نثبت من (ش)، وفي (ق) «حكم وأبو أحمد»، وفي باقي النسخ «والحكم أبو أحمد»  
 (٣) في «شرح صحيح مسلم» [١٥٤/٤]  
 (٤) سقط من (أ)

وعند أبي من كعب معين، عن أبي من سجد، عن أبي من سجد،  
 سجد إلى قيس بن عمار، عن أبي من سجد، عن أبي من سجد،  
 تقدم، فحدثني رجل من حنفي حده، فحدثني أبي من سجد،  
 صلاتي، فلما انصرف، فحدثني أبي من سجد، فحدثني أبي من سجد،  
 هذا عهد من رسول الله صلى الله عليه وسلم، فحدثني أبي من سجد،  
 غير الباليين، فهو ليس ما يستحقه من شرف

(و) منها: (ما رواه مسلم)، عن سعد بن مسعود، عن أبي من سجد،  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم، حتى كتم نسوي، عن أبي من سجد،  
 بكسر القاف: هي حشيت الشهيد شري، جمع: فتح كسر فتكوي،  
 يعني: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم، حتى كتم نسوي،  
 الصفوف - لشدة استنوتها - كتم نسوي، شهد به شري

وفي «مجمع البحار»، «صاهر» له من نفسه، أي نسويها بالفتح،  
 وباء للآلة، انتهى، وقوله «بها الشئ في بيت نفسه»، فسوفه في نسخ  
 الرسالة، «تسامح أو غط»، مع هو ماض في رواية أبي داود وسناني وسماه،  
 فقط أبي داود: «كان لشيء من نسوي في صفوف كمنقوة قدح»، ونقط  
 لسانني: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم، كمنقوة قدح»، ونقط  
 فاجه: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم، حتى كتم نسوي، ثم فتح»

(١) في «سنه» [رقم/٨٠٨]  
 (٢) في «صحيحه» [رقم/٤٣٦]  
 (٣) في «شرح صحيح مسلم» [١٥٧/٤]  
 (٤) في «سنه» [رقم/٦٦٣]  
 (٥) في «سنه» [رقم/٨١٠]  
 (٦) في «سنه» [رقم/٩٩٤]

أخبرني أن قد عدت هذه ، يعني كان في مواضع على سنوية  
 محدثة حتى عرف أن قد عدت ، وثالث صرح سنوي حسب مرقده ، وقد  
 قد شره أمر سنوية ، أنه حرج مقدم في مقدمه وقد أقيمت الصلاة ، لغويته ( حتى  
 كذا لا تكسر ، قرني رخصاً ، أي صرح ( صدارة ) بالتقدم على الصف ،  
 ( قد عدت ) حذف حرف سده ، تسون ضفوفكم ، أو ليحاصل السنين  
 وخوفكم ، يمنع ضرر ، أو متعددة بعضهم بعض ، ونقط ، أو ، تلافيف ،  
 يعني أنه لا بد من أحد هذين الأمرين تنوية الضفوف ، واستخفافاً من جهة  
 برحمة ، أو سنوي ، فيه حوز اكلاء بين الإقامة والدخول في الصلاة  
 وهذا مذنباً ومذنباً جماهير العلماء ) ، انتهى .

( و ) منها : ( ما رواه البخاري ) ، وثمنه ، عن أنس بن مالك قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم : « سَوُّوا ضُفُوفَكُمْ ، فإن تنوية الصف من تمام الصلاة » ، أي :  
 من خسة منتهى ، أنه لم يلفظ منب فلفظ ، ( وفي رواية ) ، وهي رواية البخاري  
 فلفظ : ففي كلامه ينصف تساقط ( من إقامة الصلاة ) ، أي : المأمور بها بقوله  
 تعالى : « وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ » ( رقم : ١١٣ ) .

( و ) منها : ( ما رواه مالك في الموطأ ) ، عن نافع أن عمر بن الخطاب  
 رضي الله عنه كان يثمر تنوية الضفوف ، أي : كان يأمر بعض أتباعه : أن يسووا  
 الضفوف ، وأنه يكن يشرع في الصلاة قبل أن يعلم انتهاء الضفوف ، ( فإذا جاءوه  
 واخترت ) ، أي : ( قد امتوت ) ، وقوله : ( كثر ) : جواب : « إذا » ، وظاهر هذا

(١) في شرح صحيح مسلم [ ١٥٧ / ٤ ] .  
 (٢) في صحيحه [ رقم / ٧٢٣ ] .  
 (٣) في صحيحه [ رقم / ٤٢٣ ] .  
 (٤) [ ٢١٩ / ٢ ] .

الكلام : أن انتظاره كان بعد الإقامة ، كما هو المستفاد  
 من قوله صلى الله عليه وسلم ، لكن فيه انقطاع ، لأن نافية ،

( و ) منها : ( ما رواه البخاري ) ، عن أنس بن مالك  
 زبوا من البصرة أو نحوها ، ( فَيَقِيلُ لَهُ : مَا ) - ( أي :  
 يوم ) ، أي : في مدة أولها يوم ، أي : ( أي :  
 يعني : أي شيء أنكرته من ذلك ) ،  
 ( قَالَ : مَا ) - ( نافية ) - ( أنكرت شيئاً إلا  
 الإقامة ) - ( الضفوف ) ، وبهذا الحديث ( الذي  
 منكر : ( استدل البخاري ) على وجوب التنوية  
 قال : بَابُ إِثْمٍ مَنْ لَمْ يُقِمْ ، كذا لا بد من  
 يُثِمُّ مِنَ ( الإتمام ) ، ( الضفوف ) ،  
 يكون في ترك الواجب .

( وأما الجمهور فذهبوا إلى وجوب سعة وسعة  
 لهم ) ، أي : للجمهور : ( بما رواه البخاري ) ، أيضاً ، كما  
 على وجوبها : ( عن أبي هريرة ) ،  
 البخاري : « وَأَقِيمُوا بِالْعَطْفِ عَلَى جُمُعَةٍ قَبْلِهَا ، ( نصف ) ، أي :  
 ( فإن إقامة الصف من حسن الصلاة ) ،  
 على تمامه ، وذلك ( الأزدي على ما  
 يقول الضعيف عصفه على ما

(١) في صحيحه [ رقم / ٧٢٤ ] .  
 (٢) في صحيحه [ ١٤٦ / ١ ] .  
 (٣) في صحيحه [ ٧٢٢ / ١ ] .





(ملاحقہ) ، انتہی .

(نَفَسُ الْعُلَمَاءِ ذَهَبُوا بِقَسَادٍ مِثْلِهِ) :  
 الثرميذي : « وَيَعْبُدُ عَبْدُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقُ »  
 « وَذَقَبَ إِلَى تَخْرِيمِهِ : أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ »  
 « وَأَبْنُ حُزَيْمَةَ » أَيْضًا : مِنْ حَدِيثٍ عَنِّي مِنْ شَيْبٍ  
 الْمُنْقَرِ خَلْفَ الصَّفِّ .

والمُرَادُ بِحَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ: مَا ذَكَرْنَاهُ فِي نَحْوِ صَدْرِهِ  
الْعُلَاَصَةُ: إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَالْإِمَامَةُ فِي رُكُوعِهِ.

(١) عقيب الحديث الماضي

(٣) في صحيفته، [رقم/ ١٥٦٩]، بنحوه  
(٤) كذا في (ب)، وفي النسخ الأخرى: ابتداء

[ ۷۷۰/۸ ] (۱)

(٢) في المتن شرح الموطاء، [٢٧٩/١].

(٣) الرواية في الموطأ بالفتح، والشارح رحمه الله ما يؤول إليه المفضل لو كان

(٢) في الموطأ، انظر: "شرح الموطأ"، للرقاب [٥٤٦/١]

(۵) اُنی: گبر عثمان

(٦) في الجمع، [رقم: ٦٣٠]



فَخَافَ قُوَّةَ الرُّكْعَةِ يُكَبِّرُ بِحَذَاهُ الْإِمَامُ ، وَلَوْ كَبَّرَ خَلْفَ الصُّفُوفِ وَأَرَادَ أَنْ يُلْتَحِقَ  
بِالصَّفِّ «يُكْرَهُ» ، انتهى .

(ولا يلزم في المختار : جذب رجل إلى جنبه من الصف المتقدم) ،  
ولو جذبه فتأخر ، لا يضُرُّهما ، بل يُثَابِتَانِ عَلَيْهِ ، ففي «التائيد الحائية» : «م :  
ويُكْرَهُ لِلْمُقْتَدِي أَنْ يَقُومَ خَلْفَ الصُّفُوفِ وَخِذَهُ إِذَا وَجَدَ فُرْجَةً فِي الصُّفُوفِ .  
وإن لم يجد فُرْجَةً فِي الصُّفُوفِ : رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ شُجَاعٍ ، وَالْحَسَنُ بْنُ زِيَادٍ ،  
عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رحمته الله : «أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ» ، وَإِنْ جَرَّ أَحَدًا مِنَ الصَّفِّ إِلَى تَقِيبِهِ  
وَقَامَ مَعَهُ ، فَذَلِكَ أَوْلى » ، انتهى . وعند أحمد بن حنبل : «يَقُولُ لِمَنْ فِي  
الصَّفِّ : «تَأَخَّرْ يَا فَلَانُ» ، وَيُسَمِّيهِ ، فَإِنْ تَأَخَّرَ ، قَبِهَا ، وَإِلَّا يَنْتَظِرُ قُدُومَ  
آخَرٍ ، فَإِنْ لَمْ يَأْتِ ، لَا يَسْرِعُ فِي الصَّلَاةِ وَلَوْ فَاتَ الرُّكْعَةَ» . وَالْجُمْهُورُ عَلَى  
خِلَافِهِ .

ثم من الآداب : أَلَّا يَكُونَ الْمُصَلِّي مُشْغُولَ الْقَلْبِ بِشَيْءٍ قَلَّ أَوْ كَثُرَ ، وَلِذَا وَرَدَ  
الْأَمْرُ بِتَقْدِيمِ الْعِشَاءِ عَلَى الصَّلَاةِ ، وَيَأْتِي بِصَلَاةٍ وَهُوَ حَاقِنٌ .

وَمِنْهَا : أَلَّا يَتَحَرَّكَ فِي الصَّلَاةِ أَضَلًا ، وَإِنْ قِيلَ : إِنَّ مَا دُونَ ثَلَاثِ حَرَكَاتٍ  
مُتَوَالِيَاتٍ غَيْرُ مُبْطِلٍ لِلصَّلَاةِ ، فَقَدْ قَالَ بَعْضُ الصَّالِحِينَ : إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا وَقَفَ فِي  
الصَّلَاةِ ، يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ جَمَاقًا مُجَمَّدًا ، لَا يَتَحَرَّكَ مِنْ شَيْءٍ .

وعن ابن عباس رحمته الله : «إِنَّ الْخُشُوعَ فِي الصَّلَاةِ : أَلَّا يَعْرِفَ الْمُصَلِّي مَنْ  
عَنْ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ» (١) .

(١) ذكره أبو طالب المكي في «قوت القلوب» [١٦١/٢] .

وعن معاوية بن جندب : «مَنْ عَرَفَ مَنْ عَنْ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ فِي الصَّلَاةِ مُتَعَمِّدًا ، فَلَا  
صَّلَاةَ لَهُ» (١) .

وكان زَيْنُ الْعَابِدِينَ ، عَلِيُّ بْنُ حُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ رحمته الله إذا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى  
الصَّلَاةِ لَا يَعْرِفُ مِنْ تَغْيِيرِ لَوْنِهِ ، فَيَقَالُ لَهُ فِي ذَلِكَ ، فَيَقُولُ : «أَتَذَرُونَنِي يَدِّي مَنْ  
أُرِيدُ أَنْ أَقِفَ ؟» (٢) .

وكان بعضهم لَا يَتَهَيَّأُ لَهُ حِفْظُ الْعَدَدِ مِنْ كَمَالِ التَّوَضُّعِ ، فَكَانَ يُجْلِسُ وَاحِدًا  
مِنْ أَصْحَابِهِ يَعُدُّ عَلَيْهِ كَمَّ رُكْعَةٍ صَلَّى .

ورَوَى عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ :  
«لَا يَكْتُبُ لِلْعَبْدِ مِنْ صَلَاتِهِ إِلَّا مَا يَحْفَظُ» (٣) .

وسئل الجنيّد : مَا فَرِيضَةُ الصَّلَاةِ ؟ قَالَ : «قَطْعُ الْعَلَاتِقِ ، وَجَمْعُ الْهَمِّ ،  
وَالْحُضُورُ بَيْنَ يَدَيْهِ تَعَالَى» (٤) .

وقال ابن عباس رحمته الله : «رُكْعَتَانِ فِي تَفَكُّرٍ خَيْرٌ مِنْ قِيَامٍ لَيْلَةٍ» . كَذَا فِي  
«الْعَوَارِفِ» (٥) لِلْعَارِفِ السُّهَرَوَرِيِّ .

(١) يُنْظَرُ : الْمَصْدَرُ السَّابِقُ .

(٢) يُنْظَرُ : نَفْسُ الْمَصْدَرِ [١٦٨/٢] .

(٣) لَمْ يَقِفْ عَلَيْهِ مَرْفُوعًا بِهَذَا اللَّفْظِ ، وَكَذَا قَالَ الْعِرَاقِيُّ فِي «تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْإِحْيَاءِ»  
[١١٦/١] ، وَالثَّابِتُ فِي ذَلِكَ عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ مَرْفُوعًا : «إِنَّ الرَّجُلَ لَيُصَلِّي وَلَعَلَّهُ أَلَّا  
يَكُونَ لَهُ مِنْ صَلَاتِهِ إِلَّا عَشْرُهَا ، وَتُسْعُهَا ، أَوْ ثَمْنُهَا ، أَوْ سَبْعُهَا» . أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ»  
[١٧١/٣١] ، وَغَيْرُهُ .

(٤) ذكره أبو شامة في «المؤمل للرد إلى الأمر الأول» [١٧٦/ص] .

(٥) أي : «عوارف المعارف» [٣٥٢/ص] .



والخروج أبو داود<sup>(١)</sup>، عن عثمان بن عباس رضي الله عنه قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «إِنَّ الرُّجُلَ لَيُضْرَبُ وَمَا تُجِبُّ لَهُ إِلَّا عَشْرُ صَلَواتٍ، تَسْمَعُهَا، تُسْمِعُهَا، تُسَبِّحُهَا، تُسَلِّمُهَا، تُرْمِئُهَا، تُكَلِّمُهَا، يَضَعُهَا».

والخروج أيضا<sup>(٢)</sup>، عن عتبة بن عاصم رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ أَحَدٍ يَتَوَضَّأُ فَيُحْسِنُ الوُضوءَ، وَيُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ يُقْبِلُ بِقَلْبِهِ وَوَجْهِهِ عَلَيْهِمَا، إِلَّا وَجِبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ».

والخروج أيضا<sup>(٣)</sup>، عن عبيد الله بن الشَّخِير رضي الله عنه قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّيَ فِيهِ صَلَوةٌ أَرَى كَأَنَّ الرُّوحَ مِنَ الْبَكَاءِ».

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى مَنْ أَهْتَدَى بِهُدَاهُ، وَوَقَّعْنَا لِمَا يُوجِبُ رِضَاهُ وَرُفْقَاهُ، وَحَسَنَاتٍ يَرْتَحِمُ صَاحِبُهَا بِكَرْهَةٍ وَلَا يَرْضَاهُ.

آمِينَ، اللَّهُمَّ آمِينَ، وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

\*\*\*

# مُحْتَوَى الْكِتَابِ

- (١) في ١٠٤ ست ١ [رقم/٧٩٦].
- (٢) في ١٠٤ ست ١ [رقم/٩٠٦].
- (٣) في ١٠٤ ست ١ [رقم/٩٠٤].





# فهرس الموضوعات

|    |                                                                       |
|----|-----------------------------------------------------------------------|
| ٩  | بَيِّنَ يَدَيَّ الْكِتَابِ                                            |
| ١٥ | مقدمة التحقيق                                                         |
| ١٨ | خِذْمَتِي لِهَذَا الْكِتَابِ :                                        |
| ٢٧ | تَرْجَمَةُ الْمُؤَلَّفِ                                               |
| ٢٧ | المبحث الأول : الحَرَكة العلمية في السُّنْد وِسْرْد أسماء بعض العلماء |
| ٢٨ | ومن أشهر العلماء النابغة في السُّنْد :                                |
| ٢٢ | المبحث الثاني : التعريف بشخصية الشيخ أبي الحسن الصغير                 |
| ٢٢ | كُتِبَتْهُ ، وَتَسَبَّهَ ، وَلَقَّبَهُ :                              |
| ٢٢ | اسْمُهُ ، واختلاف المُترجمين فيه :                                    |
| ٢٧ | القول الراجح في اسم أبي الحسن الصغير :                                |
| ٢٩ | ملخص البحث                                                            |
| ٢٩ | اسمه :                                                                |
| ٤٠ | نسبه النقشبندي :                                                      |
| ٤٢ | أُسْرَتُهُ :                                                          |
| ٤٢ | ولادته وفاته :                                                        |
|    | زوجاته وأولاده :                                                      |

|    |                                               |
|----|-----------------------------------------------|
| ٤٥ | المبحث الثالث : نشأته وطلبه للعلم ورحلاته .   |
| ٤٥ | نشأته وحصول العلم :                           |
| ٤٥ | رحلته من السند إلى مكة المكرمة :              |
| ٤٦ | رحلته من مكة إلى المدينة المنورة :            |
| ٤٩ | المبحث الرابع : مشايخه                        |
| ٤٩ | ومن جملة مشايخه :                             |
| ٥٩ | المبحث الخامس : أشهر تلاميذه                  |
| ٥٩ | ومن أشهر تلاميذه :                            |
| ٧٥ | المبحث السادس : حياته العلمية                 |
| ٧٥ | التدريس :                                     |
| ٧٦ | حلقات الفقه والإفتاء :                        |
| ٧٦ | دروس التفسير والوعظ :                         |
| ٧٧ | كثرة الدرس والإفادة :                         |
| ٧٨ | اعتناؤه بالفقه الحنفي :                       |
| ٧٨ | مشاركته في شتى العلوم وبين المعقول والمتقول : |
| ٨٠ | الاشتغال في غيره من الأكساب وتحصيل الدنيا :   |
| ٨٣ | المبحث السابع : مذهبه الفقهي                  |
| ٨٧ | المبحث الثامن : ثناءات العلماء عليه           |
| ٩١ | المبحث التاسع : آثاره العلمية                 |
| ٩١ | تصانيفه في التفسير وعلومه :                   |
| ٩٤ | في الحديث وعلومه ورجاله :                     |

|     |                                  |
|-----|----------------------------------|
| ٩٥  | في الفقه الحنفي :                |
| ٩٨  | إجازاته :                        |
| ١٠١ | خاتمة                            |
| ١٠٥ | منهج المؤلف في الكتاب ومصادره    |
| ١٠٥ | المبحث الأول : منهجه في الكتاب : |
| ١٠٨ | المبحث الثاني : مصادره :         |
| ١١٣ | منهج التحقيق                     |
| ١١٩ | النص المحقق                      |
| ١٥٥ | المقدمة                          |
| ١٩١ | المطلب                           |
| ٢٢٩ | التنبيه                          |
| ٢٥٣ | الخاتمة                          |
| ٢٦٣ | بيان سُنن الصف                   |
| ٢٩١ | فهرس الآيات القرآنية             |
| ٢٩٨ | فهرس الأحاديث                    |
| ٣٠٥ | فهرس الآثار                      |